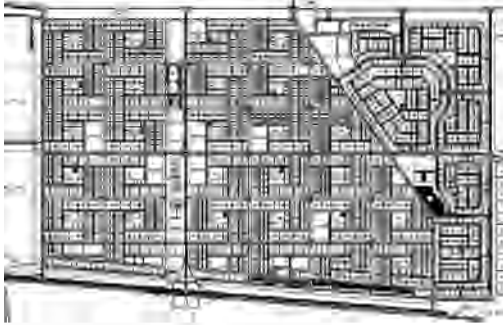


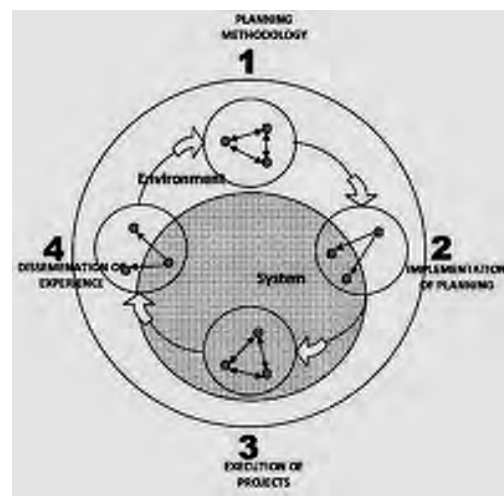
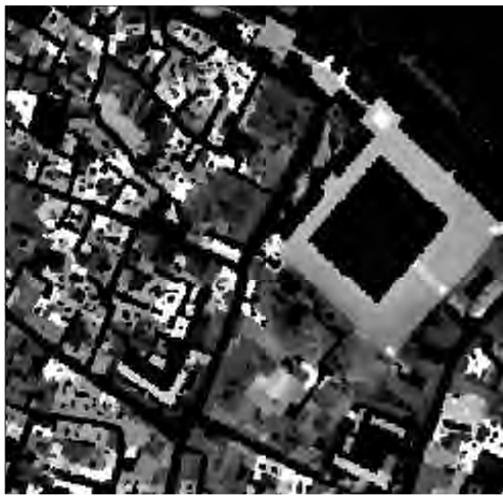


كلية التخطيط العمراني والإقليمي



النشرة العلمية لبحوث العمران

العدد السابع - يوليو ٢٠٠٩



الترقيم الدولي 2090-0694 ISSN

هيئة التحرير:
رئيس التحرير

أ.د/ وفاء عبد المنعم عامر
عميد كلية التخطيط العمرانى والإقليمي
والأستاذ بقسم التخطيط العمرانى – جامعة القاهرة

الإشراف الأكاديمي

أ.د/ ماهر محب استينو
أستاذ بقسم التصميم العمرانى
كلية التخطيط العمرانى والإقليمي – جامعة القاهرة.

أ.د/ سامى أمين عامر
أستاذ بقسم التنمية العمرانى
كلية التخطيط العمرانى والإقليمي – جامعة القاهرة.

أ.د/ طارق وفيق محمد
أستاذ بقسم التخطيط العمرانى
كلية التخطيط العمرانى والإقليمي – جامعة القاهرة.

أ.د/ خالد زكريا العادلي
رئيس قسم التصميم العمرانى
كلية التخطيط الإقليمي والعمرانى – جامعة القاهرة

أ.د/ سعاد يوسف بشندي
وكيل كلية التخطيط العمرانى والإقليمي لشئون خدمة المجتمع وتنمية
البيئة والأستاذ بقسم التصميم العمرانى

أ.م.د/ علاء الدين ياسين
القائم بأعمال وكيل كلية التخطيط العمرانى والإقليمي لشئون الدراسات
العليا والبحوث والأستاذ المساعد بقسم التصميم العمرانى

أ.م.د/ أحمد محمود يسري
القائم بأعمال قسم التخطيط العمرانى
كلية التخطيط العمرانى والإقليمي – جامعة القاهرة.

سكرتير التحرير

الأستاذة/ نجدة نجيب عوض الله
مدير إدارة البحوث العلمية بالكلية

السكرتير الإداري

المحكّمون:

أعضاء من الكلية

أستاذ التصميم العمراني	أ.د/ محمود يسري حسن
أستاذ الإسكان والتخطيط العمراني	أ.د/ عبد المحسن براءة
أستاذ التصميم العمراني	أ.د/ سامح عبد الله العلابي
أستاذ التصميم العمراني	أ.د/ ماهر محب استينو
أستاذ التصميم العمراني	أ.د/ ليلي السيد المصري
أستاذ التصميم العمراني	أ.د/ عبد الله العريان
أستاذ التخطيط العمراني	أ.د/ مجدي كمال ربيع
أستاذ التنمية الإقليمية	أ.د/ سامي أمين عامر
أستاذ التنمية الإقليمية	أ.د/ خديجة عبد الرحمن
أستاذ التنمية الإقليمية	أ.د/ محمد طاهر أحمد
أستاذ التخطيط العمراني	أ.د/ طارق وفيق محمد
أستاذ التخطيط العمراني	أ.د/ وفاء عبد المنعم عامر
أستاذ التصميم العمراني	أ.د/ خالد زكريا العادلي
أستاذ التصميم العمراني	أ.د/ سعاد يوسف بشندي

أعضاء خارجيون

أستاذ الأشغال العامة – جامعة القاهرة	أ.د/ إبراهيم هلال الحطاب
أستاذ الهندسة المعمارية – جامعة الإسكندرية	أ.د/ أحمد منير سليمان
أستاذ الاجتماع – جامعة عين شمس	أ.د/ السيد محمد الحسيني
أستاذ الاجتماع – جامعة عين شمس	أ.د/ ثروت إسحاق عبد الملك
أستاذ التخطيط العمراني – جامعة القاهرة	أ.د/ رؤوف مصطفى كمال حلمي
أستاذ الجغرافيا – جامعة القاهرة	أ.د/ محمد صبحي عبد الحكيم
أستاذ السياسات الإقليمية - جامعة ريجرز	أ.د/ صلاح الدين زكي الشخص
أستاذ البيئة – جامعة عين شمس	أ.د/ عادل ياسين محرم
أستاذ الهندسة المعمارية – جامعة القاهرة	أ.د/ عبد الحلیم إبراهيم عبد الحلیم
أستاذ الآثار – جامعة القاهرة	أ.د/ محمد عبد الحلیم نور الدين
أستاذ التخطيط – جامعة عين شمس	أ.د/ عبد الله عبد العزيز عطية
أستاذ الهندسة المعمارية – جامعة القاهرة	أ.د/ علي أحمد رأفت
أستاذ تخطيط الطرق والنقل – جامعة القاهرة	أ.د/ علي سليمان حزين
أستاذ الاقتصاد – رئيس البنك العقاري سابقاً	أ.د/ علي صبري رستم
أستاذ العمارة – كلية الهندسة – جامعة عين شمس	أ.د/ علي فؤاد الفرماوي
أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم الأساسية – جامعة القاهرة	أ.د/ علي سيد أحمد الصاوي
أستاذ العمارة – جامعة عين شمس	أ.د/ فاروق حافظ الجوهري
أستاذ تخطيط المدن والأقاليم جامعة المنوفية	أ.د/ فيصل عبد المقصود
أستاذ الهندسة المعمارية – جامعة القاهرة	أ.د/ طارق عبد اللطيف أبو العطا
أستاذ الهندسة المعمارية – جامعة الزقازيق	أ.د/ محمد طارق أبو ذكري
أستاذ الهندسة المعمارية – جامعة الإسكندرية	أ.د/ محسن محرم زهران
أستاذ التخطيط العمراني – جامعة الأزهر	أ.د/ محمد عباس الزعفراني
أستاذ العمارة – جامعة أسيوط	أ.د/ محمد عزمي موسى
أستاذ الاقتصاد – جامعة القاهرة	أ.د/ محمد فتحي صقر
أستاذ النباتات – جامعة الأزهر	أ.د/ مصطفى صالح
أستاذ الدراسات العمرانية – جامعة بورتلاند	أ.د/ نهاد عبد اللطيف طولان
أستاذ بمركز البحوث والدراسات الاجتماعية والجنائية	أ.د/ نهى السيد حامد فهمي

قواعد النشر:

تعني النشرة بالأبحاث العلمية في مجالات التنمية الإقليمية والتخطيط والتصميم العمراني والمجالات المرتبطة، وذلك وفقاً للقواعد التالية:

قواعد عامة:

- ١- تقبل الأبحاث المكتوبة باللغات العربية أو الإنجليزية.
- ٢- تخضع الأبحاث للتحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة في مجالي التخصص على نحو سري حسب قواعد التحكيم، ويبلغ الباحث بالتعديلات المطلوبة قبل الموافقة النهائية على النشر.
- ٣- تلتزم هيئة التحرير بإخطار الباحث بقبول بحثه للنشر خلال مدة أقصاها ثلاثة شهور من تاريخ استلامها، ولا يعاد البحث إلى صاحبه في حالة عدم نشره.
- ٤- ينشر البحث الذي تجيزه هيئة التحكيم في العدد المناسب وذلك حسب خطة هيئة تحرير المجلة.
- ٥- يسدد الباحث مبلغ عشرة جنيهات أو خمسة دولارات عن كل صفحة من البحث وذلك مقابل النشر وحصول الباحث على خمس نسخ من العدد الذي ينشر فيه بحثه.
- ٦- يرفق الباحث نسخة من سيرته العلمية.

أسلوب العرض:

- ١- تكتب الأبحاث على الكمبيوتر، على ورق A4 (على وجه واحد من الورقة) وترسل ثلاث نسخ منها بالإضافة إلى نسخة إلكترونية المكتوب عليها البحث.
- ٢- ينظم البحث (العناوين، الهوامش، وفيه اسم الباحث ووظيفته، ... الخ) طبقاً للنظام المعمول به في البحوث المنشورة في هذا العدد.
- ٣- ترسم الأشكال والجداول بالحرير الأسود أو ما يعادله في الوضوح باستخدام الكمبيوتر وذلك على صفحات منفصلة.
- ٤- توضع أرقام الصفحات بالقلم الرصاص خلف كل صفحة.
- ٥- يجب أن يحتوي البحث على ملخص في حدود ٢٠٠ كلمة.
- ٦- في حالة الأبحاث باللغات الأجنبية يترجم عنوان البحث باللغة العربية ويرفق ملخص له.

المراسلات:

ترسل الأبحاث باسم أ.د/ رئيس التحرير - كلية التخطيط العمراني والإقليمي - جامعة القاهرة
تليفون: ٣٥٧٠٠٨٣ - ٣٥٧٠٠٨٣١ فاكس: ٣٥٦٨٠٨٦٢٣
الرقم البريدي: ١٢٦١٣

فهرس المحتويات

- ١ تأثير الخصائص الإقليمية فى صياغة سياسات التنمية بالمناطق الريفية والبدوية:
دراسة حالة المملكة العربية السعودية
د. محمود أمين على
- ٢١ تصميم استراتيجيات التنمية العمرانية:
دراسة اليمن كحالة تطبيقية
د. خليل ناشر
- ٣٥ المجاورة السكنية بين النظرية والتطبيق:
دراسة حالة بمدينة أبو ظبي
د. علاء الدين ياسين
- ٤٦ دور الاقتصاد المعرفى فى التنمية المستدامة للمدن
دراسة حالة: مدينة بورسعيد – جمهورية مصر العربية
د. محمود فؤاد محمود
- ٦٦ القوى المؤثرة على نمو المناطق العشوائية:
تصنيف المناطق العشوائية للتوصل إلى أساليب التعامل التخطيطية والوقائية المناسبة
د. غادة محمود حسن
- ٨٣ نحو تطوير مدنٍ عربيةٍ أكثر إنسانيةً وملانمةً للأطفال واليافعين
د. جمال محمود حامد
- 1 Use of Airborne Laser Scanning (ALS) for 3D Modelling in Dense Urban Areas
(Old Islamic part of Fatimid Cairo - EGYPT)
Dr. Hisham A. Gadou
- 20 From comprehensive plans to strategic choices:
A Social Systems Framework for Assessing Strategic Planning of the Egyptian Village
Dr. Ahmed M. Yousry

كلمة العدد

يتضمن العدد السابع من النشرة العلمية لبحوث العمران أبحاثاً متنوعة من حيث المجال وحالات الدراسة. فنتناول الأبحاث موضوعات على مستوى استراتيجيات التنمية العمرانية والتخطيط العمراني الحضري والريفي وكذلك التصميم العمراني. كما تتنوع حالات الدراسة فتشمل المملكة السعودية واليمن وأبو ظبي بالإضافة إلى المناطق العشوائية والتاريخية والقرى بمصر.

فعلى مستوى استراتيجيات التنمية العمرانية، يتناول بحث د. محمود أمين على (تأثير الخصائص الإقليمية في صياغة سياسات التنمية بالمناطق الريفية والبدوية) دراسة المناطق الريفية ذات الطبيعة الخاصة، بالمملكة العربية السعودية ويضع أسس وقواعد تخطيطية لإعادة تشكيل أنماط العمران الريفي والعمل على هيكلية التجمعات الصغيرة في منظومة متدرجة لتوزيع الأدوار والوظائف بحيث تشكل فيما بينها مجتمعات تنموية متكاملة. أما د. خليل ناشر (تصميم استراتيجيات التنمية العمرانية) فيتناول صياغة إستراتيجية ملائمة للدولة اليمنية الموحدة، تستهدف تحقيق التكامل بين أجزاء الحيز العمراني المكاني للدولة. ويبحث د. محمود فؤاد "دور الاقتصاد المعرفي في التنمية المستدامة للمدن" والتطبيق على مدينة بورسعيد المصرية لإمكانية تأهيل المدينة للاقتصاد المعرفي من خلال إعادة صياغة منظومة اقتصاديات المدينة بما يسمح بتعدد وتنوع الأنشطة الاقتصادية الدافعة للنمو وتحقيق ميزة تنافسية للمدينة وتحويلها إلى مركز تجاري ومالي عالمي.

أما على مستوى التخطيط والتصميم العمراني، فيدرس د. علاء الدين ياسين (المجاورة السكنية بين النظرية والتطبيق) فكرة المجاورة السكنية للتطبيق في منطقة الخليج العربي بالتطبيق على مدينة أبو ظبي. أما د. غادة حسن فتستعرض "القوى المؤثرة على نمو المناطق العشوائية في مصر" وتتناول تصنيف المناطق العشوائية للتوصل إلى أساليب التعامل التخطيطية والوقائية المناسبة. ويتناول د. هشام جادو "استخدام تقنية المسح الجوي بالليزر (ALS) في النمذجة ثلاثية الأبعاد" في المناطق العمرانية مرتفعة الكثافة" من خلال المشروع التجريبي "مسح القاهرة القديمة بالليزر" وكيفية استخدامها في عمليات الارتقاء التخطيطية بالقاهرة التاريخية. ويتناول د. أحمد بسري "تقويم التجربة المصرية في التخطيط الاستراتيجي للقرى"، من خلال مدخل "المنظومات الاجتماعية" كإطار لمنهجية التقويم. أما د. جمال حامد فيتناول بحثه كيفية "تطوير المدن العربية لجعلها أكثر إنسانية وملائمة للأطفال واليافعين".

وأخيراً، ترحب النشرة العلمية لبحوث العمران بجميع إسهامات القراء سواء بالتعليق على أبحاث هذا العدد، أو نشر البحوث المحكمة والمقالات العلمية. كما ترحب أيضاً بمقترحات الخبراء والمتخصصين من أجل إثراء هذه النشرة وتطويرها المستمر.

تأثير الخصائص الإقليمية في صياغة سياسات التنمية بالمناطق الريفية " دراسة حالة المملكة العربية السعودية "

أ.م.د/ محمود أمين علي

قسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة – جامعة المنوفية
خبير بوزارة الشؤون البلدية والقروية – المملكة العربية السعودية

المخلص

للمناطق الريفية في العديد من الأقطار العربية خصوصيات متفردة تنبع من العوامل الطبيعية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية المميزة لها، من هذه العوامل تتشكل أنماط العمران الريفي في هذه الأقطار وتحدد خصائصها. وفي المملكة العربية السعودية حيث المساحات الشاسعة والتجمعات السكانية الصغيرة والصحاري الواسعة والسلاسل الجبلية الوعرة ، اتصفت أنماط العمران الريفي بالتخلخل والتفرغ ، وتميزت التجمعات العمرانية بالتقزم والانتشار والتباعد . وفي ظل هذه الصعاب والمحددات البيئية والعمرانية واجهت هذه التجمعات العديد من المشكلات التي حالت دون تحقيق سياسات التنمية لأهدافها المخططة. وعلى الرغم من تعاقب خطط وبرامج التنمية للمناطق الريفية بالمملكة إلا أن تلك الخصائص المحددة أدت إلى ظهور قصور في إنجازات هذه الخطط. ويهدف البحث إلى دراسة هذه الظواهر والمشكلات وتحليل المحددات القائمة ، ومن ثم العمل على وضع أسلوب منهجي لتحقيق التنمية المتكاملة لمثل هذه المناطق الريفية، وذلك من خلال وضع أسس وقواعد تخطيطية لإعادة تشكيل أنماط العمران الريفي بهذه المناطق والعمل على هيكلة هذه التجمعات الصغيرة في منظومة متدرجة لتوزيع الأدوار والوظائف بحيث تشكل فيما بينها مجتمعات تنموية متكاملة. في هذا الإطار يتحدد مجال البحث في دراسة المناطق الريفية ذات الطبيعة الخاصة، خاصة المناطق الريفية بالمملكة العربية السعودية ، والتركيز على منطقتين تقعا على قمة قائمة تصنيف المناطق الريفية بالمملكة هما منطقتي عسير وجازان كحالتين دراسيتين نموذجيتين .

١ مقدمة و خلفية تاريخية

عندما قامت المملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٢م - ١٣٥٢ هـ لم تكن الخصائص المميزة والفاصلة بين التجمعات الحضرية والتجمعات الريفية محددة المعالم واضحة السمات، إلا في عدد من المناطق الحضرية القائمة وهي مكة المكرمة والمدينة المنورة وجده، حيث مثلت المراكز الثلاثة الرئيسية للحضر بالمملكة . أما باقي التجمعات العمرانية الأخرى فلم تكن تعدو كونها تجمعات ريفية بدوية صغيرة تركز على الرعي والزراعة الموسمية والتجارة الداخلية . ولقد سادت هذه الحالة العمرانية (النمط العمراني) المملكة منذ نشأتها وخلال عدة عقود لاحقة. حيث سادت حياة البادية واتصفت التجمعات العمرانية بخصائصها البدوية وكثرت التجمعات الصغيرة المنتشرة المتناثرة^(١) على أن هذا الوضع قد تبدل وتحول تحت تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بالمملكة . فبينما مثل سكان المناطق الريفية بالمملكة حوالي ٨٥% من إجمالي سكان المملكة في نهاية النصف الثاني من القرن العشرين (١٩٥٠م)، فقد إنخفضت هذه النسبة تدريجيا إلى ٢٣% في عام ١٩٩٥م. ويمكن إرجاع هذه التحولات إلى تزايد استقطاب المراكز الحضرية لسكان الريف بسبب تنامي فرص العمل والدخول، وكنيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بها، حيث أمكن رصد وتوثيق ثلاث مراحل رئيسية للتحول وتطور أنماط العمران بالمملكة^(١)

٢ التحولات والتغيرات التاريخية في أنماط العمران بالمملكة العربية السعودية

تشكلت التحولات والتغيرات التاريخية لأنماط العمران بالمملكة عبر ثلاثة مراحل رئيسية كما يلي:

١/٢ المرحلة الأولى : نشأة وإعلان المملكة العربية السعودية ١٩٠٢ - ١٩٣٢م

بدأت هذه المرحلة بتوحيد العديد من قبائل شبه الجزيرة العربية ونشأة المملكة العربية السعودية، ولقد ظهر في كثير من المناطق التي تم توحيدها ما يمكن أن يعرف بأنوية الاستيطان، وذلك بخلاف المراكز الحضرية القائمة مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة وجده، وكانت هذه الأنوية أو المستقرات العمرانية متواضعة الحجم في بدايتها ومحدودة إمكانيات التنمية، إلا أن أهم ما كان يميزها هو وجود الموارد المائية وقيام نشاط الزراعة والرعي عليها. ولقد انطوت عملية التوطين والتطوير على مفهوم تنموي متكامل يتضمن تغيير الظروف الطبيعية وتعميم استغلال الموارد الاقتصادية ولم تقتصر فقط على تهجير وتجميع الجماعات البدوية الرحل في هذه المستقرات^(١).

٢/٢ المرحلة الثانية : ظهور النفط كمورد إقتصادي رئيس ١٩٣٩-١٩٧٠م

من أهم ما يميز هذه الفترة اكتشاف النفط عام ١٩٣٩م، والذي أصبح في صدارة الموارد الاقتصادية للمملكة. ولقد كان لذلك انعكاسات إيجابية هامة على المملكة، حيث ظهرت تحولات أساسية في خصائص الاقتصاد العام وانماط العمران ومن أهمها التحول من الاقتصاد الأولي والموسمي، إلى الاقتصاد المتنوع المخطط. وساعد إنتاج البترول في مواقع استخراج على ظهور تجمعات حضرية مرتبطة بمناطق إنتاج البترول وتصنيع مشتقاته (المراكز الحضرية في المنطقة الشرقية) ولقد بدأ أعداد كبيرة من المهاجرين من مختلف مناطق المملكة، وخاصة الريفية والبدوية تتجه نحو مناطق استخراج البترول وإنتاجه. ولقد نتج عن هذه الهجرة مزيد من التركيز في المراكز الحضرية يقابلها مزيد من التفريغ والخلخلة في المناطق الريفية والبدوية وتضاؤل التجمعات الصغيرة بها. ونظرا لإتساع رقعة المملكة (٢,٢٥ مليون كم^٢) وتناثر مواقع الاستيطان الريفي والبدوي خلالها، وإنعزال بسبب الظروف الصحراوية والجبلية، فقد ظهرت المشكلات التنموية بها كنقص الخدمات والمرافق وصعوبة التنقل^(١).

٣/٢ المرحلة الثالثة : عصر الوفرة الاقتصادية والتنمية (١٩٧٣م حتى الآن)

اتسمت هذه المرحلة بالازدهار الاقتصادي نتيجة لإرتفاع اسعار الصادرات خاصة البترول (١٩٧٣م)، ومع الوفرة الاقتصادية وضعت الدولة المخططات التنموية الشاملة للمراكز الحضرية والمناطق الريفية والبدوية حيث ركزت خطة التنمية العمرانية (٨٥ - ١٩٩٠م) على عدالة توزيع الخدمات والمرافق في المناطق الريفية، وذلك من خلال وضع ما عرف "بنظام المجمعات القروية" وهو عبارة عن شمول القرى والهجر في مجموعات تتلقى الخدمات البلدية عبر جهاز بلدي ينشأ في قرية مركزية^(٢). ولقد هدفت خطط وبرامج التنمية للمناطق الريفية إلى الحد من موجات الهجرة المتكررة باتجاه المراكز الحضرية، وذلك بعد أن تضاعف سكان المدن والمركز الحضرية الرئيسية ما بين ٧٤ - ١٩٩٢ بنسبة ٢٠٤%، وهو ما يعكس استمرار تخلخل وتفريغ المناطق الريفية والبدوية من السكان^(٣).

٣ خصائص أنماط العمران الريفي بمناطق المملكة

تتعدد وتتنوع خصائص أنماط العمران الريفي بمناطق المملكة في جوانب عدة من أهمها الجوانب السكانية والاجتماعية، الجوانب العمرانية، والجوانب الاقتصادية، وفيما يلي استعراض أهم هذه الخصائص.

١/٣ خصائص توزيع السكان الريفيين وتركزاتهم في مناطق المملكة

من أهم الخصائص المميزة لأنماط العمران الريفي بالمملكة هو هيئة توزيع السكان الريفيين في مناطق المملكة المختلفة ودرجات تركيزهم بها. فمن الملاحظ أن غالبية السكان الريفيين بالمملكة يتركزون في مناطق الجنوب والوسط كما هو موضح بالجدول التالي (جدول ١)، حيث تحتوي منطقة عسير على أكبر عدد من السكان الريفيين بالمملكة والذي يقدر بحوالي مليون نسمة، يليها منطقة جازان بحوالي ٣,٧٧٦ ألف نسمة يليها مكة

المكرمة بحوالي ٦٥٨,٣ ألف نسمة ، ثم منطقة الرياض بحوالي ٥٤٧,٤ ألف نسمة. ويلاحظ أن هذه المناطق الاربعة تسنأثر بحوالي ٦٢% من مجموع سكان الريف في المملكة. أما فيما يختص بنسبة السكان الريفيين إلى جملة السكان بالمنطقة عامة، فتأتي في المرتبة الأولى منطقة عسير التي تصل نسبة السكان الريفيين إلى جملة السكان بها حوالي ٦٤,٥%، وفي المرتبة الثانية تأتي منطقة الباحة بنسبة تبلغ حوالي ٦٢,٨% ، أما في المرتبة الثالثة فتأتي منطقة حائل بنسبة تبلغ حوالي ٦٢,٤% ثم منطقة جازان بنسبة تبلغ حوالي ٥٧,٦%.(٤)

جدول (١) توزيع السكان الريفيين حسب المناطق الإدارية بالمملكة (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)

المنطقة	عدد السكان الريفيين	النسبة لسكان الريف في المملكة	النسبة لجملة السكان في المنطقة
عسير	٩٩٤,٥٠٧	٢٣,٣%	٦٤,٥%
الباحة	٣٣٥,١٣٥	٧,٨%	٦٢,٨%
حائل	٣٤٧,١٥٠	٨,٧%	٦٢,٤%
جازان	٧٧٦,٢٥٨	١٠,٤%	٥٧,٦%
نجران	١٧٠,٧١١	٤,٠%	٥٦,٠%
المدينة المنورة	٣٨٨,٤٨١	٩,١%	٣٠,٥%
القصيم	٢٢٥,١١٣	٥,٢%	٢٨,٣%
تبوك	٤٧,٢٩٣	١,٧%	١٥,٠%
مكة المكرمة	٦٥٨,٢٣	١٥,٣%	١٤,٠%
الرياض	٥٤٧,٤٣٩	١٢,٨%	١٣,٠%
الجوف	٢٣,٣٣٥	٠,٥%	٨,٦%
الحدود الشمالية	١٨,٧٨٤	٠,٤%	٨,٠%
الشرقية	٣٢,٦٦٣	٠,٨%	١,٣%
الإجمالي	٤,٢٨٩,٩٧٣	١٠%	٢٣,٥%

المصدر: التعداد العام للسكان والمساكن، مصلحة الإحصاء العام؛ وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٣

٢/٣ خصائص الأحجام السكانية وتصنيف الرتب للتجمعات الريفية بمناطق المملكة :

في دراسة إحصائية للتجمعات الريفية في مناطق المملكة المختلفة عام ١٩٨٣م (١٤٠٣هـ) يوضح جدول (٢) أن إجمالي التجمعات الريفية المصنفة (قرى) بلغ ١٠٣٦٥ قرية، وبلغ الحجم الإجمالي للسكان ٢,٦ مليون نسمة. ولقد كان أكبر تواجد لهذه القرى في منطقة عسير حيث بلغ عدد القرى بها ٢٩٦٣ قرية ، يليها منطقة مكة المكرمة ٢٠٧٢ قرية، يليها منطقة الباحة ١٢٣٦ قرية، ثم منطقة جازان ٩٤٣ قرية . أما فيما يختص بالأحجام السكانية لهذه القرى فإن أكبر الأحجام السكانية للقرى تواجدت في المنطقة الشرقية حيث بلغ متوسط الحجم السكاني للقرى ٩٦٦ نسمة ، بينما تواجدت أصغر الأحجام السكانية للقرى في منطقة عسير حيث متوسط الحجم السكاني للقرى ١٥٦ نسمة. كما أظهرت الدراسة وجود تجمعات ريفية وبدوية ضئيلة الحجم (هجر) بلغ مجموع أعدادها ٤٦٣٦ هجرة ، حيث أغلبها لا تتوافر فيه عوامل الاستقرار والاستمرار وغير قابلة للنمو ، وقد بلغ نسبتها حوالي ٦٨% من المجموع الكلي.(٥)

ومن أهم ما يستخلص من جدول (٢) الخصائص المميزة للتوزيع النسبي لفئات الأحجام السكانية كما يلي:

- فئة (أ) التجمعات الريفية الكبيرة: يزيد الحجم السكاني للقرية في هذه الفئة عن ٧٠٠ نسمة ، ويبلغ عددها ٧٦٨ تجمعا ريفيا وتبلغ نسبة التمثيل ٧,٤% من إجمالي أعداد التجمعات الريفية .
- فئة (ب) التجمعات الريفية المتوسطة: يتراوح الحجم السكاني لهذه التجمعات ما بين ٢٥٠-٧٠٠ نسمة، ويبلغ إجمالي عددها ٢٠٠٨ تجمع ريفي بنسبة تمثيل حوالي ١٩,٤% من إجمالي عدد التجمعات الريفية.
- فئة (ج) التجمعات الريفية الصغيرة: يقل الحجم السكاني لهذه التجمعات عن ٢٥٠ نسمة، ويبلغ إجمالي عددها ٧٥٨٩ تجمعا، وتعد الفئة الغالبة بنسبة تمثيل حوالي ٧٣,٢% من إجمالي عدد التجمعات الريفية.

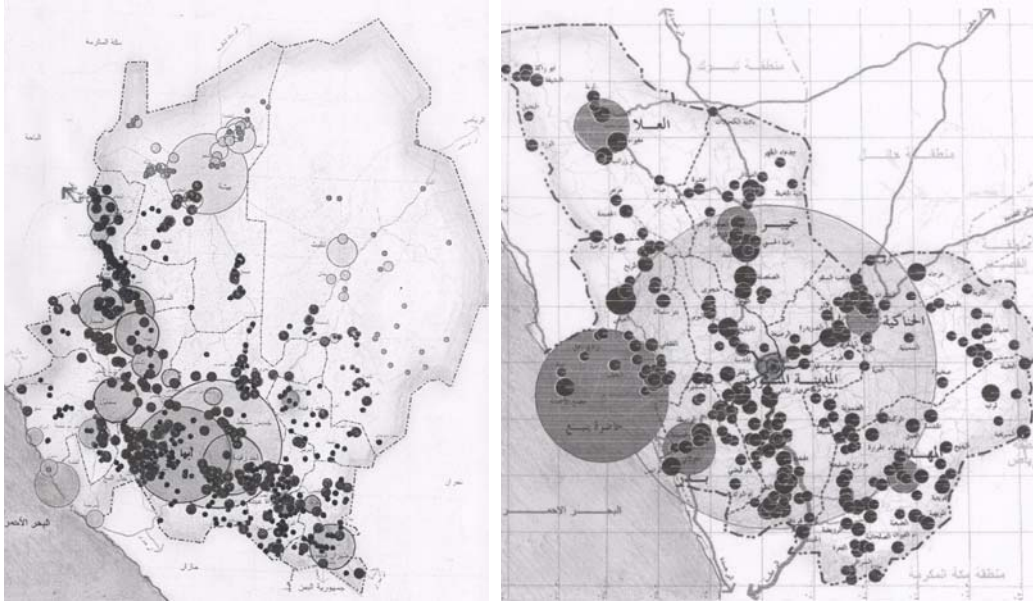
جدول (٢) الأحجام السكانية وتصنيف الرتبة للتجمعات الريفية بمناطق المملكة

المنطقة	عدد التجمعات الريفية	متوسط الحجم السكاني (نسمة)	متوسط عدد المساكن (مسكن)
عسير	٢٩٦٣	١٥٦	٢٥
الباحة	١٢٣٦	١٩٣	٣٠
حائل	٤٥٠	٢٢٠	٣٩
جازان	٩٣٤	٤٠٧	٧٧
نجران	١٦٦	٥١١	٨٥
المدينة المنورة	٣٨٤	٢٢٨	٣٨
القصيم	٤٦٨	٢٥٠	٤٠
تبوك	٧٩	٢٩٨	٥٢
مكة المكرمة	٢٧٠٢	٢١٠	٣٠
الرياض	٧١٠	٤٣٦	٧٠
الجوف	٢٤	٥٨٧	٩٢
الحدود الشمالية	٣٦	٥٤٢	٨١
الشرقية	١٩١	٩٦٦	١٥١
الإجمالي	١٠.٣٦٥	٢٥١	٤٠

المصدر: المؤتمر الثاني للبلديات والمجمعات القروية: تقرير الإستراتيجية العامة للتنمية الريفية، وزارة الشؤون البلدية والقروية، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٦

٣/٣ خصائص أنماط التوزيع المكاني والانتشار للتجمعات الريفية بمناطق المملكة

بتحليل أنماط التوزيع المكاني وكثافات الانتشار للتجمعات الريفية بالمملكة يظهر أن أهم هذه الانماط هي النمط المنتشر المتبعثر والنمط المنتشر المحوري. ويعد النمط المنتشر المتبعثر هو النمط السائد في معظم التجمعات الريفية والبدوية بالمملكة، خاصة في المناطق الشمالية كما في حائل والجوف، والمناطق الوسطى كما في مكة المكرمة والمدينة المنورة (شكل ١ - أ). أما النمط المنتشر المحوري فيتمثل في التجمعات الريفية والبدوية بالمناطق الجنوبية والساحلية، كما في عسير وجازان والباحة (شكل ١ - ب).



شكل (١ - أ) نمط الانتشار المتبعثر- منطقة المدينة المنورة شكل (١ - ب) نمط الانتشار المحوري- منطقة عسير

وبصفة عامة، فإن التبعثر والتباعد هما الصفتان السائدتان في توزيع هذه التجمعات الريفية والبدوية، كذلك صفتا التخلخل وانخفاض الكثافات العمرانية والسكانية الريفية ويوضح جدول (٣) أن المتوسط العام للكثافة العمرانية للتجمعات الريفية والبدوية على مستوى كافة مناطق المملكة يبلغ ٠,٥ تجمع/كم^٢، كما يتضح ان المتوسط العام للكثافة السكانية يبلغ ١,٢ نسمة/كم^٢. أما على مستوى كل منطقة منفردة فإن الكثافة العمرانية تبلغ أعلاها في منطقة الباحة بمقدار ١١,٦ تجمع ريفي/كم^٢، يليها جازان بمقدار ٦ تجمع/كم^٢. بينما تبلغ هذه الكثافة ادناها في تبوك بمقدار ٠,٠٨ تجمع/كم^٢، والجوف بمقدار ٠,٠٤ تجمع/كم^٢. وفيما يختص بالكثافة السكانية الريفية على مستوى كل منطقة منفردة فإن هذه الكثافة السكانية تصل اعلاها في منطقة جازان بمقدار ٢٢,٣ نسمة/كم^٢ بينما تبلغ ادناها بالمنطقة الشرقية، تبوك، الجوف، الحدود الشمالية بمقدار ٠,٢ نسمة/كم^٢. ومن اهم ما يستخلص من المقارنة التحليلية الموضحة بالجدول (٣) أن ٦٠% من مناطق المملكة تنخفض الكثافة العمرانية للتجمعات الريفية فيها عن المتوسط العام للمملكة، كما انه بالنسبة للكثافة السكانية فإن ٦٠% من مناطق المملكة تنخفض قيمها عن المتوسط العام للكثافة السكانية للمملكة.^(٣)

جدول (٣) الكثافات العمرانية والسكانية الريفية في مناطق المملكة (١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م)

المنطقة	الكثافة العمرانية تجمع / كم ^٢	الكثافة السكانية نسمة/كم ^٢
الباحة	١١,٦	٢٢,٣
جازان	٦	٢٤,٥
عسير	٣,٨	٥,٩
مكة المكرمة	٢	٤,٢
الرياض	٠,٢	٠,٩
الشرقية	٠,٢	٠,٢
القصيم	٠,٩	٢,٢
حائل	٠,٤	٠,٨
المدينة المنورة	٠,٣	٠,٦
نجران	٠,١	٠,٦
تبوك	٠,٠٨	٠,٢
الحدود الشمالية	٠,٠٣	٠,٢
الجوف	٠,٠٤	٠,٢
المملكة	٠,٥	١,٢

المصدر: مختار الشهاوي: "ضوابط التوزيع الجغرافي للقرى السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، ١٩٨٧

٤/٣ العوامل المؤثرة في تشكيل أنماط العمران الريفي بالمملكة

تتعدد العوامل المؤثرة في تشكيل أنماط العمران الريفي ما بين عوامل طبيعية، عوامل اجتماعية، عوامل اقتصادية، وعوامل عمرانية محلية وإقليمية. ولقد كانت هذه العوامل هي المسببات الرئيسية وراء الظواهر والخصائص العامة المميزة لأنماط العمران الريفي بالمملكة وأهمها التشتت السكاني وتقرم وتبعثر التجمعات الريفية، وفيما يلي استعراض أهم العوامل المؤثرة.^(٤)

(أ) في إطار العوامل الجغرافية الطبيعية والبيئية كان من أهم مظاهر أنماط العمران الريفي في المملكة تواجد الكثير من القرى والهجر في مواقع غير قابلة للنمو حيث نشأت هذه التجمعات الريفية بدون تخطيط مسبق وبطريقة عشوائية في مناطق يتواجد بها الكثير من محددات ومعوقات النمو والتطور، فعلى سبيل المثال تواجدت هذه التجمعات في مناطق جبلية ذات تضاريس وعرة وطرق منحدره ومتعرجة وغير ملائمة للتنمية والنمو، كما تناثرت هذه التجمعات في مواقع متباعدة أعلى الجبال وفي السفوح اسفلها، وعلى الهضاب وفي الأودية، حتى أن البعض منها نشأت في مواقع تتهددها الأمطار والسيول (شكل ٢).



شكل (٢) الملامح المميزة لعشوائية وتناثر التجمعات الريفية في المناطق الجبلية

(ب) في إطار العوامل الاجتماعية والسكانية فقد ساهمت "ظاهرة البداوة والترحال" بسبب أنشطة الرعي المتنقل والبحث عن الكلأ، في تزايد ظاهرة التشتت السكاني، ومن ثم عاقت واضعفت إمكانية توفير الخدمات الأساسية لإماكن تجمعات البدو الرحل لعدم استدامتها. وعلى الرغم من ان هذه الظاهرة قد تناقصت كثيراً في الوقت الحالي نتيجة لإقامة الدولة لبعض المشاريع الاستيطانية ومن ثم إقبال العديد من البدو الرحل على الاستيطان والاستقرار، إلا أنها ما زالت أحد العوامل المؤثرة في تشكيل نمط العمران الريفي .

(ج) في إطار العوامل الاجتماعية الثقافية فقد لعبت ظاهرة "التناثر القبلي" دوراً كبيراً في إزكاء عملية التشتت السكاني ، ففي كثير من الأحيان ترفض بعض القبائل المقيمة في مناطق غير قابلة للنمو ترك أماكن سكنهم والانتقال للسكن مع أبناء قبيلة أخرى تسكن في منطقة قابلة للنمو ، على الرغم من إمكانية ان تستوعب المنطقة القبيلتين معاً، ومن العوامل الاجتماعية السكانية أيضاً ظاهرة "الانشطار القبلي" عند إنشاء هجر مستقلة لأبناء القبيلة مما يؤدي إلى تعدد الهجر الصغيرة ، برغم إمكانية تجمع جميع افراد القبيلة في موقعهم وملانمة لذلك.

(د) في إطار العوامل الاجتماعية الاقتصادية تعد الهجرة من القرى إلى المدن احد العوامل الرئيسية في تقزم التجمعات الريفية، ومن أهم دوافع هذه الهجرة طبيعة الاقتصاد المعيشي الريفي واعتماده على ظروف وموارد طبيعية غير مستقرة ، بالإضافة إلى تناقص فرص العمل في المناطق الريفية وتزايدها في المناطق الحضرية مع الارتفاع الملحوظ لمستويات الدخل بالمدن . ومن الدوافع الرئيسية للهجرة باتجاه

المدن التفاوت الكبير في توفر الخدمات ، حيث تمثل المدن مراكز تجمع للخدمات العامة والاجتماعية، بينما تفتقر القرى لهذه الخدمات .

(هـ) في إطار العوامل العمرانية المحلية والاقليمية التي ساهمت في ازكاء "ظاهرة التشتت السكاني" كانت خاصية الاتساع الهائل لمساحة المملكة عاماً (٢٥٠ مليون كم^٢) والمناطق الادارية خاصة ، والذي ترتب عليه التباعد الكبير بين مواقع التجمعات الريفية والحضرية على حد سواء ، وفي ظل الحجم الصغير نسبياً للسكان بالمملكة (١٦ مليون نسمة) كانت ظاهرة صغر وتقرم الاحجام السكانية للتجمعات الريفية.

٤ الإستراتيجية العامة وسياسات التنمية الريفية في المملكة: الخصائص - الأهداف - المعوقات

تبنيت المملكة إستراتيجية عامة وعدد من السياسات الخاصة بالتنمية الريفية هدفت إلى دمج التجمعات الريفية والبدوية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمملكة ، ولقد أطلق على مشاريع التوطين للبدو الرحل "مشروع الهجرة" ومفردها هجرة إشارة إلى هجر البدو لحياة الرعي والترحال إلى حياة الزراعة والاستقرار، بجانب الرعي وتربية الحيوان، ولقد اشتملت هذه السياسات على عدد من البرامج هدفت إلى توطين البدو في تجمعات ريفية مستقرة. (١)

وفيما يلي استعراض أهم عناصر الاستراتيجية العامة وسياسات التنمية الريفية بالمملكة: (٢)

(أ) تطوير الأنماط العمرانية للتجمعات الريفية (القرى والهجر) بما يحقق زيادة الانتفاع بالموارد المتاحة عن طريق خطة لإعادة توزيع السكان مكانياً مع العمل على تجميعهم في نطاقات عمرانية تركز على مقومات الحياة الأساسية مثل المياه، الامكانيات الاقتصادية القابلة للتنمية والنمو، الحجم السكاني المناسب، وحد أدنى من الخدمات الأساسية.

(ب) مراعاة الحد من ظاهرة التشتت السكاني وتبعثر وتقرم التجمعات الريفية حتى يمكن تركيز الخدمات اللازمة ، وترشيد استخدام الموارد، والوصول إلى أعلى جدوى اقتصادية للتكاليف التنموية والنفقات.

(ج) العمل على تحقيق معدلات أعلى في الاكتفاء الذاتي من الخدمات والسلع ووضع برامج تنموية على المستويات المحلية والاقليمية لتحقيق التوازن بين موارد البيئة والسلوك الاستهلاكي للسكان .

(د) التركيز على تنوع قاعدة الانتاج السلعي والخدمي وذلك بإقتراح مشروعات غير تقليدية لتوسعة قاعدة استخدام الموارد المحلية خاصة تلك التي لها ميزة نسبية من الناحية الاقتصادية والتقنية.

ولقد تحددت التصورات التطبيقية لهذه الاستراتيجية والسياسات التابعة لها فيما يلي: (٣)

(أ) عدم إنشاء تجمعات ريفية جديدة (قري/هجر) إلا في اطار دراسات متكاملة.
(ب) وضع تعريف وتحديد واضح لخصائص القرية التي تؤهلها كتجميع ريفي قابل للنمو ومن ثم إدراجها ضمن برامج عمل التنمية الريفية، وكان من أهم هذه الخصائص:

- أن تكون القرية أو الهجره معرفه من قبل وزارة الداخلية
- ألا يقل عدد السكان المقيمين فيها اقامة دائمة عن ١٠٠ نسمة تمثل عددا من الأسر، علي أن يتوفر بين سكانها حد ادني من التوافق الاجتماعي كأن تتبع قبيلة واحدة او عدة قبائل بينها تعاون وتجانس.
- ألا يقل عدد المساكن بها في دائرة لا يزيد قطرها عن ٢ كم عن ٢٠ مسكن من المساكن الدائمة.
- أن يتوفر بها قدر مناسب من موارد المياه التي تفي باحتياجات السكان، وأن يكون مواردها الاقتصادية ووضعها البيئي يسمحان باستمرار نموها عمرانيا وسكانيا.

(ج) التركيز على تنوع الأنشطة في القاعدة الاقتصادية في القرية، وتشجيع الصناعات المحلية.

(د) دعم الخدمات والمرافق في التجمعات الريفية القابلة للنمو وفق معايير وزارة الشؤون البلدية والقروية.

(هـ) تطوير المؤسسات الحكومية والبلدية المعنية بشؤون التنمية الريفية.

وفي إطار تفعيل سياسات وبرامج التنمية الريفية للقرى والهجر كان إعداد نظام المجمعيات القروية، حيث ظهرت فكرة المجمعيات القروية كأسلوب إداري خدمي يتناسب والظروف العمرانية والسكانية لقرى وهجر المملكة. (١) وقد قامت الفكرة على اساس شمول القرى الصغيرة المتقاربة والمتراطة اجتماعيا وجغرافيا ضمن النطاق العمراني لتجمعات عمرانية أكبر تعمل على تقديم الخدمات لها في يسر وسهولة ، ومن ثم كان وضع خطط انشاء المجمعيات القروية التي بدأ في تنفيذها في عام ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م، ثم العمل علي دعم أداء سياسات التنمية الريفية بوضع "لائحة تنمية وتطوير القرى والهجر السعودية" عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م. (١)

وقد حددت اللائحة لهذه المجمعات القروية الخصائص والمهام التالية:^(٢)

- (أ) أن يكون لها الشخصية الإدارية المرتبطة بوزارة الشؤون البلدية والقروية مما يعطيها دورا فعليا في توفير الخدمات بإعتبارها الإقدر على حل مشاكل هذه المناطق .
- (ب) تأخذ بمبدأ الشمول في تنمية وتطوير القرى حيث يتم إنشاء مراكز هذه المجمعات في قرى رئيسية يتوفر فيها الخدمات الأساسية اللازمة لها والقرى المشمولة بالمجمع .
- (ج) تهدف مشروعاتها إلى تلبية احتياجات السكان في كافة القرى المشمولة لهذه المجمعات، وتتبع هذه المشروعات من واقع احتياجات السكان في كامل نطاق المجمع.
- (د) تهدف إلى الحد من التكاليف المرتفعة لتوفير الخدمات والعمل على جعلها مقبولة اقتصاديا .

على أنه في إطار مراجعة وتقييم العملية التطبيقية لسياسات التنمية الريفية المعلنة بالمملكة، وجد أن هناك العديد من الظواهر السلبية التي شابت تطبيق هذه السياسات مما أدى إلى ظهور بعض الخلل في الواقع الفعلي لعمليات التنمية المنفذه، ومن أهم أسباب ذلك ما يلي:

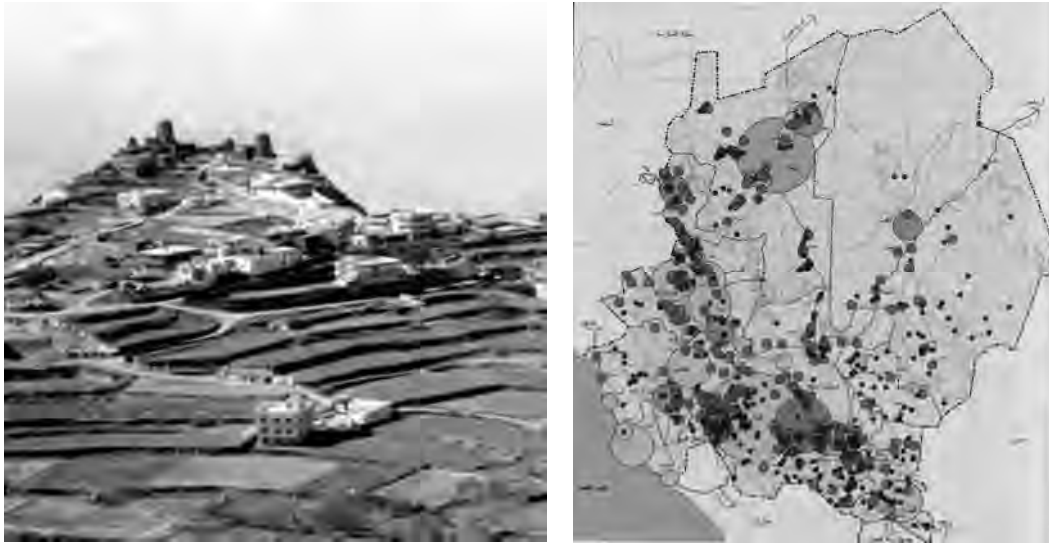
- (أ) عدم وجود تحديد واضح للقرى والهجر في إطار تصنيف تخطيطي ذو مستويات متدرجة ، ومن ثم يصعب وضع معايير وضوابط تتناسب مع رتب هذه القرى بحيث تبني عليها برامج ومشاريع تنمية وتطوير هذه القرى والهجر .
- (ب) عدم وجود قاعدة معلومات وبيانات كاملة ومحقة لهذه القرى والهجر ، ولقد أدى مبالغة بعض الجهات والاهالي في تقدير عدد السكان وحجم الاحتياجات المطلوبة من الخدمات ، وباقي عمليات التنمية ، إلى عدم تناسب الخطط الموضوعه وواقع ظروف هذه القرى والهجر .
- (ج) أن فكرة المجمعات القروية بنيت بصفة أساسية علي رؤية إدارية خدمية ولم تتطرق بعمق الي كافة الجوانب الإقليمية، خاصة الاقتصادية منها، بحيث تتصف الرؤية التنموية لها بالتكاملية في النواحي التخطيطية المختلفة.
- (د) أن برامج تنمية القرى كان معظمها قطاعيا حيث انفرد كل قطاع بمسئولية تقدير احتياجات السكان من خدمات هذا القطاع ومن ثم وضع الخطط اللازمة لذلك بصورة منفردة وفي غياب التنسيق المتكامل الشامل لكل القطاعات.
- (هـ) قيام بعض الوزارات في إطار خططها الخاصة بإنشاء مرافق وخدمات في تجمعات صغيرة لا يتحقق لها مقومات البقاء وعوامل النمو، من المنظور التخطيطي الشامل، مما ترتب عليه تشتيت جهود الدولة ونفقاتها التنموية .

٥ التحولات والتغيرات الأساسية في أنماط العمران الريفي بالمملكة بين الماضي والحاضر

صاحب التحولات الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها المملكة في العقود الثلاثة الأخيرة (١٩٧٣م - ٢٠٠٦م) والنتيجة عن زيادة الإنتاج القومي والوفرة الاقتصادية، ظهور العديد من التحولات الاجتماعية والعمرائية التي كان لها اثر كبير في تشكيل خصائص انماط العمران الريفي الحالي في المملكة . وكان من أهم هذه التحولات زيادة استقطاب المراكز الحضرية لسكان التجمعات الريفية بسبب زيادة التنمية فيها وزيادة فرص العمل والدخول، ومن ثم تسارع موجات الهجرة الريفية باتجاه هذه المراكز الحضرية ، وهو ما ترتب عليه تنامي ظاهرة تفريغ وتخلخل التجمعات الريفية الصغيرة وتقرؤها. ولقد انعكست تلك التحولات على خصائص هيكل العمران الريفي بالمملكة في صورة تغيرات اساسية في احجام التجمعات الريفية، الكثافات السكنية، الكثافات العمرانية ، معدلات التباعد وكثافة الانتشار ، هيكل توزيع الرتب والاحجام ، والادوار والوظائف . ويهدف الاستدلال على ما تقدم ، فيما يلي دراسة لمنطقتين رئيسيتين تقعان على قمة قائمة تصنيف المناطق الريفية الرئيسية بالمملكة ، وهما منطقتي عسير وجزان .

فمنطقة عسير تقع في المرتبة الاولى على قائمة تصنيف المناطق الريفية بالمملكة كون النشاط الاقتصادي الرئيسي للمنطقة هو الزراعة والرعي والانتاج الحيواني، كما أن حجم السكان الريفيين بمنطقة عسير يبلغ ١٢٠٨٣٩٢ نسمة ، وذلك يمثل ٦٣،١% من إجمالي حجم السكان بالمنطقة البالغ ١٩١٥٤٣٥ نسمة (١٤٢٥هـ)، كذلك تبلغ نسبة السكان الريفيين بالمنطقة إلى جملة السكان الريفيين بالمملكة ٢٣،٢%، ومن أهم الخصائص الجغرافية والطبيعية لمنطقة عسير التنوع الكبير حيث يمكن تقسيم المنطقة إلى ثلاثة قطاعات

رئيسية هي قطاع السهل الساحل بمحاذاة البحر الاحمر بارتفاع ١٥٠ متر فوق سطح البحر، القطاع الجبلي شرقا ويضم سلسلة جبال السروات بارتفاع ١٤٠٠ متر، ثم إلى أقصى الشرق يقع القطاع الهضبي والذي ينحدر شرقا بتدرج يتراوح ما بين ١٤٠٠ - ٦٠٠ متر ، ويقطع هذه القطاعات الثلاثة عدة وديان من أهمها وادي بيشة ووادي تثليث . ولهذا التشكيل الطبيعي دورا اساسيا في تشكيل نمط توزيع التجمعات العمرانية عامة والريفية خاصة حيث تتركز على القطاع الجبلي وعلى امتداد الوديان. (شكل ٣) ^(٧) ومن الناحية الإدارية تنقسم منطقة عسير إلى اثني عشر محافظة أهمها أبها حيث مقر الإمارة، خميس مشيط، أحد رفيدة ، ويشتمل هيكل العمران الريفي لمنطقة عسير على ٨٦٧٥ تجمع ريفي مقسم إلى ٩١٥ تجمع قروي أساسي بالإضافة إلى ٧٧٦٠ تجمع قروي مشمول (تابع) . ويوضح جدول (٤) توزيع كافة التجمعات العمرانية على محافظات منطقة عسير. ^(٧)



شكل (٣) أثر الخصائص الطبيعية والطبوغرافية (سلسلة جبال السروات) في تشكيل نمط العمران الريفي بمنطقة عسير

جدول (٤) التجمعات العمرانية الاساسية والمشمولة على مستوى محافظات عسير (٢٠٠٣/١٤٢٥م)

إجمالي المساحة العمرانية كم ^٢	إجمالي العدد	التجمعات المشمولة	التجمعات الأساسية		المنطقة
			قرى	مدن	
١٥٠	١١٨٢	١٠٥٢	١٢٧	٣	أبها
١٤٨	٥٤٢	٤٧٨	٦٣	١	خميس مشيط
٥١	٢١٨	١٤٦	٦٩	٣	أحد رفيدة
٥٠	٥٥٨	٤٥٩	٩٨	١	سراة عبيدة
٤٩	٤٥٩	٣٨٥	٧١	٣	ظهران الجنوب
٨٨	١٢١٤	١١٠٦	١٠٧	١	رجال ألمع
١٤١	١٥٠٥	١٤٥٠	٥٤	١	محايل
٦٠	١٠١٥	٩٤٠	٧٣	٢	المجاردة
٤١	٣٢٦	٢٧٨	٤٧	١	النماص
٥٢	٤٧٥	٤٣٤	٣٩	٢	بلقرن
١٤٩	٨٤٨	٧٣٩	١٠٨	١	بيشة
٤٢	٣٥٣	٢٩٣	٥٩	١	تثليث
١٠٢١	٨٦٩٥	٧٧٦٠	٩١٥	٢٠	الإجمالي

المصدر: الدراسات التخطيطية الشاملة لمنطقة عسير: التقرير الثاني - وزارة الشؤون البلدية والقروية ٢٠٠٤

وفي إطار دراسة خصائص التوزيع الحجمي والرتب للتجمعات الريفية في منطقة عسير يوضح جدول (٥) هيمنة الفئة الحجمية (أقل من ٥٠٠ نسمة) بالنسبة إلى باقي الفئات الحجمية ، حيث بلغت نسبة عدد التجمعات بتلك الفئة نحو ٩٤% من إجمالي عدد التجمعات، تليها الفئة الحجمية (٥٠٠-١٠٠٠ نسمة) بنسبة ٤.٥% ، ثم الفئة الحجمية (١٠٠٠-٢٥٠٠ نسمة) بنسبة ١.١٦% ، ثم الفئة الحجمية (٢٥٠٠ - ٥٠٠٠ نسمة) بنسبة ٠.٢٤% ، ثم الفئة الحجمية (٥٠٠٠ - ١٠.٠٠٠ نسمة) بنسبة ٠.٠٦% ، وأخير الفئة الحجمية (أكبر من ١٠.٠٠٠ نسمة) بنسبة ٠.٢%^(٧).

جدول (٥) توزيع التجمعات العمرانية الحضرية والريفية بمنطقة عسير حسب فئات الاحجام (١٤٢٤هـ)

نسبة التجمعات الريفية إلى الإجمالي	عدد تجمعات الفئة		فئات الأحجام (نسمة)
	قرى	مدن	
-	-	١	٢٥٠ - ٥٠٠ ألف
-	-	١	١٠٠ - ٢٥٠ ألف
-	-	١	٥٠ - ١٠٠ ألف
-	-	٢	٢٠ - ٥٠ ألف
٠,٠٢%	١	٥	١٠ - ٢٠ ألف
٠,٠٦%	٣	٧	٥ - ١٠ ألف
٠,٢٤%	١٢	٣	٢٥٠٠ - ٥٠٠٠
١,١٦%	٩٢	-	١٠٠٠ - ٢٥٠٠
٤,٥%	٣٩١	-	٥٠٠ - ١٠٠٠
٩٤%	٨١٧٦	-	أقل من ٥٠٠
١٠٠%	٨٦٧٥	٢٠	الإجمالي

المصدر: الدراسات التخطيطية الشاملة لمنطقة عسير: التقرير الثاني - وزارة الشؤون البلدية والقروية، ٢٠٠٤

أما فيما يخص بمنطقة جازان والتي تقع في المرتبة الثانية على قائمة المناطق الريفية بالمملكة، فبالإضافة إلى أن النشاط الاقتصادي الرئيسي هو الزراعة والرعي والانتاج الحيواني ، فإن حجم السكان الريفيين بمنطقة جازان يبلغ ٨٥٤٨٠٠ نسمة ويمثل ٧٢,١% من إجمالي السكان بالمنطقة البالغ ١١٨٦١٣٩ نسمة (١٤٢٥هـ). وتبلغ نسبة السكان الريفيين بالمنطقة إلى جملة السكان الريفيين بالمملكة ١٠,٥%.

وتتشابه منطقة جازان مع منطقة عسير من حيث الموقع الجغرافي والخصائص الطبيعية حيث توجد في الطرف الجنوبي الغربي للمملكة مطلة على البحر الأحمر، وتتميز المنطقة بتنوع تشكيلها السطحي الطبوغرافي ما بين سهل ساحلي يمتد بمحاذاة البحر الأحمر يليه إلى الشرق المنطقة الهضبية المعروفة بالمرتفعات الساحلية، ثم سلسلة المرتفعات الجبلية الشرقية التي تمثل حواف سلسلة جبال السروات، وتتراوح فروق الارتفاعات ما بين ١٠٠ - ٢٠٠٠م فوق سطح البحر، وللجبال والأودية المتخللة للمرتفعات الشرقية والممتدة حتى السهل الساحلي دور رئيسي في تشكيل نمط توزيع التجمعات العمرانية بالمنطقة ، وخاصة وادي جيزان ووادي ضمد. (شكل ٤).^(٨)

ومن الناحية الإدارية تنقسم منطقة جازان إلى ثلاثة عشر محافظة أهمها جيزان التي بها مقر الإمارة ، صبيبا، أبو عريش ، وصامطة . ويشتمل هيكل العمران الريفي بمنطقة جازان على ١٧٤٧ تجمع ريفي، ويوضح الجدول (٦) توزيع كافة التجمعات العمرانية ، على محافظات منطقة جازان.^(٨)

وفي إطار دراسة خصائص التوزيع الحجمي والرتب للتجمعات الريفية بمنطقة جازان يوضح جدول (٧) هيمنة الفئة الحجمية (أقل من ٥٠٠ نسمة) على الفئات الحجمية الأخرى حيث تمثل هذه الفئة ٧٥,٨% من إجمالي التجمعات الريفية، في حين تمثل الفئة (٥٠٠ - ١٠٠٠ نسمة) حوالي ١٣,٩% ، والفئة الحجمية (١٠٠٠ - ٥٠٠٠ نسمة) حوالي ٩,٧% ، والفئة الحجمية (٥٠٠٠ - ١٠.٠٠٠ نسمة) بنسبة حوالي ٠,٥٤% . وتأتي في المرتبة الأخيرة الفئة الحجمية (أكبر من ١٠.٠٠٠ نسمة) بنسبة ٠,٠٦% تقريباً.^(٨)



شكل (٤) أثر الخصائص الطبيعية والطبوغرافية (سلسلة جبال السروات) في تشكيل نمط العمران الريفي بمنطقة عسير

جدول (٦) التجمعات العمرانية الحضرية والريفية بمنطقة جازان (١٤٢٤هـ)

المنطقة	التجمعات الحضرية	التجمعات الريفية	إجمالي
جيزان (الإمارة)	١	١٣٠	١٣١
صبيبا	١	١٨٨	١٨٩
أبو عريش	١	١٦٢	١٦٣
بيشة	١	٥٣	٥٤
صامطة	٢	١٥٨	١٦٠
ضمد	١	٤٨	٤٩
أحد المسارحة	١	١١٢	١١٣
العبدابي	١	١٧٢	١٧٣
الحدث	-	١٥٢	١٥٢
الدرب	١	٦٨	٧٠
الريث	-	٤١	٤١
العارضة	١	٢٨٧	٢٨٨
الدائر	١	١٦٧	١٦٨
فرسان	١	٩	١٠
الإجمالي	١٣	١٧٤٧	١٧٦٠

جدول (٧) توزيع التجمعات العمرانية الحضرية والريفية بمنطقة جازن حسب فئات الأحجام.

نسبة التجمعات الريفية إلى الإجمالي	عدد تجمعات الفئة		فئات الأحجام (نسمة)
	قرى	مدن	
-	-	٢	٥٠ - ١٠٠ ألف
-	-	٤	٢٠ - ٥٠ ألف
٠,٠٦%	١	٤	١٠ - ٢٠ ألف
٠,٥٤%	١٠	١	٥ - ١٠ ألف
٩,٧%	١٦٩	٢	١٠٠٠ - ٥٠٠٠
١٣,٩%	٢٤٣	-	٥٠٠ - ١٠٠٠
٧٥,٨%	١٣٢٤	-	أقل من ٥٠٠
١٠٠%	١٧٤٧	١٣	الإجمالي

المصدر: دراسات المخطط الإقليمي لمنطقة جازان: التقرير الثاني - وزارة الشؤون البلدية والقروية، ٢٠٠٤

١/٥ أهم الخصائص المميزة للعمران الريفي الحالي بالمملكة (حالة عسير وجازان)

في إطار الدراسة المقارنة التحليلية بين خصائص هيكل العمران الريفي في كل من منطقتي عسير وجازان يوضح جدول (٨) أهم هذه الخصائص في المنطقتين حيث يمكن استخلاص ما يلي:

- (أ) ان كلا المنطقتين اللتين تقعا على قمة قائمة تصنيف المناطق الريفية بالمملكة تتجاوز فيها نسبة السكان الريفيين إلى جملة السكان بالمنطقة نسبة الثلثين تقريبا .
- (ب) ان هيكل توزيع الاحجام والرتب للتجمعات الريفية في كلا المنطقتين تهيمن فيه فئة (أقل من ٥٠٠ نسمة) على باقي الفئات بنسبة تزيد عن ٧٥% في جازان ، وتصل إلى ٩٤% في عسير.
- (ج) أن الفئات الحجمية التي تقل عن ١٠٠٠ نسمة تسود بدرجة كبيرة على هيكل العمران الريفي في كلا المنطقتين بنسبة تراوحت ما بين ٩٠% إلى ٩٩% تقريبا .
- (د) ان الكثافات السكانية العامة في كلا المنطقتين منخفضة (٢٣ نسمة/كم^٢ لعسير، ٩٠ نسمة/كم^٢ لجازان) وهو ما يرجع إلى تواجد التجمعات العمرانية عامة ، والريفية خاصة ، في بعض النطاقات الجغرافية المحدودة الملازمة طبيعياً وطبوغرافياً ومناخياً ، كما هو الحال فوق الهضاب الجبلية وحول الأودية.
- (هـ) تراوحت الكثافات العمرانية فيما يخص تركيز التجمعات الريفية ما بين ٢.٧ تجمع/كم لعسير إلى ٦.٤ تجمع/كم^٢ لجازان ، وتراوح معدل الانتشار والتباعد بين التجمعات الريفية ما بين ١.٩ كم لعسير ، ٠.٨ كم لجازان، ويرجع الارتفاع النسبي للكثافة العمرانية للتجمعات الريفية بجازان إلى تركيز هذه التجمعات في عدة نطاقات عمرانية محدودة وهي التي تتصف بملائمة البيئة الطبيعية والطبوغرافية والمناخية للاستيطان والنمو.

جدول (٨) مقارنة الخصائص المميزة للتجمعات الريفية في منطقتي عسير وجازان

الخصائص التخطيطية	منطقة عسير	منطقة جازان
المساحة الاجمالية	٢ كم ٨٤,٠٨٤	٢ كم ١٣,١٨٣
حجم السكان الاجمالي	١,٩١٥,٤٣٥ نسمة	١,١٨٦,١٣٩ نسمة
حجم السكان الريفيون	١,٢٠٨,٣٩٢ نسمة	٨٥٤٨٠٠ نسمة
نسبة السكان الريفيين	٦٣,١ %	٧٢,١ %
المساحة العمرانية للتجمعات الريفية	٢ كم ٧١٥,٥	٢ كم ٢٩١,٥
عدد التجمعات الريفية	٨٦٧٥	١٧٤٧
المتوسط العام لمساحة التجمع	٢ كم ٠,٠٨	٢ كم ٠,١٦
المتوسط العام لحجم السكان بالتجمع	١٣٩,٥ نسمة	٤٨٩ نسمة
الكثافة السكانية العامة	٢٣ نسمة/كم ^٢	٩٠ نسمة/كم ^٢
الكثافة السكانية الريفية العامة	١٤,٥ نسمة/كم ^٢	٦٥ نسمة/كم ^٢
الكثافة السكانية الريفية الخاصة	١٦٨٨ نسمة/كم ^٢	٢٩٣٢ نسمة/كم ^٢
الكثافة العامة للتجمعات الريفية (على مستوى كامل مساحة المنطقة)	١٠ تجمع/كم ^٢	١٣ تجمع/كم ^٢
الكثافة الخاصة للتجمعات الريفية (على مستوى النطاق الريفي بالمنطقة)	٢,٧ تجمع/كم ^٢	٦,٤ تجمع/كم ^٢
متوسط التباعد بين التجمعات الريفية (على مستوى النطاق الريفي بالمنطقة)	١,٩ كم	٠,٩ كم
عدد ونسبة تمثيل التجمعات الريفية أكبر من ١٠.٠٠٠	١	٠,٠٢ %
عدد ونسبة تمثيل التجمعات الريفية ١٠.٠٠٠ - ٥٠٠٠	٣	٠,٠٨ %
عدد ونسبة تمثيل التجمعات الريفية ٥٠٠٠ - ١٠٠٠	١٠٤	١,٤ %
عدد ونسبة تمثيل التجمعات الريفية ١٠٠٠ - ٥٠٠	٣٩١	٤,٥ %
عدد ونسبة تمثيل التجمعات الريفية أقل من ٥٠٠	٨١٧٦	٩٤ %

٢/٥ أهم التغيرات الحادثة في أنماط العمران الريفي الحالي بالمملكة بين الحاضر والماضي

بناء على ما تقدم، وفي إطار تحليل التغيرات الحادثة في أنماط العمران الريفي بالمملكة بين الحاضر والماضي، وذلك بهدف رسم صورة محدثة لملامح العمران الريفي عامة والخصائص العمرانية للتجمعات الريفية خاصة، فإنه يعقد المقابلة بين خصائص العمران الريفي القديم وخصائص العمران الريفي الحالي يمكن رصد التغيرات التالية:

- (أ) تضاعفت عموماً أعداد التجمعات الريفية خلال العقدين الأخيرين في مناطق المملكة المختلفة، وبصفة خاصة ارتفعت أعداد التجمعات الريفية في منطقة عسير من ٢٩٦٢ تجمع ريفي في عام ١٤٠٣هـ إلى ٨٦٧٥ تجمع في عام ١٤٢٥هـ، وفي منطقة جازان من ٩٣٤ تجمع في عام ١٤٠٣هـ إلى ١٧٤٧ تجمع في عام ١٤٢٥هـ.
- (ب) أدى تضاعف أعداد التجمعات الريفية إلى انخفاض مسافات التباعد وزيادة كثافة الانتشار حيث بلغت في نمط العمران الريفي القديم ٣,٨ تجمع ريفي/١٠٠ كم لكامل منطقة عسير، كما بلغت ٦ تجمع ريفي/١٠٠ كم^٢ بالنسبة لكامل منطقة جازان، بينما بلغت هذه النسب في نمط العمران الريفي الحالي حوالي ١٠ تجمع ريفي/١٠٠ كم^٢ لمنطقة عسير، ١٣ تجمع ريفي/١٠٠ كم^٢ لمنطقة جازان، ويؤشر ذلك إلى تأكيد تضاعف أعداد التجمعات الريفية خاصة داخل نفس النطاق العمراني الريفي التقليدي في كل من عسير وجازان، وبالمقاييس في باقي المناطق الريفية بالمملكة.
- (ج) من الواضح أن هناك محدودية في تغير المتوسط العام لأحجام التجمعات الريفية، حيث بلغ هذا المتوسط في النمط العمراني القديم ١٥٦ نسمة لمنطقة عسير، ٤٠٧ نسمة لمنطقة جازان، بينما بلغ في نمط العمران الحالي ١٣٩ نسمة لعسير، ٤٨٩ نسمة لجازان. وهذا يعكس الهجرة المتزايدة من التجمعات الريفية إلى المراكز الحضرية وهو ما أدى إلى الثبوت النسبي لمتوسطات أحجام هذه التجمعات بل تقزمها في كثير من الأحيان.
- (د) بصفة عامة تهيمن الفئات الحجمية للتجمعات الريفية (أقل من ٢٥٠ نسمة) على هيكل الأحجام للعمران الريفي القديم (١٤٠٣هـ) وذلك بنسبة ٧٣,٥% من إجمالي أعداد الفئات الحجمية للتجمعات الريفية، بينما بلغت نسبة الفئات الحجمية (أقل من ٧٠٠ نسمة) ٩٢,٥%، وفي المقابل تميز هيكل الأحجام للعمران الريفي الحالي (١٤٢٥هـ) بهيمنة الفئة الحجمية (أقل من ٥٠٠ نسمة) بنسبة تراوحت ما بين ٧٦% - ٩٤%، وهو ما يشير إلى استمرار بل زيادة تقزم التجمعات الريفية في نمط العمران الريفي الحالي.
- (هـ) فيما يخص البنية السكانية للتجمعات الريفية تشير المقارنات إلى تضاعف الكثافات السكانية الريفية ما بين القديم والحالي، فبالنسبة لمنطقة عسير كانت الكثافة السكانية الريفية قديماً ٥,٩ نسمة/كم^٢ (١٤٠٣هـ) وبلغت حالياً ١٤,٥ نسمة/كم^٢ (١٤٢٥هـ)، أما منطقة جازان فكانت الكثافة السكانية الريفية قديماً ٢٤,٥ نسمة/كم^٢ وبلغت حالياً ٦٥ نسمة/كم^٢، ولا يعبر ذلك عن زيادة السكان في التجمع الريفي وإنما هو نتيجة لتكاثر أعداد التجمعات الريفية داخل نفس النطاق العمراني الريفي التقليدي بهذه المناطق، خاصة التجمعات الصغيرة استناداً إلى ما سبق الإشارة إليه

٦ محاور العمل المقترحة لتطوير استراتيجيات وسياسات تنمية التجمعات الريفية بمناطق المملكة:

مما تقدم نستخلص أنه أمكن رصد العديد من التغيرات الأساسية في خصائص أنماط العمران الريفي الحالي بالمناطق الريفية بالمملكة، وهو ما يدعو بالتأكيد إلى إعادة النظر في القواعد والأسس الواجب إتباعها في صياغة سياسات وخطط تنمية التجمعات الريفية في هذه المناطق وتطويرها من منظور ترشيد الإنفاق، وعدم اهدار جهود التنمية وتكاليفها، وذلك في ظل ما اتضح حالياً من تكاثر أعداد التجمعات الريفية القزمية وتباعدها وتشتتها. وبناءً عليه يتأكد وجوب وضع استراتيجية جديدة للتنمية الريفية وسياسات محددة لتطوير الأنماط التقليدية للعمران الريفي في المملكة، بحيث تركز هذه الاستراتيجيات والسياسات على محورين أساسيين^(٤) كما هو موضح فيما يلي:

• المحور الأول : الحد من تكاثر التجمعات القزمية غير المؤهلة للنمو ويشمل المحور السياسات التالية:

- (أ) تحسين نمط الاستيطان الريفي الحالي من خلال عدم دعم أو إقامة قرى جديدة تفتقر إلى البنية السكانية والموارد الاقتصادية الكافية لدعم نموها واستمرار بقاءها.
- (ب) تحجيم محفزات النمو في التجمعات الريفية القزمية المتبعثرة وغير القابلة للتنمية المتوازنة والمتكاملة.

- (ج) تشجيع انتقال السكان من التجمعات الريفية القزمية التي تفتقر إلى مقومات النمو المتوازن والمتكامل إلى التجمعات الريفية التي يتوفر بها إمكانيات ومقومات تنموية واعدة ومبشرة .
- (د) تعزيز عمليات توطين البدو الرحل في القرى والهجر القائمة المستقرة تنمويا، ودعم القاعدة الاقتصادية لها من خلال دمج أنشطة الرعي مع الأنشطة الاقتصادية التوظيفية الأخرى مثل الزراعة والصيد البحري.

• **المحور الثاني : تبني الفكر التخطيطي للمجمعات التنموية المتكاملة ويشمل المحور السياسات التالية:**

- (أ) التوسع في سياسة إنشاء المجمعات الريفية التنموية المتكاملة وتعزيز التنمية في القرى الكبيرة والمتوسطة، بهدف تغطية احتياجات القرى الصغيرة التابعة وترشيد الإنفاق في المجالات التنموية المختلفة.
- (ب) تحسين الروابط الوظيفية بين التجمعات الريفية حسب مستوياتها التخطيطية المختلفة في إطار المجمع الريفي التنموي الواحد، وذلك من خلال توزيع مدروس للأنشطة والخدمات على هذه التجمعات ، تطوير شبكة الطرق ووسائل النقل والاتصالات ، وعناصر البنية التحتية والمرافق العامة ، بهدف الاقتصاد في توفير الخدمات وتفاذي الازدواجية، من أجل رفع معدلات الجدوى الاقتصادية في استغلال هذه الخدمات.
- (ج) وضع برامج اقتصادية تحقق تكامل التنمية وتفاعل القطاعات الاقتصادية المختلفة على مستوى المجمعات الريفية التنموية المتكاملة، وتحقق ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتجددة منها وغير المتجددة، في إطار قواعد وأسس التنمية المستدامة.
- (د) تطوير هياكل إدارية محلية وإقليمية تتمتع بألية فعالة في إدارة عمليات التنمية والربط بين الخطط التنموية على مستوى القطاعات المختلفة، وفي إطار من جودة التنسيق بين الوزارات المعنية.

١/٦ تفعيل الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لتنمية التجمعات الريفية بمناطق المملكة

للعمل على تفعيل الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لتنمية التجمعات الريفية بمناطق المملكة، فإن الدراسة تخلص إلى وضع مجموعة من الضوابط والمعايير التي تحقق تفعيل وضبط سياسات التنمية المقترحة في إطار محاور العمل السابق توضيحها ، وفيما يلي شرح هذه الضوابط والمعايير.

١/١/٦ إطار محور العمل الخاص بالحد من تكاثر التجمعات القزمية غير المؤهلة للنمو

من أهم الضوابط والمعايير المقترحة لتحديد أهلية التجمع الريفي للنمو، أو عدم أهليته، ومن ثم اعتماده ضمن خطط وبرامج التنمية الريفية الخاصة بالمنطقة ما يلي:

- (أ) **معيار "قابلية التجمع الريفي للتوسع العمراني الأفقي"**
- يستخدم هذا المعيار للحكم على مدى أهلية التجمع الريفي للتوسع الأفقي، ويرتكز على مقدار تواجد العناصر الطبيعية والعمرانية التي يمكن أن تحد التوسع الأفقي للتجمع ومن ثم تصنيف القرية على أنها غير قابلة للنمو، ومنها:
- وجود تربة غير صالحة للتأسيس والبناء (سبخات)، أو وجود كثبان رملية سافية أو متحركة
 - وجود سلاسل جبلية وعرة أو سفوح جبلية متساقطة، ووجود وديان تتضمن مجاري سيول
 - وجود طرق وطنية أو إقليمية أو وجود خطوط سكك حديدية وطنية أو إقليمية
 - وجود خطوط أنابيب نقل النفط
 - وجود مجاري مائية عريضة أو سواحل بحرية
 - وجود مناطق استعمالات ذات طبيعة خاصة .

(ب) **معيار "خصائص البنية العمرانية للتجمع"**

يعد هذا المعيار اساسي في تقدير كفاءة البنية العمرانية ومدى ملائمتها لمتطلبات التنمية والتوسع ، ويعد التجمع قابل للنمو ومؤهل للتنمية إذا توفر فيه ما يلي:

- ملائمة مساحة التجمع والكثافات البنائية وتوفر الأراضي الفضاء اللازمة لخطط التنمية المستهدفة
- تمتع أنماط المساكن بخصائص الدوام والاستمرار والتطور من حيث صلاية مواد البناء ونظم الإنشاء
- وجود شبكة طرق وبنية تحتية تتوفر فيها إمكانية استيعاب زيادة الأنشطة وتكثيف الاستعمالات
- توافر عناصر الخدمات الأولية والأساسية طبقا للمعدلات التخطيطية المعتمدة

- (ج) معيار "خصائص البنية السكانية للتجمع الريفي"**
يرتكز هذا المعيار على خصائص البنية السكانية للتجمع الريفي والتي تتضمن الحجم والتركيب العمري والنوعي للسكان ، حيث يعد التجمع قابل للنمو ومؤهل للتنمية إذا توفرت فيه الضوابط التالية:
- يزيد الحجم السكاني للقريبة عن ٢٥٠ نسمة، على أن يتواجد التجانس والتواصل الاجتماعي (القبلي) بين السكان
 - يتنوع تركيب السكان من حيث السن والنوع بحيث لا تسود فئات كبار السن على هيكل تركيب السكان
 - يتقارب أو يزيد معدل النمو السكاني للتجمع مع المعدل الإقليمي للقطاع الريفي بالمنطقة
 - تتقارب الكثافة السكانية للتجمع مع المتوسط العام للكثافة السكانية في القطاع الريفي بالمنطقة

- (د) معيار "معدل التباعد والمسافات البيئية"**
يرتكز هذا المعيار على نمط التوزيع المكاني للتجمعات الريفية خاصة معدل التباعد بين التجمعات الريفية بالنطاق الريفي في المنطقة، ويعد التجمع قابل للنمو مؤهل للتنمية إذا تحقق ما يلي:
- أن تتقارب المسافة بين التجمع وأقرب التجمعات الريفية النشطة بما يحقق الاستفادة من الخدمات العليا ويحقق تكامل الأنشطة الاقتصادية
 - عدم وجود عوائق طبيعية أو عمرانية تفصل فصلا فعليا بين التجمع والتجمعات الريفية القريبة بصورة تحول دون تحقق سهولة التواصل والتكامل التنموي.

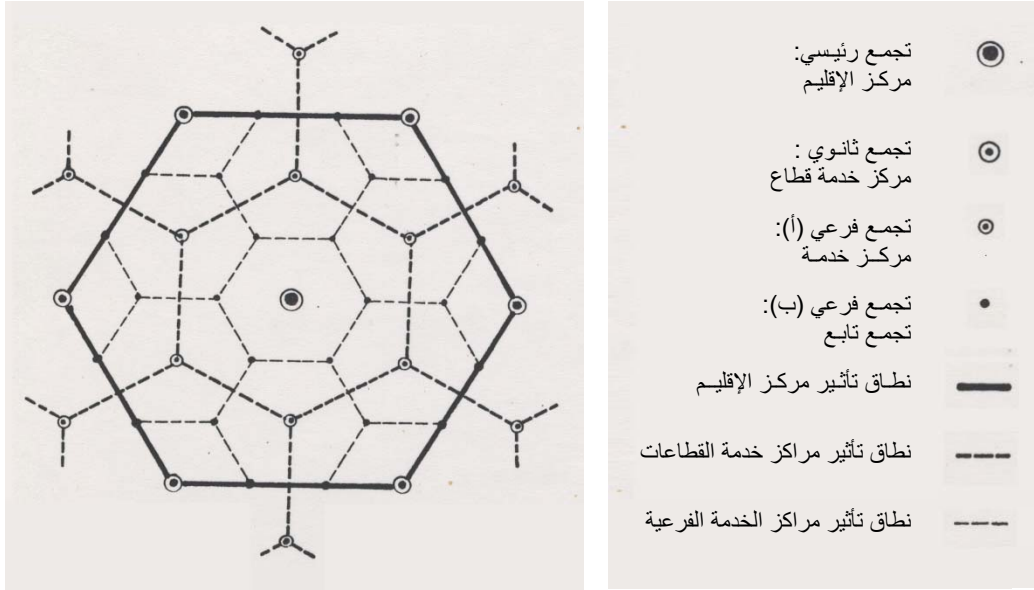
- (هـ) معيار "التواصل والاتصال بالتجمعات الريفية المحيطة"**
يعد هذا المعيار أساسيا في تقدير إمكانية تبادل الخدمات والأنشطة بين التجمعات الريفية المحيطة ، ولشبكة الطرق ووسائل النقل دور أساسي في ذلك، ويعد التجمع قابل للنمو ومؤهل للتنمية إذا توفر به الإشرطات التالية:
- وجود شبكة من الطرق الجيدة من حيث درجة الطريق ، اتساعه ، حالته التصميمية ، حالته المادية
 - توفر وسائل النقل والمواصلات.

- (و) معيار "عناصر البنية التحتية والمرافق العامة"**
هذا المعيار أساسي في تقدير كفاءة وصحة البيئة العمرانية والطبيعية ، ومدى ملائمتها لتحقيق النمو والتنمية ، ويعد التجمع قابل للنمو ومؤهل للتنمية إذا توفر به الإشرطات التالية:
- مصادر كافية للمياه الصالحة والمتجددة
 - مصادر كافية للكهرباء والهاتف
 - أساليب مناسبة للصرف الصحي

- (ز) معيار "الموارد والمقومات الاقتصادية"**
يعد هذا المعيار أحد المعايير الأساسية للحكم على كفاءة التجمع اقتصاديا لكون الموارد والمقومات الاقتصادية هي عناصر ارتكاز الأنشطة الاقتصادية، ويعد التجمع قابل للنمو ومؤهل للتنمية إذا توفر فيه ما يلي:
- توفر الموارد الأساسية لقيام الأنشطة الاقتصادية الريفية مثل الأراضي الخصبة للزراعة، المراعي للرعي وتربية الحيوان، المسطحات المائية للصيد... الخ.
 - تعدد الأنشطة الاقتصادية وتنوعها بما يحقق مبدءا التكامل في القطاعات الاقتصادية... مثل الزراعي والرعي والإنتاج الحيواني والداجن
 - وفرة مصادر المياه الصالحة لدعم أنشطة الزراعة والرعي.

٢/١/٦ إطار محور العمل الخاص بتبني الفكر التخطيطي للمجمعات الريفية التنموية المتكاملة

في إطار هذا المحور تخلص الدراسة إلى وضع مجموعة قواعد وأسس تنظم تشكيل المجمعات الريفية التنموية المتكاملة بحيث تتكون من منظومة هيكلية متدرجة هرميا من التجمعات الريفية الواقعة داخل نطاق عمراني متجانس طبيعيا وعمرانيا واجتماعيا واقتصاديا، ولقد أسس هذا الفكر التخطيطي علي واحده من النظريات الرائدة وهي نظرية الأماكن المركزية و التشكيل السداسي لتوزيع التجمعات العمرانية لوالتر كريستلر (١٩١٠) (شكل ٥).



شكل (٥) نموذج نظرية الأماكن المركزية والتشكيل السداسي لوالتر كريستالر

وقد تم صياغة مجموعة من الضوابط والمعايير للعمل على تصنيف تلك التجمعات الريفية في عدة مستويات تخطيطية تحدد وظائفها وأدوارها في عملية التنمية المتكاملة ، حيث تم تحديد تجمعات مركزية محفزة للنمو، تجمعات متوسطة خدمية، تجمعات فرعية تابعة. ويتحقق الهيكل الهرمي المتدرج لهذه التجمعات بناء على العناصر التالية: الحجم السكاني- المساحة- الخدمات العامة - البنية الأساسية - الأنشطة الاقتصادية. وتكون تبعية التجمعات لبعضها البعض ادارية من ناحية ووظيفية من ناحية أخرى، وذلك في اطار تنوع مستويات الخدمة المختلفة ، كما في الخدمات التعليمية والصحية. ويهدف ذلك إلى تأمين وصول الخدمات للسكان بأقصر الطرق وأقل التكاليف، وفي أعلى مستوى جدوى اقتصادية لتوظيف الاستثمارات. وفي ما يلي مجموعة القواعد والأسس المحددة للمجمع الريفي التنموي المتكامل، وضوابط اهلية التجمعات المتضمنة في نطاق أداء أدوارها الوظيفية:

(أ) الأسس والضوابط العمرانية:

- أن يتميز الحيز (النطاق) الجغرافي للمجمع بتجانس الخصائص الطبيعية والمناخية له
- توفر التقارب المكاني لنمط التوزيع والانتشار للتجمعات المشمولة داخل المجمع وألا يتواجد محددات أو عوائق مادية (طبيعية/اصطناعية) فاصله تحول دون الاتصال والتواصل بينها
- وجود شبكة طرق ومواصلات اقليمية فعالة تسهل الربط بين التجمعات المشمولة داخل المجمع
- أن يكون أبعد تجمع عن التجمع الرئيسي بالمجمع (المركز المحفز للنمو) يقع داخل النطاق التخديمي المعتمد للخدمات العليا المفترض تركزها داخل التجمع الرئيسي.

(ب) الأسس والضوابط الاجتماعية:

- توفر التجانس والتوافق الاجتماعي، والتقارب الثقافي بين السكان في كافة التجمعات المشمولة بالمجمع
- يحدد الحجم السكاني الامثل للمجمع بناءً على المعدلات المعتمدة لتوفير الخدمات ونطاقات تخديمها، بحيث لا يقل الحجم السكاني للمجمع عن الحد الأدنى ، ولا يزيد عن الحد الأقصى للنطاق التأثيري وحجم السكان المخدوم بالعناصر الخدمية العليا المتواجدة داخل مركز المجمع ، وذلك لتحقيق الاستغلال الامثل والجدوى الاقتصادية لتقديم الخدمات بالمجمع

(ج) الأسس والضوابط الاقتصادية:

- توفر الموارد الاقتصادية اللازمة لدعم التنمية المتكاملة في كافة التجمعات المشمولة بالمجمع، ومن أمثلة ذلك موارد المياه ، الاراضي الصالحة للزراعة، مناطق الرعي ، مناطق الصيد البحري، مواقع التعدين ... الخ .

- وجود تجانس وتكامل بين الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها السكان في كافة التجمعات المشمولة بالمجمع، مثل الزراعة والرعي والانتاج الحيواني والداجن، التصنيع الغذائي والحفظ والتخزين والنقل والتسويق
- توفر وسائل النقل ومراكز التخزين والحفظ وأسواق تصريف المنتجات
- أما من الناحية الإدارية فيجب ان تتبع التجمعات المشمولة داخل المجمع تصنيفاً إدارياً واحداً ، كأن تتبع مركزاً واحداً أو محافظة واحدة .

٢/٦ توزيع الوظائف والأدوار علي التجمعات المشمولة بالمجمع الريفي التنموي المتكامل

بهدف تحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي والتكامل الوظيفي بين التجمعات الريفية المشمولة داخل المجمع التنموي المتكامل، يتم توزيع الوظائف والأدوار علي هذه التجمعات في إطار منظومة هيكلية متدرجة. هذا التكوين الوظيفي يبني بصفة أساسية على حساب الثقل التنموي للتجمع والذي يؤهله للقيام بالدور الوظيفي المرشح له، ويحسب الثقل التنموي للتجمع بناءاً على مجموعة من المعايير العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية والتي توضع لها أوزان نسبية ، وبناءاً على إجمالي أوزان هذه المعايير يتم تحديد الدور الوظيفي للتجمع، وتشتمل هذه المعايير التأهيلية علي ما يلي:

(أ) المعايير والخصائص الإقليمية:

- الموقع الجغرافي للتجمع بالنسبة لباقي تجمعات المجمع، وبالنسبة للنطاق التأثيري للوظيفة المرشح لها.
- مركزية التجمع من شبكة الطرق الإقليمية .
- توفر مرافق وخدمات النقل والمواصلات الإقليمية.

(ب) المعايير والخصائص العمرانية:

- الخصائص الطبيعية للموقع (مظاهر السطح – التربة ...).
- مساحة الكتلة ووفرة الأراضي الفضاء
- إمكانية التوسع العمراني الأفقي والرأسي
- نوعية الخدمات والمرافق الحكومية القائمة
- حالة الطرق والمواصلات المحلية، و حالة عناصر البنية الأساسية والمرافق العامة.

(ج) المعايير والخصائص الاجتماعية:

- الحجم السكاني وهيكل تكوين السكان ومعدل النمو
- التجانس والتقارب الاجتماعي بين السكان
- الخصائص الاجتماعية والثقافية
- القدرات البشرية والتأهيلية.

(د) المعايير والخصائص الاقتصادية :

- الموارد والإمكانات البيئية الاقتصادية (مياه – أراضي خصبة – مراعي)
- خصوبة الاستدامة والتجدد في الموارد الاقتصادية (مخزون المياه)
- التنوع والتكامل في الأنشطة الاقتصادية (زراعة – رعي – صيد – سباحة)
- التخصص والتميز النسبي في المهن والأنشطة الاقتصادية
- خدمات النقل والتخزين والتسويق.

وبناءً على هذه المعايير والخصائص يتم تصنيف التجمعات الريفية المشمولة بالمجمع ما بين أربعة مستويات تخطيطية لكل منها دور وظيفي تنموي تكاملي، هذه المستويات الأربعة تتنوع عناصرها في إطار أربعة محاور هي:

• المحور العمراني:

التنوع والتدرج في المساحة الخاصة بالكتلة العمرانية والوفرة في الأراضي الفضاء المتخللة أو المحيطة الصالحة للتنمية طبقاً لمستوى التجمع ووظيفة، كذلك التنوع والتدرج في توزيع الخدمات مما يحول دون تكرار تقديم الخدمة، ويضمن جدوى وكفاءة توظيف كل خدمة مقدمة وذلك طبقاً لمستوى التجمع ودورة الوظيفي.

- **المحور الاجتماعي:**
التنوع في الاحجام السكانية ومعدلات النمو ومعدلات النشاط وذلك طبقا لمستوى التجمع ودورة الوظيفي.
- **المحور الاقتصادي :**
التنوع والتدرج في الموارد والامكانات الاقتصادية وتكامل الانشطة ما بين انتاجية وخدمية او تجهيزية وتسويقية، وذلك طبقا لمستوى التجمع ودورة الوظيفي.
- **المحور الإداري :**
التدرج والتخصص في توزيع الإدارات الحكومية والإشرافية.

وبناء على هذا الاطار تم تحديد اربعة كيانات عمرانية تخطيطية ذات أدوار وظيفية محددة تتوزع داخل المنظومة المتدرجة هرمياً والتي يمثلها المجمع التنموي ، ويتم تحديد درجة تمثيل كل معيار (خاصية) في الكيان العمراني طبقا للدور الوظيفي المنوط به كما هو مبين بجدول (٩)، ولقد تم تصنيف هذه الكيانات كما يلي:

- **تجمع (أ) مركز المجمع التنموي :**
مركز إداري رئيسي ومحفز تنموي اجتماعي واقتصادي، ويختص بإشتماله على المرافق الحكومية والادارية الرئيسية، كما يختص بالخدمات العامة الاجتماعية العليا كمركز الشرطة والدفاع المدني – المدرسة الثانوية – المستشفى المركزي – مصلى العيد والمسجد الجامع-مبنى البريد والهاتف-مركز ثقافي اجتماعي – الاسواق الاسبوعية- أنشطة اقتصادية انتاجية وتجهيزية وتسويقية وأنشطة مهنية خدمية، هذا بخلاف الخدمات الأولية الأساسية.
- **تجمع (ب) مركز خدمي قطاعي :**
يعد الثاني في المرتبة داخل المجمع التنموي ويختص بخدمة نفسة والتجمعات التابعة له من المرتبة الثالثة والرابعة، ويشتمل على مدرسة متوسطة –مركز رعاية صحية-مسجد جامع-اسواق تجارية-انشطة اقتصادية انتاجية وتجهيزية وتسويقية ، هذا بخلاف الخدمات الأولية الاساسية.
- **تجمع (ج) تجمع خدمي :**
يعد الثالث في المرتبة داخل المجمع ويختص بخدمة نفسه والقرى التابعة له من المرتبة الرابعة ، ويشتمل على مدرسة ابتدائية- مسجد جامع- محلات تجارية ، أنشطة اقتصادية حرفية وتسويقية.
- **تجمع (د) تجمع تابع :**
يعد الرابع والأدنى في الترتيب داخل المجمع، ويختص بخدمة نفسه فقط، ويشتمل بصفة اساسية على مسجد محلي وبعض المحلات التجارية.

ولكون الوزن النسبي للمعيار له دور اساسي في تحديد الثقل التنموي للتجمع الريفي، ومن ثم الدور الوظيفي الذي يمكن أن يقوم به ، فإنه لتقدير الوزن النسبي للمعيار يجب الأخذ في الاعتبار أن أهمية تمثيل المعيار (الخاصية) في التجمع هي أهمية نسبية تتدرج ما بين: ضرورية، و تفضيلية، وتمكينية، والتي تتحدد بصفة اساسية طبقا للدور الوظيفي الذي سوف يقوم به التجمع في اطار المنظومة التخطيطية للتجمعات المشمولة داخل المجمع، كما هو موضح بجدول (٩).

كذلك فإن الوزن النسبي للمعيار يخضع أيضا إلى عامل آخر مهم وهو المتعارف عليه في خطط التنمية الشاملة وبرامجها من حتمية تدرج وتتابع عمليات التنمية المختلفة. ومن ثم فقد تم تصنيف هذه المعايير (الخصائص) إلى قسمين: القسم الأول هو معايير (خصائص) يجب أن تكون قائمة بالفعل في التجمع عند تحديد الدور الوظيفي له ويرمز لها بالرمز (أ)، أما القسم الثاني فهي المعايير (الخصائص) التي يجب أن يكتسبها التجمع سواء عن طريق تواجدها بصورة ما ومن ثم تحفيزها، أو العمل على استحداثها وإيجادها، حتى يكون التجمع مؤهلا للدور الوظيفي المرشح له ويرمز لها بالرمز (ب)، كما هو موضح بجدول (٩). من هنا يسهل على المجمع التنموي المتكامل إكسابه خاصية المرونة و القابلية للتطور حتى مستوى التكامل الوظيفي بين كافة تجمعاته تدريجيا .

جدول (٩) تحديد الأهمية النسبية لتمثيل المعايير الحاكمة في تعيين وظائف التجمعات الريفية داخل المجمع التنموي

أهمية تمثيل المعيار (الخاصية)				
تصنيف المعايير (الخصائص)	مركز تنموي رئيس	مركز خدمي قطاعي	تجمع خدمي	تجمع تابع
المعايير (الخصائص) الإقليمية:				
- المركزية بالنسبة للنطاق الجغرافي للمجمع	ضرورة (أ)	ضرورة (أ)	أفضلية (أ)	
- المركزية بالنسبة للنطاق التأثيري للتجمع	ضرورة (أ)	ضرورة (أ)	أفضلية (أ)	
- المركزية بالنسبة للطرق والمواصلات	ضرورة (أ)	ضرورة (أ)	أفضلية (أ)	
- تواجد مرافق النقل والمواصلات	ضرورة (أ)	ضرورة (أ)	أفضلية (ب)	إمكانية (ب)
- تواجد المرافق الرئيسية للبنية التحتية	ضرورة (أ)	أفضلية (ب)		
- تواجد الخدمات الإقليمية	ضرورة (أ)			
المعايير (الخصائص) العمرانية:				
- ملائمة الخصائص الطبيعية والبيئية	ضرورة (أ)	ضرورة (أ)	أفضلية (أ)	إمكانية (أ)
- المساحة المناسبة للكثافة العمرانية	ضرورة (أ)	ضرورة (أ)	أفضلية (ب)	إمكانية (ب)
- إمكانية التوسع الأفقي (أراضي فضاء)	ضرورة (أ)	ضرورة (أ)	أفضلية (ب)	إمكانية (ب)
- إمكانية التوسع الرأسي (الكثافة العمرانية)	ضرورة (أ)	ضرورة (أ)	أفضلية (ب)	إمكانية (ب)
- تواجد الخدمات العليا	ضرورة (ب)	ضرورة (ب)	أفضلية (ب)	
- تواجد الخدمات الأساسية	ضرورة (ب)	ضرورة (ب)	ضرورة (ب)	ضرورة (ب)
- تواجد المرافق الحكومية	ضرورة (أ)	أفضلية (ب)		
- شبكات البنية التحتية والطرق والمواصلات	ضرورة (أ)	أفضلية (ب)	إمكانية (ب)	إمكانية (ب)
المعايير (الخصائص) الاجتماعية:				
- حجم سكاني مناسب لوظيفة التجمع	ضرورة (أ)	ضرورة (ب)	إمكانية (ب)	
- معدل نمو سكاني نشط	ضرورة (أ)	ضرورة (ب)		
- توازن عمري ونوعي لهيكل السكان	ضرورة (أ)	ضرورة (أ)	أفضلية (أ)	
- التقارب والاندماج الاجتماعي	أفضلية (أ)	أفضلية (أ)	أفضلية (أ)	ضرورة (أ)
- فئات الأعمار في سن العمل	ضرورة (أ)	ضرورة (أ)		
- القدرات البشرية والتأهيلية	ضرورة (أ)	ضرورة (ب)	أفضلية (ب)	إمكانية (ب)
المعايير (الخصائص) الاقتصادية:				
- التنوع والتكامل في الأنشطة الاقتصادية	ضرورة (أ)	ضرورة (ب)	أفضلية (ب)	
- إمكانية التجدد في الموارد الاقتصادية	ضرورة (أ)	ضرورة (ب)	أفضلية (ب)	
- خدمات النقل والتخزين والتسويق	ضرورة (ب)	ضرورة (ب)	أفضلية (ب)	
- خدمات إدارة الأعمال والتجارة	ضرورة (ب)	ضرورة (ب)		

أخيراً، فإن للعوامل الإقليمية التي تتبع من خصوصية المنطقة دور أساسي في تحديد الوزن النسبي للمعيار. مثال ذلك أن معيار "التقارب المكاني للتجمعات داخل المجمع التنموي" يأخذ قيمة مرتفعة في تقدير الوزن النسبي له في البلدان الفقيرة بسبب انخفاض معدل ملكية السيارة ونقص المواصلات، بينما تنخفض قيمة الوزن النسبي لهذا المعيار في الدول الغنية التي يرتفع فيها معدل ملكية السيارة، وتتوفر فيها المواصلات. من هنا، فإنه يمكن تحديد المعايير التالية كمعايير خاصة بالمملكة تكون ذات قيم مرتفعة في تحديد الأوزان النسبية، عند تحديد النقل التنموي للتجمع:

- وجود الحجم السكاني الكبير بما يكفي لتكامل أنشطة التجمع وأداء وظائفه على المستوى المحلي والإقليمي.
- التجانس والاندماج الاجتماعي والتقارب الثقافي بين السكان.
- إمكانية التوسع العمراني الأفقي، حيث أن التوسع العمراني الرأسي غير مستحب لدى السكان السعوديين.
- ملائمة الخصائص الطبيعية والطبوغرافية، خاصة في المناطق الغربية التي تتميز بالطبيعة الجبلية الوعرة.
- كفاءة شبكات الطرق الإقليمية وتوفر خدمات الطرق نظراً لانتشار وسائل النقل الخاصة وارتفاع معدل ملكية السيارات والتباعد النسبي بين التجمعات العمرانية بالمملكة، وزيادة معدل الرحلات بين مناطق المملكة.
- كفاءة عناصر البنية التحتية والمرافق نظراً للظروف الطبيعية الخاصة بالمملكة مثل ندرة المياه العذبة والحاجة إلى محطات التحلية، كذلك المناخ الصحراوي شديد الحرارة صيفا الذي يحتاج إلى وسائل التكيف الصناعي.

الخلاصة

في المملكة العربية السعودية، للمناطق الريفية خصائص مميزة تتبع من العوامل الإقليمية الخاصة المؤثرة في تشكيل أنماط العمران الريفي بهذه المناطق، فالسمات الجغرافية والديموغرافية والعناصر البيئية والطبيعية بالمملكة ذات خصوصية متفردة تظهر بوضوح في: المساحات الشاسعة، الانتشار السكاني ومن ثم التجمعات السكانية الصغيرة، الصحاري الواسعة والموارد المائية المحدودة، السلاسل الجبلية الوعرة والوديان الممتدة، والشعاب الضيقة حيث السبول الجارفة. وإذا أضفنا إلى الخصوصية الطبيعية التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المملكة، فقد شكلت هذه العوامل جميعها ملامح أنماط العمران الريفي بالمناطق الريفية بالمملكة، وكان من أهمها تداخل وتفرغ النسيج العمراني الريفي، تقزم التجمعات السكانية الريفية، تباعد وتبعثر التجمعات العمرانية الريفية. وبرغم جهود وخطط التنمية الريفية المتعاقبة التي تبنتها المملكة إلا أن هذه الصعاب والمعوقات حالت دون بلوغ إنجازات التنمية غاياتها القصوى، وعانت هذه المجتمعات من محدودية الخدمات وضعف مكتسبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبدراسة هذه المشكلات جميعها وتحليل المعطيات والمحددات القائمة تبنى البحث وضع استراتيجية منهجية لمعالجة ما تعانيه مثل هذه الأنماط العمرانية الريفية، ومن ثم تحديد السياسات اللازمة للتغلب على مشكلاتها وتحقيق التنمية الريفية المتكاملة لها، ولقد تحددت هذه السياسات في إطار محورين عمل رئيسيين هما القضاء على ظاهرة التجمعات الريفية القزمية غير المؤهلة للنمو، وتبني الفكر التخطيطي لإنشاء المجمعات الريفية التنموية المتكاملة. ففي المحور الأول وضعت الدراسة مجموعة من الضوابط المعايير الانتقائية التي تحدد مدى قابلية التجمعات القزمية للنمو ومن ثم مدى أهليتها وأحقيتها للتنمية. أما في إطار المحور الثاني فوضعت الدراسة عدد من الأسس والقواعد التي تحدد النطاقات الجغرافية للمجمعات الريفية المتكاملة وما يمكن أن تحويه من تجمعات مشمولة بالمجمع، وذلك في إطار منظومة هيكلية متدرجة من الأدوار والوظائف التخطيطية المحددة لهذه التجمعات، وقد بني ذلك على مجموعة من الضوابط والمعايير التأهيلية التي تحدد الدور والوظيفة التخطيطية المتوافقة مع إمكانيات كل تجمع.

المراجع

- (١) عرانس الصحراء: قصة التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية - وزارة الشؤون البلدية والقروية - المملكة العربية السعودية - ١٩٩٨.
- (٢) دراسات في التنمية الريفية المتكاملة: مشروع التنمية الريفية المتكاملة - وزارة الشؤون البلدية والقروية - المملكة العربية السعودية - ١٩٨٦.
- (٣) مختار الشهاوي: "ضوابط التوزيع الجغرافي للقرى السعودية" - مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الآداب والعلوم الإنسانية - ١٩٨٧. (٣)
- (٤) التعداد العام للسكان والمساكن - مصلحة الإحصاء العام: وزارة الاقتصاد والتخطيط - المملكة العربية السعودية - ١٩٩٣.
- (٥) المؤتمر الثاني للبلديات والمجمعات القروية: تقرير الإستراتيجية العامة للتنمية الريفية - وزارة الشؤون البلدية والقروية - المملكة العربية السعودية - ١٩٨٦.
- (٦) مدحت محمود صبري، عبد الله فهد المقبل: "مشروع التنمية الريفية المتكاملة" - وزارة الشؤون البلدية والقروية - المملكة العربية السعودية - ١٩٨٦.
- (٧) الدراسات التخطيطية الشاملة لمنطقة عسير: التقرير الثاني - وزارة الشؤون البلدية والقروية - المملكة العربية السعودية - ٢٠٠٤.
- (٨) دراسات المخطط الإقليمي لمنطقة جازان: التقرير الثاني - وزارة الشؤون البلدية والقروية - المملكة العربية السعودية - ٢٠٠٤.
- (٩) دليل إعداد وتحديث المخططات الهيكلية للقرى - وزارة الشؤون البلدية والقروية - المملكة العربية السعودية - ٢٠٠٥.
- (١٠) محمود أمين علي: "التجمعات الزراعية المستحدثة في المناطق الصحراوية المستصلحة" - رسالة ماجستير، كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٩٠. (٢)
- (١١) محمد أحمد السرياني: "ملامح التحضر في المملكة العربية السعودية ١٩٠٢-١٩٨٨" - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (٦٣) - الكويت - ١٩٩٠. (١)
- (12) Carter, Harold: "The Study of Urban Geography", Routhedge & Kegan Paul, London, UK, 1968

تصميم استراتيجيات التنمية العمرانية: دراسة اليمن كحالة تطبيقية

د. خليل ناشر

قسم العمارة- كلية الهندسة- جامعة صنعاء- الجمهورية اليمنية

الملخص

إن التحول في وثيرة التحضر التي تشهدا الجمهورية حاليا نتيجة اندماج مناطق الدولتين في دولة واحدة واكتشاف النفط واتجاه الهجرة إلى بعض مراكز الاستقطاب الحضري نتج عنه تحول عمراي كبير وغير متوازن، وكان غياب استراتيجية واضحة طويلة المدى لتوجيه التنمية العمرانية اثر في تكديس الاستثمارات في المدن الكبرى وظهور مدينة واحدة مسيطرة، وكان ذلك تحديا للتنمية العمرانية خاصة وأن الجمهورية اليمنية حاليا تتسم بكبر المساحة وانخفاض مستويات الكثافة السكانية في بعض مناطقها مع وجود تفاوتات في التنمية العمرانية واختلال في التوزيع المكاني للتجمعات في الدولة الموحدة.

وظهرت الحاجة إلى صياغة استراتيجية ملائمة للدولة اليمنية تستهدف تحقيق التكامل بين أجزاء الحيز العمراني المكاني للدولة وخاصة بين أقاليم الساحل ذو الامكانات المتعظمة والمساحات الشاسعة وأقاليم الداخل ذو الكثافات السكانية العالية والموارد المحدودة، وكذا تخفيف حدة الفوارق والتفاوتات الإقليمية في مستويات التنمية العمرانية بين مناطق الدولة المختلفة، وتحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الخدمات والمرافق والفرص الاقتصادية بين المواطنين والمناطق المختلفة، وجذب السكان من مناطق ومدن أقاليم المرتفعات إلى مراكز حضرية جديدة ذات مقومات تنموية واستثمارية متعظمة. اتبع البحث المنهج الاستنباطي التحليلي من خلال دراسة الجانب النظري للاستراتيجيات المماثلة وتحليل وضع التوزيعات المكاني والسكانية الراهنة في الأقاليم المختلفة، ثم استنباط الحلول، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج كخلاصة لصياغة استراتيجية ملائمة للتنمية العمرانية للدولة.

١ المقدمة

إن حدوث التحول العمراني الكبير غير المتوازن في اليمن الموحد إنما كان ناتجا عن مجموعة من التحولات المصاحبة للوحدة الاندماجية عام ١٩٩٠ من تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية.

إلا أن غياب استراتيجية واضحة طويلة المدى لتوجيه التنمية العمرانية أدى إلى تكديس الاستثمارات في المدن الكبرى وظهور مدينة واحدة مسيطرة لا شك أن ذلك يمثل تحديا للتنمية العمرانية خاصة وأن الجمهورية اليمنية حاليا تتسم بكبر المساحة وانخفاض مستويات الكثافة السكانية في بعض مناطقها مع وجود تفاوتات في التنمية العمرانية واختلال في التوزيع المكاني للتجمعات في الدولة الموحدة.

وظهرت الحاجة إلى صياغة إستراتيجية ملائمة للدولة اليمنية لغرض تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق الدولة المختلفة من خلال دراسة الوضع العمراني القائم ومناطق الاستيطان المكاني ومناطق تركيز الاستثمارات في البلاد وتحديد أقطاب و مراكز النمو النشطة وكذا محاور التنمية العمرانية لغرض الخروج بتصوير أولى عن إمكانية تصميم هذه الاستراتيجية.

٢ أهداف الإستراتيجية العمرانية

إن صياغة إستراتيجية عمرانية مناسبة لدولة مثل اليمن يجب أن تحقق الأهداف التالية:

- أ- تحقيق التكامل بين أجزاء الحيز العمراني المكاني للدولة وخاصة بين إقليم الساحل ذو الامكانات المتعاضمة والمساحات الشاسعة وإقليم الداخل ذو الكثافات السكانية العالية والموارد المحدودة.
- ب- تخفيف حدة الفوارق والتفاوتات الإقليمية في مستويات التنمية العمرانية بين مناطق الدولة المختلفة.
- ج- تحقيق اكبر قدر من العدالة في توزيع الخدمات والمرافق والفرص الاقتصادية بين المناطق المختلفة Inter-regional equity كأحد الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى للتنمية العمرانية.

٣ أهمية صياغة استراتيجية للتنمية العمرانية في اليمن

ترجع الحاجة إلى صياغة استراتيجية للتنمية العمرانية يتم بمقتضاها توجيه التنمية المكانية على الحيز القومي للدولة على المدى الطويل للأسباب التالية:

- أ- التحول في وتيرة التحضر التي تشهدها الجمهورية نتيجة اندماج مناطق الدولتين في دولة واحدة واكتشاف النفط واتجاه الهجرة إلى بعض مراكز المحافظات الجنوبية مثل عدن والمكلا وتفضيل السكان العيش فيها، بالإضافة إلى استمرار معدلات نمو هذه المدن قد يتضاعف حجم كثير من هذه المدن مما قد يؤدي إلى تعقيد سبل التعامل مع كيفية تحقيق التنمية العمرانية المتوازنة.
- ب- جذب السكان من مناطق ومدن أقاليم المرتفعات إلى مراكز حضرية جديدة ذات مقومات تنموية واستثمارية متعاضمة، وكذا صياغة برنامج حضري استيطاني يهدف إلى توطين وإعادة توطين السكان لغرض رفع وتيرة التحضر البدائي العام في الدولة.
- ج- تفادي الكثير من الآثار السلبية المصاحبة للتحضر، خاصة إذا ما استمر التوسع السريع في حجم المدن الكبرى فإن هذه المشاكل قد تبرز بوضوح وقد تواجه هذه المدن الكبرى نفس المشاكل التي تواجهها المدن الكبرى الأخرى في العالم الثالث.

٤ مسيرة التنمية العمرانية في اليمن

في الحقيقة لا يوجد في العالم عدد كبير من الدول التي مرت بمسيرة مماثلة للتنمية العمرانية الذي مرت بها الدولة اليمنية في الوقت الراهن لعدة أسباب منها اندماج دولتين في كيان واحد تختلف في مسيرة النمو اختلافا كاملا وتتأثر استراتيجية كل دولة بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة مرور كل دولة بتجارب مختلفة عن الدولة الأخرى.

١/٤ التنمية في الأقاليم الجنوبية: "قبل الوحدة" [١]

قدرت مساحة أرض الجنوب بحوالي ٣٣٦٠٠٠ كم مربع وسكان يقدر بحوالي ٢,٠٥٩.٠٠٠ نسمة وحوالي ٣٣,٢% من مجموع السكان يعيشون في المناطق الحضرية والغالبية حوالي ٣/٢ السكان يقطنون المناطق الريفية أو بطبيعة بدوية. وتم تركيز الاستثمارات الرئيسية داخل وحول مدينة عدن فقد ظهرت عدن كمدينة متزعمة للبلاد كلها حيث شكلت حوالي ١٨% "حوالي السدس" من مجموع السكان و٤٥% "حوالي النصف" من سكان البلاد الحضر.

وظهرت هيمنة مدينة عدن الكبرى على المراكز الحضرية الأخرى في البلاد حيث إن حجم عدن الكبرى بلغ حوالي خمس مرات اكبر من المكلا الساحلية (العاصمة الثانية للبلاد) بين عواصم المحافظات رغم ما تمتلكه محافظة حضرموت من إمكانيات ضخمة للتمدن والتحضر مستقبلا نتيجة إمكانياتها الزراعية والنفطية. أما

محافظه لحج المتاخمة لمحافظة عدن والتي تشكل معها إقليما متجانسا واحدا بل وظهيرا الزراعي وإقليمها الكثيف ولديها ٤,٦% من مجموع سكان الحضر واكبر تجمع حضري يوجد في عاصمتها الحوطة بمجموع سكاني قدره ١٤٠٠٠ نسمة (إحصاء ١٩٨٠). أما محافظه ابين فظهرت في المرتبة الثالثة بالنسبة للتحضر إذ احتوت على ٨,٨% من مجموع سكان الحضر واهم مدنها عاصمتها زنجبار وتعتبر محافظه ابين هي الإقليم الواسع لمدينه عدن.

وخلاصه القول كان هناك مجموع كلى لحوالي ٢٤ مدينة كبيرة ومتوسطة وصغيرة في جمهورية اليمن الديموقراطية " سابقا " حسب التصنيف الرسمي ومسجل في كتاب الإحصاء السنوي للجمهورية عام ١٩٨٠ مصنفه ومرتبه حسب حجم السكان.

٢/٤ التنمية في الأقاليم الشمالية: "قبل الوحدة"

بدأت عمليات التحضر في المحافظات الشمالية متأخرة حيث بدأت في الستينيات ووصلت نسبة التحضر عام ١٩٩٠ (عام الوحدة) ٢٣% (مقارنة بنسبة ٤٢% في المحافظات الجنوبية). وعدت هاتان النسبتان من المعدلات المتدنية تمثل المدن اليمنية الرئيسية فيها حوالي ١% فقط من إجمالي السكان حيث قدر معدل النمو في المدن الرئيسية بحوالي ١٠% سنويا ومعدل النمو الطبيعي ٣% وصافي الهجرة الداخلية إلى الحضر بنسبة ٧% سنويا [٢].

وشكلت المدن صنعاء وتعز والحديدة مثلثا حضريا رئيسيا في اليمن الشمالي "سابقا" وتنافست مدنه على الاستقطاب الحضري والجذب السكاني من المدن والتجمعات المحيطة بهذا المثلث وتركزت كل الصناعة في البلاد بطبيعة الحال في هذه المراكز الحضرية أو حولها. وتأتى صنعاء العاصمة في المقدمة وتهيمن بشكل واضح على المشهد الحضري وتتحكم مركزيا بالإدارة والسياسة والاقتصاد ومثلت ١٢,٥% من مجموع سكان الحضر في عام ١٩٨٦ وحوالي ١٤,٢ عام ١٩٩٠.

أما نمط التجمعات في الشمال فهي متناثرة كنتيجة لارتباطها بالزراعة وقربها من الأراضي الزراعية حيث في عام ١٩٧٥ كان هناك ما لا يقل عن ٥٣٠٠٠ مدينة وتجمع ومجاميع سكنية صغيرة [٣] كما لوحظ أن المجموع الكلي للمدن "الرئيسية والثانوية" التي سكانها أكثر من ٢٠٠٠ نسمة "حسب التصنيف الرسمي للمدن" ارتفع عددها من ٥٣ عام ١٩٧٥ إلى ٩٥ مدينة عام ١٩٨١ [٤]. ولا يوجد تصنيف رسمي للمدن المتوسطة رغم أهميتها العمرانية كهمزة وصل حضري بين المدن الثانوية والمدن الرئيسية.

أما التحضر "حسب المعايير الدولية" في اليمن يعتبر بدائيا وشادا حيث قدر أن ٢٩,٥% من نسبة التحضر يعود للنمو الطبيعي للسكان و ٤٦,٥% ترجع للهجرة إلى هذه المدن و ٢٤% بسبب التسلل الحضري، وهو زحف المدن نحو القرى والتهامها وبذلك تدخل هذه القرى في النطاق الحضري لهذه المدن [٥].

كما لم يكن هناك استراتيجية للتنمية العمرانية للتجمعات حيث أن الحكومة تخطط لكثير من استثماراتها لمدن معينة من غير وضوح للتأثيرات العمرانية. وكان يجب أن توفر لذلك معلومات شاملة وهياكل تخطيطية (الآن غير موجودة) وإعطاء بعض الأقاليم والمدن أولوية في التنمية.

ورغم تبني خطط خمسية من قبل الدولة، إلا أن التطبيق الفعلي لأسلوب التخطيط قد ركز اهتمامه على البعدين الزمني والقطاعي في توزيع الاستثمارات دون الاهتمام بالبعد المكاني أدى إلى تعثر خطوات التنمية وصعوبة تحقيق الأهداف المرجوة الموضوع بالخطة القومية [٦]. كما إن كثير من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذا البيئية أدت إلى وجود نظام إقليمي غير متوازن للتجمعات الحضرية كما ان غياب سياسة حضرية شاملة اثر بشكل سلبي على التنمية [٧].

٣/٤ الوضع الحالي للتنمية العمرانية في اليمن الموحد

بلغ عدد السكان المقيمين في الجمهورية اليمنية وفقاً للنتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م (١٩٦٨٥١٦١) نسمة ، يتوزعون على (٢٠) محافظة إضافة إلى أمانة العاصمة. وبلغت نسبة الحضر ٢٨,٦% مقابل ٧١,٤% للريف [٨]. وتعتبر نسبة التحضر في اليمن منخفضة للغاية وقي أسفل السلم الحضري للدول العربية. ففي السعودية مثلا بلغ التحضر فيها ٧٧,٢% وفي مصر ٤٨,٨% وفي سوريا

٥١,٨% حيث تقل كثيرا عن متوسط مستويات التحضر في الدول العربية الأخرى مثلا والتي بلغت ٥٦,٤% في عام ١٩٩٠م والأرقام أكبر^[٩]

في حين قدر عدد سكان الجمهورية اليمنية بموجب الإحصاء السكاني لعام ١٩٩٤ بحوالي ١٤ مليون نسمة (البنك الدولي ١٩٩٦) تتوزع على مساحة إجمالية تبلغ حوالي ٥٣٧ ٠٠٠ كيلو متر مربعاً (إيفاد ١٩٩٢) بمعدل نمو سكاني قدره ٣,٧% ومن المتوقع في حال استمرار اتجاهات النمو السكاني تضاعفهم إلى حوالي ٥٠ مليون نسمة خلال ١٩ عاماً. أكد ذلك تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٨ معتبراً ذلك التضاعف أحد التحديات الكبيرة أمام التنمية البشرية في اليمن.

وظلت أقاليم الجنوب في اليمن تعاني من اختلال النمو فيها، وقد ظلت لفترة طويلة حتى قيام الوحدة أقاليم طرد بسبب الأنظمة السياسية المتعاقبة، وكان من الأهمية بمكان تبني استراتيجية عمرانية مناسبة لتنشيطها من خلال استراتيجية لزيادة الجذب أو الاستقطاب Polarization وتركيز عناصر الجذب فيها وخلق أقطاب نمو فيها.

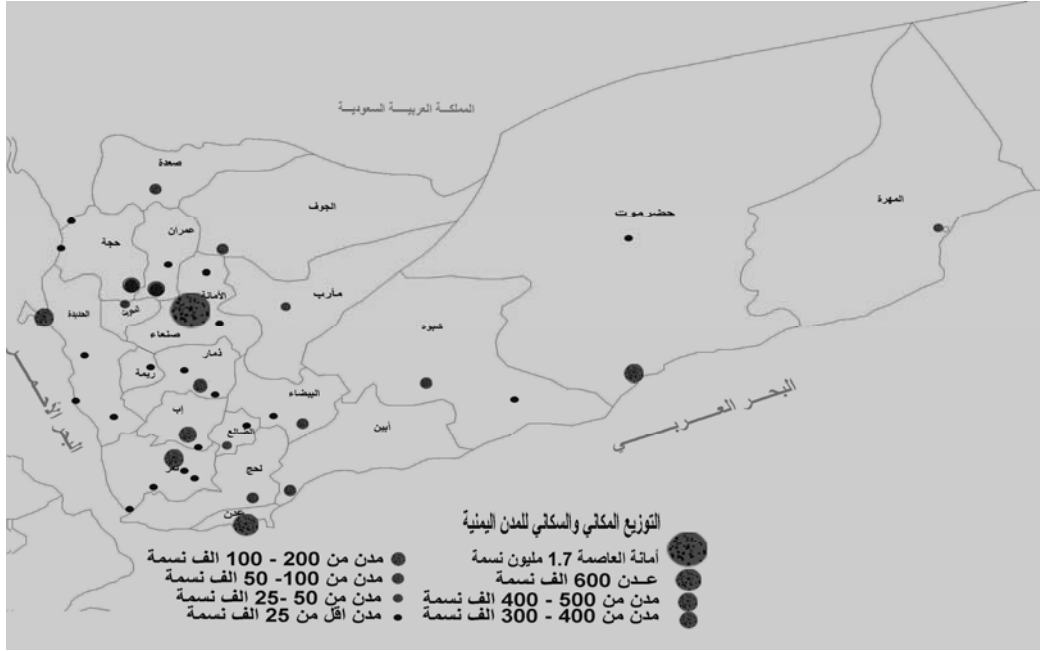
إن التوزيع العام للسكان وعمليات التحضر في حال تغير مستمر ينزح للاستقطاب وهجره من الريف إلى الحضر خاصة إلى الأقاليم الجنوبية بعد الوحدة حيث شكلت المدن الكبرى من هذه الأقاليم وخاصة المكلا وعدن أقطاب جذب لسكان المناطق الأخرى، وخاصة في المجال الصناعي والتجاري والسياحي بحكم وقوع هذه المدن على الجبهات المائية ومجانية الأرض الحضرية واستخراج النفط وفتح أسواق التجارة والتجارة الحرة فيها.

ومن المؤشرات الأولية لواقع الهجرة وحركة السكان، بالإضافة إلى حجم النمو العمراني والاقتصادي، يؤكد استقطاب مدن السواحل لهذا النمو حيث شهدت كل من عدن والمكلا المدن الرئيسية الساحلية تطورا ونمو مشهودا بعد الوحدة على حساب مدن الداخل مثل تعز واب وذمار المدن الرئيسية في أقاليم الشمال "سابقاً" حيث يقل فيها الاستثمار الصناعي والتجاري بشكل ملحوظ، وبقيت صناعات تهيمن على المشهد الحضري بحكم موقعها المركزي والسياسي. ويعود النمو المطرد في العواصم الساحلية الرئيسية وفي مقدمتها عدن والمكلا إلى انخفاض أسعار الأرض الاستثمارية ووقوعها على جبهات مائية وهي مواقع استراتيجية بالإضافة إلى توجه الدولة لتشجيع الاستثمارات في هذه المدن.

٥ نمط الاستيطان السكاني المكاني

بحسب إحصاء ٢٠٠٤ يلاحظ تباين واضح في نمط الاستيطان الحضري والريفي على مستوى الدولة. فبينما يلاحظ نمط الاستيطان الريفي وجود تركيز شديد لما يقارب من ٨٥% من إجمالي عدد القرى في أقاليم المرتفعات البالغ عددها ١٣٣ ألف تجمع، كما إن التوزيع الجغرافي للتجمعات العمرانية للحضر، وهي في الغالب عواصم المحافظات متباينة، حيث إن أمانه العاصمة تميزت بحجمها الكبير الذي وصل إلى حوالي ١,٧ مليون نسمة، يليها مدينة عدن التي وصل حجمها حوالي ٦٠٠ ألف نسمة. وهناك مدن يتراوح حجمها بين ٤٠٠ ألف نسمة و ٥٠٠ ألف نسمة، وهي تعز والحديدة والمكلا. وهناك مدينة واحدة (مدينة اب) محصورة بين ٣٠٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف نسمة، ثم المدن التي يتراوح سكان كل منها بين ١٠٠ ألف و ٢٠٠ ألف نسمة، وهي ذمار وحجه وعمران، ومدن تتراوح بين ٥٠ ألف و ١٠٠ ألف نسمة، وهي عواصم محافظات لحج وأبين والبيضاء وصعدة والجوف وشبوه، ومدن تتراوح بين ٢٥ ألف و ٥٠ ألف نسمة، وهي الضالع ومأرب والمحويت والمهرة، بالإضافة إلى عاصمة محافظة ريمة التي يصل حجم سكانها فقط ٣,٨ ألف (شكل ١). كما أن هناك ٣٣٢ مدينة وتجمع (غير عواصم المحافظات) صنفت رسمياً كتجمعات حضرية بغض النظر عن معيار الحجم أو الوظيفة الحضرية، بل بحكم دورها الإداري كمراكز للمديريات ومساويا لعدد مديريات الدولة.

يتضح من ذلك إن نمط الاستيطان الحضري بالدولة يتسم بالتحيز حالياً لصالح مدينة واحدة هي أمانة العاصمة. إلا أن انتشار المدن ذات الأحجام المختلفة على الحيز العمراني للدولة يؤكد وجود فرص لاختيار هذه المدن كمراكز نمو واستهدافها من خلال الاستثمارات المختلفة لغرض تحقيق أهداف التنمية العمرانية. أما بالنسبة للمراكز الحضرية فيعيش ما يزيد عن خمسة ملايين نسمة في المراكز الحضرية الرئيسية بما فيها عاصمة البلاد والعاصمة الاقتصادية والتجارية عدن وتنتشر أغلبية هذه المراكز الحضرية على امتداد المناطق المفتوحة والواقعة بين السلاسل الجبلية في هذا الإقليم (صنعاء، تعز، ذمار، اب، وصعدة... الخ) أو في السهول المحاذية للسواحل (عدن- المكلا- الحديدة... الخ).



شكل (١) التوزيع المكاني والسكاني للمدن اليمنية عام ٢٠٠٤

وبطريقة أخرى نلاحظ أن إقليم البحر العربي الذي يشكل من الناحية العملية امتدادا للصحراء العربية الشاسعة المعروفة بالربع الخالي بانخفاض الكثافة السكانية. ويتركز معظم السكان الذين يقطنون هذا الإقليم على امتداد منطقة وادي حضرموت وفي تمايز حاد عن إقليم البحر العربي يتسم إقليم البحر الأحمر بكثافة سكانية أعلى بكثير، حيث يقطن هذا الإقليم ٩٠% تقريبا من سكان الريف اليمني (البنك الدولي ١٩٩٦) أو ما يقارب ١٠ ملايين نسمة. ويتوزع معظم هؤلاء السكان على قرى معزولة ومدن صغيرة متفرقة تنتشر على امتداد السلسلة الجبلية الوعرة والمنحدرة السحيقة التي تشكل الملمح الأكثر بروزا في هذا الإقليم، حيث يتركز السكان في مناطق المرتفعات الشمالية والوسطى والجنوبية، ويتركز بالذات حول مدنها الرئيسية ويندر في المناطق الساحلية رغم المساحات الشاسعة وتركز الثروات الطبيعية فيها. وقد شهدت بعد الوحدة منافسة أقطاب النمو القائمة تجاذبها للسكان ومثلتها في المرتبة الأولى العاصمة السياسية صنعاء وفي المرتبة الثانية العاصمة الاقتصادية عدن.

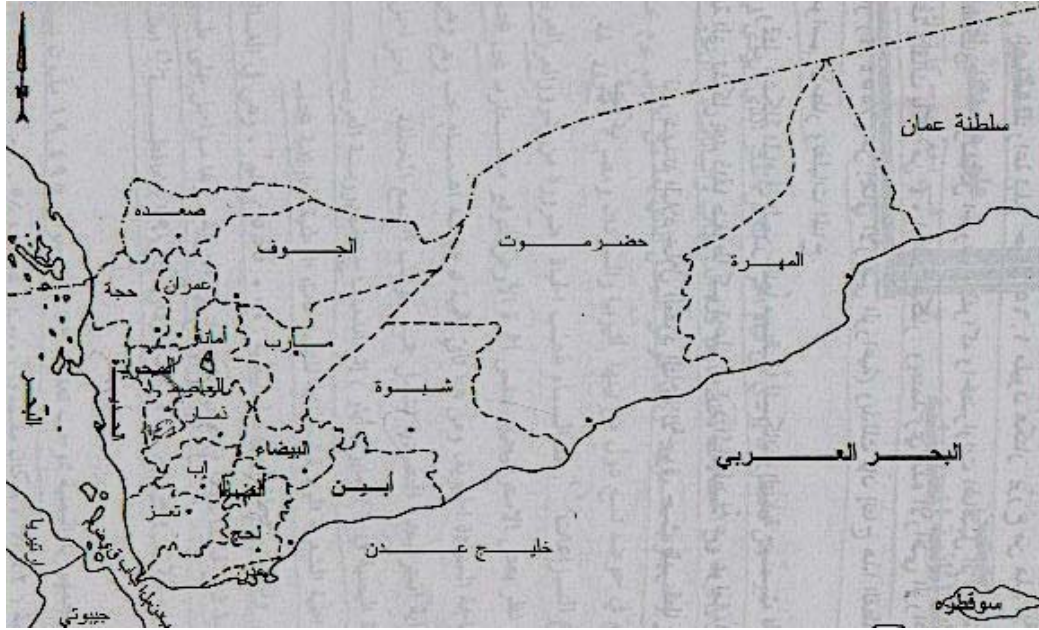
٦ المعوقات الأساسية للتنمية العمرانية في الدولة اليمنية

١/٦ التوزيع الإقليمي غير المتوازن للسكان

نجم عن التوزيع غير المتوازن خلال العقود الماضية أن شهدت بعض المراكز الحضرية تضخما سكانيًا. وأدى ذلك إلى تداخل سكاني في بعض المناطق الريفية وتكدس السكان في المناطق الحضرية حيث ارتفعت نسبة التحضر من ٢٣% عام ١٩٩٤ إلى ٢٨,٦% عام ٢٠٠٤.

٢/٦ وضع التقسيم الإداري الحالي

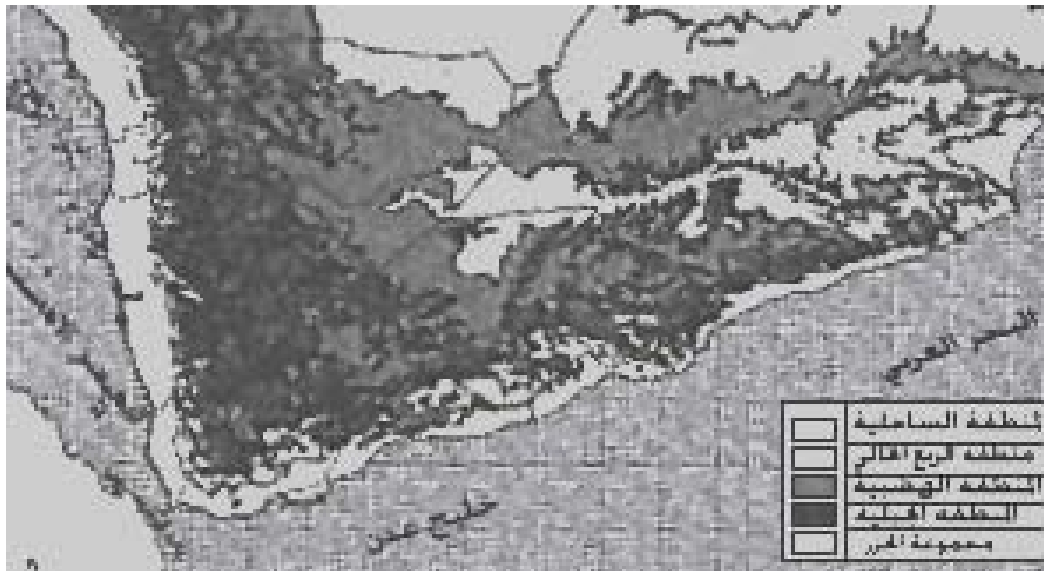
إن التقسيم الإداري الحالي لا يدعم موقف التنمية العمرانية في المستقبل ولا تصلح أن تكون أساسا لتخطيط إقليمي ناجح حيث أن الوحدات الإدارية الحالية لا تشكل أقاليم تخطيطية متكاملة كما تتداخل الحدود وتعوق حركة السكان ونشاطهم اليومي وتعطل بذلك الولاء المحلي وبالتالي التنمية العمرانية، كما أن عواصم المحافظات لا تشكل مراكز للتنمية العمرانية ولا تتوسطها بل تقع أحيانا في مواقع يصعب الوصول إليها، كما أن هذه الوحدات صغيرة الحجم محدودة الموارد والإمكانات والخبرات ولا تبرر الحكم المحلي (شكل ٢) [١].



(شكل ٢) التقسيم الإداري الحالي لليمن

٣/٦ الطبيعة الجغرافية

فرضت الجغرافيا في اليمن قيودا كبيرة على استغلال الحيز العمراني وأشغاله وبالتالي تنميته. وربما كانت اليمن من أتعس بلاد العالم حيث صعوبة الانتقال بين تجمعاتها العمرانية الكثيفة سببا من الأسباب الرئيسية التي فرضت العزلة على أنحائها المختلفة على مر العصور وترجع هذه الصعوبة إلى طبيعة أرضها الجبلية وانتشار الأودية التي تمزقها كل ممزق من أجل هذا فإن استعمال وسائل النقل الحديثة لم تنتشر بعد الانتشار الذي يخرج اليمن من عزلتها الطويلة^[١١]. ويمكن تقسيم الطبيعة الجغرافية لليمن إلى خمس مناطق أساسية (المنطقة الجبلية- المنطقة الهضبية- المنطقة الساحلية- منطقة الربع الخالي - مجموعة الجزر) و تتميز المنطقة الجبلية بأنها شديدة الارتفاع خاصة عند الحافة الغربية التي تتدرج في الارتفاع بين ٢٠٠ - ١٥٠٠ متر من الغرب إلى الشرق، وكذا عند الحافة الجنوبية التي ترتفع ارتفاعا شديدا إلى الشمال من خليج عدن (شكل ٣).^[١٢]



(شكل ٣) الطبيعة الجغرافية لليمن

٤/٦ أزمة المياه

إذا استثنينا القطاع الشرقي الأقصى من ارض اليمن وهو منطقة حضرموت والصحراء الشرقية وكذا القطاع الغربي الأقصى وهو سهل تهامة فإن بقية ارض اليمن تتألف من هضبة جبلية مزقتها الانكسارات والعيوب مما ساعد على تكوين العديد من الأخاديد والأودية والأحواض الجبلية وتعرف بمدن الأحواض الجبلية (القيعان) وهي واسعة الانتشار وقد قامت فيها مراكز حضارية هامه تعتمد أساسا على الإنتاج الزراعي منها صناعة وعمران وصعده وذمار ورداع ويريم واب وتعز. وتشير التقديرات إلى أن المدن اليمينية ستدخل في أزمة مياه صعبة و حادة نتيجة للاستنزاف المتسارع للمياه الجوفية، خاصة مدن الأحواض والمهددة أحواضها بالانضوب مثل صنعاء وتعز والمكلا وصعدة ورداع.^[١٣] ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم أزمة المياه هو إنشاء المصانع في المدن الأكثر ازدهارا بالسكان والأقل خزنا للمياه، بينما نرى في ظل أزمة المياه إن المناطق الواعدة لإنشاء المصانع هي المناطق الساحلية وذلك لمحدودية عدد السكان وكذا وجود مخزون جوفي يفوق المناطق المرتفعة والمتوسطة الارتفاع والأهم من ذلك هو إمكانية تحلية مياه البحر.^[١٤]

٥/٦ مدن الداخل وعبء الإنفاق على الدولة المركزية

بطبيعة الحال فإن الأزمات المالية التي قد تتعرض لها الدولة المركزية تنعكس على طريقة الإنفاق على مناطق المدن الداخلية، وذلك بسبب عدم التوازن في توزيع هذا الإنفاق العام والاعتماد الزائد لسكان هذه المدن على الدولة في توفير الخدمات. ولقد اتضحت آثار تخصيص الإنفاق الحكومي بشكل حاد على المدن الداخلية في الدولة الحديثة.^[١٥]

٦/٦ كثافة التجمعات العمرانية والانتشار الواسع

إن كثافة التجمعات وخاصة الريفية منها وتركزها بشدة في إقليم المرتفعات وبمساحات محدودة وتناثرها على صفحة الأقاليم الأخرى الفضاضة يعتبر ذلك عائقا أساسيا أمام أي تنمية عمرانية حقيقية ما لم يتم التدخل في تحديد أحجامها ومواقعها حيث بلغ عددها (إحصاء ٢٠٠٤) حوالي ١٣٣ ألف تجمع وحوالي ٩٠% من هذه التجمعات من الصغر حيث لا تزيد أحجامها عن ١٠٠٠ نسمة.

٧ المقومات الداعمة للتنمية العمرانية في اليمن

١/٧ الجزر اليمينية

أصبحت الجزر اليمينية بعد الوحدة تنتشر على امتداد الخريطة المائية وتعتبر إحدى الامكانيات الكامنة للتنمية وكذا الرديف الأساسي للشواطئ والأخوار الواقعة في نطاقاتها. وتمثل الجزر أقطاب ومراكز نمو جديدة للتنمية الإقليمية ومناطق محورية للاستقطاب العكسي للتنمية باعتبارها مشاريع إستراتيجية للتحويل من نظام التمركز إلى نظام الانتشار وتوطين السكان في مناطق التنمية الجديدة في المناطق الساحلية. ولا زال تنمية الجزر الحلقة المفقودة في برامج التنمية الشاملة رغم ما تشكله هذه الجزر من أهمية اقتصادية وإستراتيجية للدولة. حيث يصل عددها إلى أكثر من ١٦٠ جزيرة تكاد تكون خالية من السكان ومن أي تنمية حقيقية. وتنتشر هذه الجزر على طول الخريطة المائية في البحر الأحمر والبحر العربي والمحيط الهندي وخليج عدن وتعتبر جزيرة سقطرى أهم هذه الجزر على الإطلاق. (شكل ٤).^[١٦]

٢/٧ مناطق الإقليم الساحلي

تتمتع مناطق هذا الإقليم بمقومات متعاضدة من أراض منبسطة زراعية و حضرية وفرة في المياه وثروة سمكية ونפטية وسهولة في الاتصال بين التجمعات المختلفة ووجود الطرق وإمكانية إنشاء السكة الحديد كمقومات جديدة سوف يقود إلى تنمية عمرانية ناجحة وكذا إعادة النظر في الاستراتيجيات القائمة، حيث يشتمل هذا الإقليم على مجموع السهول الساحلية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، وهي متصلة ببعضها البعض ومكونة شريط ساحلي وتمتد من الحدود العمانية باتجاه جنوب غرب إلى باب المندب ويتغير الاتجاه شمالاً حتى حدود السعودية ويبلغ طولها ٢٥٠٠ كيلو متر تقريباً، ويتراوح عرض هذه المنطقة بين ٣٠ - ٦٠ كيلو متر، ويمكن تصنيفها لغرض البحث إلى ٣ قطاعات رئيسية كالتالي:^[١٧]



(شكل ٤) الجزر اليمنية وانتشارها على الخريطة المانية

أ- القطاع الغربي: حيث يمتد سهل تهامة من الشمال إلى الجنوب بموازاة البحر الأحمر والذي ظل معبرا طوال العصور التاريخية وحتى الآن حيث قامت المدن منذ وقت مبكر كمحطات رئيسية على طول هذا الطريق تسير فيه حركة التجارة و حركة الحجاج. ومن المدن الهامة على امتداد هذا الطريق corridor المخا و موزع وحيس وزبيد وبيت الفقيه والمنصورية والضحي والزهره والحديدة وعبس وحرص.

ب- القطاع الشرقي: حيث تمتد الأراضي الصحراوية في اتجاه عام من الشمال إلى الجنوب بموازاة حضيض الجبال وعلى طول هذا الطريق قامت مدن اليمن القديمة ومن المدن الهامة على هذا الممر عواصم الدول التي حكمت اليمن في عهد ازدهارها القديم مثل مارب وشبوه.

ج- القطاع الساحلي الجنوبي: وهو ممر منبسط ساحلي تقع عليه مجموعة من مدن الموانئ الساحلية ويمكن تقسيمه إلى ما يلي :

* ساحل حضرموت واهم مراكز النمو على هذا الساحل الذي يصل طوله ٧٢٠ كم هي قشن – سيحوت – الشحر – المكلا – بئر علي – بلحاف.

* ساحل عدن واهم مدنه عدن ويمتد هذا الساحل بطول ٤٠٠ كم وهذا السهل صحراوي في معظم أجزائه عدا المناطق التي يخترقها وادي بنا في منطقتي ابين ووادي تبين الذي تمتاز دلتاه بخصوصيتها .

٣/٧ الثروة النفطية

دفع اكتشاف الثروة النفطية واستخراجها في إقليم حضرموت وكذا إنشاء المنطقة الحرة في مدينة عدن "الأقاليم الجنوبية" إلى جذب كثير من النازحين من مدن الأقاليم الشمالية التي كانت مدنهم سابقا تشكل أقطاب جذب سكانية إلى الاتجاه بحركة معاكسة حيث عانت أقاليم الجنوب كثيرا ومثلت أقاليم طرد لفترات متعاقبة بسبب الأنظمة السياسية واعتبرت حينها مدن الشمال مراكز امتصاص لهذه الهجرات.

٤/٧ شبكة الطرق ومشروع السكة الحديد

خط السكة الحديد مشروع مستقبلي تم طرحه مؤخرا ضمن استراتيجية إقليمية يربط دول غرب آسيا (دول المشرق العربي) واليمن وتتضمن الخطة محورين المحور (س ٢٥) المتجه شمال- جنوب من منفذ حرض في حدود السعودية مرورا بمدينة الحديدة والمخا وحتى باب المندب والمحور (س ٩٠) المتجه شرق- غرب من منفذ شحن في حدود عمان مرورا بالمكلا وعدن حتى باب المندب.

إن استمرار الدولة الاستثمار في إنشاء شبكة طرق حديثة بين أقاليم الدولة المختلفة سوف يؤدي إلى حدوث تغييرات هيكلية كبيرة للتجمعات العمرانية التي كانت معزولة نسبيا خاصة في المنطقة الشرقية والجنوبية من الدولة. كما إن إنشاء مشروع السكة الحديد القومي على طول الإقليم الساحلي والذي يربط اليمن بدول الجوار السعودية وعمان وبقية دول المشرق العربي سوف يشجع على ظهور مراكز ومحاور نمو جديدة.

٥/٧ اللامركزية والحكم المحلي

إن توجه الدولة حاليا نحو تطبيق اللامركزية سوف يدعم موقف التنمية العمرانية في المستقبل خاصة في حال إعادة النظر في التقسيم الإداري الحالي وتحقيق نوعان من الوحدات الجديدة وحدات (أقاليم) لتحقيق اللامركزية وأخرى على المستوى (المحلي) للحكم المحلي.

٨ الإستراتيجية العمرانية المتبعة حاليا في اليمن

- تركيز الاستثمارات الحكومية في مجموعة محدودة من المدن الرئيسية وتأتي في المقدمة صنعا ثم عدن والمكلا مع اعتماد استثمارات هامشية لبقية المدن الرئيسية الأخرى.
- بالنسبة للمدن الثانوية يلاحظ أن التنمية العمرانية الحضرية المتبعة تتم عن طريق استراتيجية الانتشار الواسع فنجد المدن الثانوية منتشرة في كل المحافظات وبأعداد كبيرة بغض النظر فيما لو كان هذا الانتشار عادلا أو غير عادل.^[١٨]
- تكندس الأنشطة الإنتاجية الصناعية والخدمية والمالية في المدن الكبرى واعتبار الأنشطة الرعوية والزراعية المصدر الرئيسي للدخل لأبناء الريف ويندرج بين هاتين الصفتين المدن الثانوية كهزمة وصل بين الريف والحضر.

٩ البدائل المقترحة لاستراتيجيات التنمية العمرانية

تمثل اعتبارات التنمية المكانية بخطط التنمية القومية والوضع الإقليمي الحالي السابق استعراضه الأساس في تحديد طبيعة الاستراتيجية العمرانية، ويستعرض هذا الجزء بعض البدائل لاستراتيجية التنمية حيث يستند كل بديل على أحد الأهداف طويلة المدى لمسيرة التنمية القومية والعمرانية والأوضاع الحالية، ومع انه من الممكن استعراض الكثير من البدائل الاستراتيجية النظرية، إلا أن البدائل الاستراتيجية الممكنة والقابلة للتطبيق قد تكون قليلة إذا ما أخذنا ظروف وطبيعة التنمية باليمن، ويمكن الاستدلال على ذلك باستعراض البدائل التالية:

١/٩ إستراتيجية التنمية العمرانية من خلال المدن الكبرى

اقتصرت سياسات بعض الدول في معالجة تركيز السكان والأنشطة في عدد محدود من المدن الكبرى، وتبني سياسة تدعو إلى اللامركزية وعليه صممت معظم برامج التنمية في كثير من الدول باستمرار نمو المدن الكبرى وتشجيع إمكانيات خلق فرص عمل فيها. لكن استمرار نمو المدن الكبرى بالمعدلات التي مرت فيها قد يؤدي إلى تعقد المشاكل التي بدأت تظهر بها هذه المدن في الوقت الحالي وظهور مشاكل جديدة قد يصعب حلها. واستحوذت هذه السياسات على رضا السياسيين نتيجة اقتناعهم بأن الكثير من عواصم الدول وخاصة دول العالم

الثالث هي ببساطة كبيرة للغاية، واستحوذ ذلك أيضا على رضا الأكاديميين في هذا المجال نتيجة اقتناعهم لوجود حجم أمثل للمدينة إذا تعدته بدأت بعده في التردى والتدهور العمراني.^[١٩]

ولا شك إن الاعتماد على هذه الاستراتيجية وحدها قد تظهر بعض المشاكل في حال تضخم هذه المدن الكبرى عن الحجم الأمثل، مما يضطر المخططين كما حدث في كثير من دول العالم الثالث إلى اختيار مواقع لمدن جديدة حول هذه المدن الأم القائمة وفي نطاق تأثيرها بهدف تخفيف الضغط عن المدن الكبرى والاستفادة من مزايا حجم السوق واقتصاديات النطاق التي تقدمها المدن الكبرى، لكن المشكلة تظل قائمة حيث انه مع مرور الوقت والتوسع العمراني تنحصر المسافات التي تفصل هذه المدن الجديدة والتتابع عن المدينة الكبرى وتتلاحم الكتلة الحضرية وتزداد تعقيدا مع المدى الطويل.

٢/٩ إستراتيجية التنمية العمرانية من خلال مراكز النمو

يتم من خلال هذا البديل لاستراتيجية التنمية العمرانية تقليل الفوارق وتحقيق التنمية المتوازنة من خلال نظام شبكة تجمعات الإقليم ويتطلب هذا البديل توجيه الاستثمارات الحكومية لخلق اقتصاديات متنوعة ومتكاملة في عدد معين من مراكز النمو الحضرية تتوفر بها مقومات النمو. ويرجع الأساس النظري لذلك البديل إلى أفكار العالم الاقتصادي "هيرشمان" Hirschman الذي يرى إن نركز الصناعات الأساسية ذات العلاقات الإنتاجية القوية الأمامية والخلفية backward & forward linkages في أحد المراكز الحضرية عادة ما يؤدي إلى قفزة كمية quantitative jump في مستويات النشاط الاقتصادي بالمركز الحضري مع إمكانية انتشار آثار تلك القفزة إلى المناطق المجاورة التي تقع في نطاق تأثيره.^[٢٠] ولا شك أن إتباع هذا البديل كاستراتيجية للتنمية العمرانية يؤدي عادة إلى التحيز واختيار المراكز الحضرية الكبيرة التي عاصرت نموا سريعا خلال الفترة الماضية لتوجيه الصناعات إليها انطلاقا من ضرورة تحقيق أكبر قدر من الكفاءة في استخدام الموارد.

ومع إن هذه البديل قد يحقق توزيعا أكثر توازنا للسكان والأنشطة الاقتصادية بين عواصم الأقاليم في الدولة إلا انه قد يؤدي إلى تشجيع الهجرة من المناطق الريفية والمدن الصغيرة تجاه عواصم الأقاليم مما يؤدي بالتالي إلى زيادة فجوة التباينات بين أجزاء الإقليم الواحد intra-regional disparities ويعتبر هذا البديل أساس كاستراتيجية للتنمية العمرانية للدولة من خلال تحقيق الأهداف القومية المتمثلة في تحقيق التنمية المتوازنة بين أقاليم الدولة المختلفة، حيث أن المراكز الحضرية الرئيسية لازالت تعتبر صغيرة نسبيا في الدولة والتي تستحوذ على نسبة حوالي ٥٠% من إجمالي سكان الحضر.

وتتوزع هذه المراكز على محاور جغرافية محددة تمتد من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب حيث مدينة عدن وتعز في الجنوب واب وذمار في الوسط ومدينة صنعاء في الشمال والمكلا في الشرق ومدينة الحديدة في الغرب. وباستبعاد هذه المراكز الحضرية، قد تظهر معظم مدن الدولة الأخرى صغيرة من حيث حجم سكانها وقاعدتها الاقتصادية.

وتأتي أهمية هذه الاستراتيجية من خلال استقطاب هذه المراكز للهجرات من مناطق التركيز السكاني في المرتفعات الوسطى والشمالية ومدن الداخل المكتظة لخلق توازن إقليمي وبعث مدن إقليمية جديدة كأقطاب نمو في الأقاليم الجنوبية والشرقية المختلفة لغرض تنميتها وامتصاص وفورات التركيز الشديد في الأقاليم الشمالية والغربية كما إن تحريك السكان وإعادة تحريكهم هدف قومي لإلغاء الفوارق الحضرية بين الأقاليم وإبراز دور الاحتكاك الحضري بين الأقاليم المختلفة خاصة بعد الوحدة واندماج الدولتين.

٣/٩ إستراتيجية التنمية العمرانية من خلال أقطاب الجذب المضادة ومحاور التنمية

تتعلق هذه الإستراتيجية بخلق مراكز جذب مضادة counter magnets للمدن الكبرى وبعيدا عنها وذلك بهدف تخفيف الضغط عن هذه المدن وتحقيق الانتشار في التوزيع السكاني والأنشطة الاقتصادية فيتم من خلال توجيه تنمية مكثفة polarized development للاستثمارات تجاه مركز حضري قائم أو مدينة جديدة على مسافة غير قريبة من المدينة الكبرى التي تعاني من الضغط عليها.

وبدراسة الوضع الراهن للتوزيع المكاني للمراكز الحضرية بالجمهورية اليمنية أتضح إن إقليم عدن الكبرى من أكثر المناطق ملائمة لتدعيم إنشاء مدينة كبرى كمركز جذب مضاد للعاصمة صنعاء. أما على مستوى إقليم عدن الكبرى فتشير البيانات الحديثة إن حجم سكان مدينة عدن يبلغ ١٢ ضعفا لسكان الحوطة المدينة الثانية

عاصمة محافظة لحج القريبة منها التي تقع في نطاق الإقليم، ويظهر المثلث الحضري الذي تشكله مدن "الحوطة - الوهط - صبر" مرشح قوي كمركز جذب مضاد لاستقطاب سكان إقليم عدن الريفيين والقرى المحيطة ذو الرغبة القوية في التوجه والإقامة في مدينة عدن ، حيث تتواجد في هذا المثلث الحضري بعض مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الصحية المتخصصة والأنشطة التجارية إضافة إلى ذلك فإن هذا المثلث الحضري يقع في وسط الحوطة أهم المناطق الزراعية باليمن .

وعلى الرغم من جاذبية هذا البديل إلا إن تطبيقه يجعل منه نموذجا يقتصر على تحقيق لامركزية التنمية بعدد محدود من المراكز الحضرية وبالتالي لا يمثل في حد ذاته استراتيجية متكاملة حيث ان توجيه المزيد من الاستثمارات والموارد على مدى طويل لمركز حضري واحد أو اثنين كمراكز جذب مضادة يجعل مثل هذا التوجه أقل البدائل قدرة على تحقيق العدالة في نشر فرص التنمية العمرانية بين مناطق الدولة.

وبالتمعن في نمط توزيع التجمعات السكانية قد تنطبق هذه الاستراتيجية على الإقليم الحضري لمدينة صنعاء والإقليم الحضري لعدن الكبرى ولكن لا يمكن اعتماده كسياسة عامة. أما بالنسبة لاستراتيجية التنمية من خلال محاور النمو. تؤكد البيانات المتاحة والدراسة الخاصة بنمط التنمية بالدولة عن وجود إمكانات قوية وكفيلة بتدعيم محاور للتنمية العمرانية في المدى القصير، ويوجد في الوقت الحالي مجموعة من المحاور التنموية أخذة فعلا بالتكوين وبالمناطق التالية:

- في إقليم عدن الكبرى في الحيز المكاني الممتد من مدينة عدن "محافظة عدن" شمالا في اتجاه مدينة- الحوطة عاصمة "محافظة لحج" وعلى امتداد ساحل أبين في اتجاه مدينة زنجبار عاصمة "محافظة أبين".
- في مدينة تعز والامتداد المحوري الصناعي وكذا الكتلة العمرانية في اتجاه القاعدة.
- في مدينة الحديدة واتجاه محاور النمو التجارية في اتجاه مدينة باجل.

١٠ نحو استراتيجية جديدة للتنمية العمرانية في اليمن

هناك تساؤلات حول ماهية السياسات التي ينبغي اتخاذها وتنفيذها لتحقيق الأهداف المتعلقة بزيادة وتائر التنمية، وهي تساؤلات تتعلق بالتنمية المكانية والتوزيعات المستقبلية فمثلا ألا يخشى من تكون تركيز النمو العمراني في عدد محدود من المدن الكبيرة " صنعاء - عدن -المكلا- الحديدة - تعز - اب - ذمار" منذرا بمشاكل تحد من الجهود الرامية لتحقيق التنمية العمرانية والمساواة في توزيع عادل لكافة مناطق الدولة. و الواقع العملي يبدو واضحا حتى أواخر التسعينيات من القرن الماضي مسار نمط المدينة المسيطرة صنعاء في شمال اليمن وعدن في الجنوب، لكنه اخذ يتراجع أبان العقد الحالي، وظهرت بوادر لظهور مدن مؤهلة لتصبح مدن كبرى في المستقبل المنظور مثل " عدن والمكلا" وعلى المدى الطويل مثل " مأرب والمخا".

ويجب أن تتضمن استراتيجية التنمية العمرانية في الدولة اليمنية الأتي :

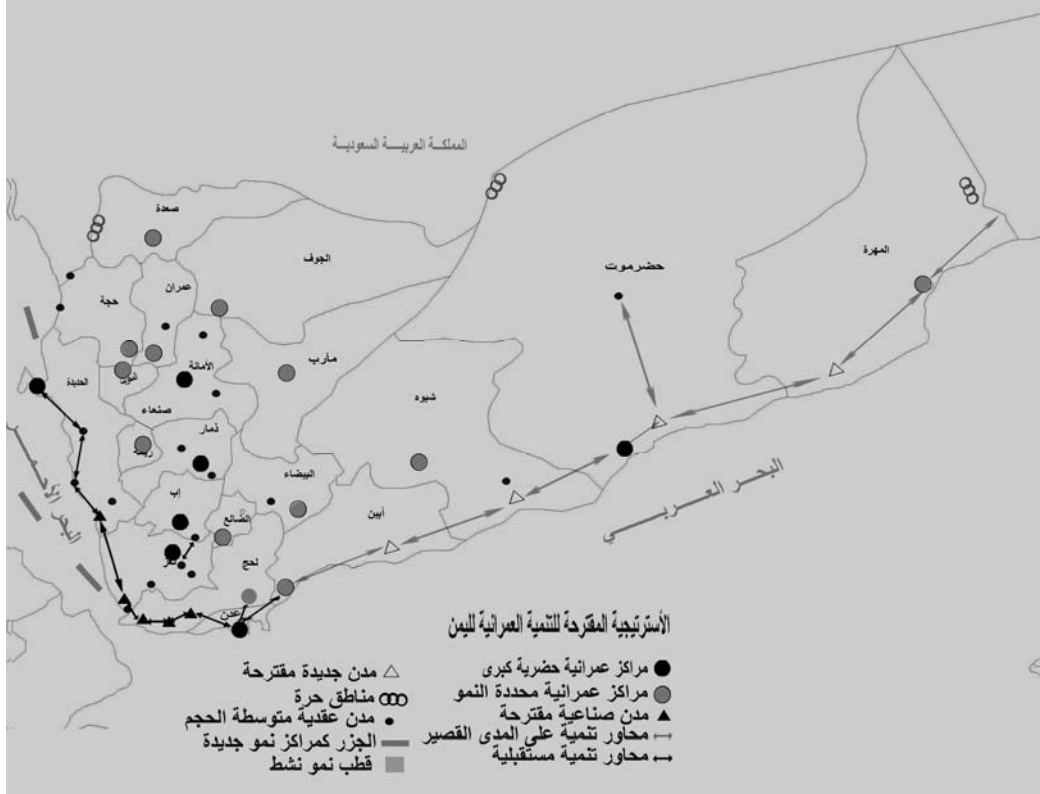
- ١- السياسات المؤثرة على نمط توزيع السكان والمدن.
- ٢- البدائل الاستراتيجية التي يتم بمقتضاها علاج المشاكل المترتبة على استمرار زيادة تركيز السكان في المدن الكبيرة الذي سوف يؤثر تضخمها عكسيا على التنمية.
- ٣- المشاكل المترتبة على التفاوتات العمرانية في مستويات التنمية وتوزيع الخدمات والمرافق والسياسات المتبعة لإعادة التوزيع المكاني لغرض التنمية.

١١ النتائج و التوصيات

يتضح من التحليلات السابقة إن أي من البدائل التي تم استعراضها لا يشكل في حد ذاته استراتيجية عمرانية متكاملة. وعليه يتبين إن الاستراتيجية المقترحة يجب ان تكون خليطا أو تهجينا Hybrid من البدائل التي تم استعراضها. ويرجع ذلك أساسا إلى أن استراتيجيات التنمية العمرانية ما هي إلا استراتيجيات خاصة بإعادة التوزيع المكاني للسكان والأنشطة من خلال تغيير الأولويات الخاصة بالتوزيعات المكانية للاستثمارات. وبهدف تحقيق أقصى كفاءة اقتصادية فإن بعض الاستراتيجيات تركز على النمو الحضري وتوجيه الاستثمارات تجاه عدد محدود من المدن. وبهدف تحقيق أعلى قدر من العدالة في فرص التنمية بين الأقاليم فإن بعض

الاستراتيجيات تدعو إلى ضرورة الانتشار المكاني للاستثمارات. ولذا فلا توجد استراتيجية مثالية يمكن تطبيقها عالمياً.

وبتقييم البدائل المقترحة مسبقاً والأخذ بالاعتبار للواقع الخاص بالوضع الحالي للتنمية المكانية والأهداف الاقتصادية بعيدة المدى فإن أهم عناصر الاستراتيجية العمرانية لدولة اليمن يجب أن تشمل على ما يلي (شكل ٥):



شكل (٥) الإستراتيجية المقترحة للتنمية العمرانية لليمن

١- لتخفيف الضغط على المدن الكبرى وتفاقمها على المدى الطويل يجب أن لا يركز النمو على مدينة أو مدينتين، ولكن يجب تطوير المدن الكبرى القائمة في الدولة، وجعلها رؤوس إقليمية تنتشر على طول البلاد والتي تصل إلى ٧ مدن مع تحديد إجماع مثلى لها، حيث تعتبر المدن الكبرى الحالية على الأقل في الوقت الحاضر وفي ظروف وإمكانات محدودة خاصة في دولة مثل اليمن تنزع إلى مسيرة التحضر من أفضل الأماكن للاستثمارات وكذا في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الموجهة للاستهلاك ويسهل فيها استخدام وسائل التقنية الحديثة.

٢- تبني استراتيجية تقوم على اختيار (نقط عقدية) تكون مراكز للتنمية العمرانية الحضرية في مختلف المناطق على أساس تحديد بعض المدن الثانوية التي تتوسط مناطق التكدس السكاني أو تكدس في النشاط الاقتصادي وتركيز الاستثمارات فيها لتصبح نقاط تجميع واستقطاب حضري. ويمكن تحديد ثلاث إلى أربع مدن في كل محافظة أو إقليم في إطار التنمية العمرانية الشاملة.

٣- تحديد الأحجام المثلى للمدن الكبرى والحد من تضخم المدن المهدهدة بجفاف أحواضها المائية ومنها صنعا وتعز والحد من انشأ المصانع فيها وإقامة المصانع في المناطق الساحلية الذي سيكون عاملاً مساعداً في حل أزمة المياه وفي سهولة تصدير منتجات هذه المصانع إلى الدول الأخرى بحكم قربها من موانئ التصدير.

٤- تحقيق أكبر قدر في مستويات التنمية بين المناطق من خلال توجيه التنمية للمدن الثانوية "المتوسطة والصغيرة" وهي التجمعات السكانية الحضرية التي يتراوح سكانها "أكثر من ٥٠٠٠ نسمة" لغرض تحقيق التنمية المتوازنة بين المدن الرئيسية والمناطق الريفية، مع التحكم في معدلات نموها المستقبلية.

٥- إبراز محاور النمو الواعدة وخاصة بين المدن الكبرى في المناطق الساحلية وربطها بشبكة طرق متكاملة وقوية مع هذه المدن وكذا إنشاء مشروع السكة الحديدية كخط إقليمي بين اليمن والدول المجاورة كل ذلك سوف يساعد على تشكل محاور نمو جديدة على المدى القصير والمتوسط والطويل كالتالي:

٥-١ محاور التنمية الجديدة الناتجة عن انشأ المناطق الحرة (صناعية وتجارية) في مناطق الحدود مع دول الجوار.

٥-٢ في إقليم عدن الكبرى في الحيز المكاني الممتد من مدينة عدن "محافظة عدن" شمالاً في اتجاه مدينة- الحوطة عاصمة "محافظة لحج" وعلى امتداد ساحل أبين في اتجاه مدينة زنجبار عاصمة محافظة أبين.

٥-٣ في مدينة تعز والامتداد المحوري الصناعي في اتجاه مدينة القاعدة.

٥-٤ في مدينة الحديدة واتجاه محور النمو التجاري والصناعي في اتجاه مدينة باجل.

٥-٥ محور تنمية متعدد الموارد والإمكانات في المنطقة الواقعة بين الحديدة- المخا - باب المندب- عدن- بير علي- المكلا وهو محور نشط يطل على مجموعة من الموانئ التجارية والسياحية الهامة وأيضاً الجزر بالإضافة إلى الخط الساحلي القائم ومن المتوقع أن يكون أكثر نمواً عند تنفيذ خط السكة الحديد وإنشاء المدن الجديدة على طول هذا المحور.

٥-٦ مدن صناعية مقترحة في المنطقة الواقعة بين باب المندب وخليج عدن.

٦- اعتبار الجزر مراكز وأقطاب نمو جديدة للتنمية العمرانية واعتبارها إمكانات كامنة للاستقطاب العكسي للتنمية، وأهم هذه الجزر على الإطلاق جزيرة سقطرى واعتبارها قطب نمو مستقبلي نشط من خلال تركيز الاستثمارات فيها.

٧- التركيز على التنمية الريفية من خلال اختيار قرى كبيرة تتوسط التجمعات الريفية كمراكز لهذه التجمعات لتكون نوى للتنمية الريفية حيث من الصعوبة تنمية جميع القرى المنتشرة والمتناثرة على السطح الجغرافي للدولة.

٨- التركيز على مدن الموانئ في الإقليم الجنوبي والإقليم الغربي الرئيسية التي تطل على سواحل البحر العربي وخليج عدن و البحر الأحمر وأهمها المكلا وعدن والمخا والحديدة وهي مدن سواحل مؤهلة لأن تكون نوايا صناعية وأقطاب جذب لغرض تنمية الإقليم الشاسع ذو الكثافات المنخفضة ولتمييزها الإستراتيجي.

المراجع

- (١) كتاب الإحصاء السنوي لجمهورية اليمن الديموقراطية لعام ١٩٨٠ .
- (٢) الأمم المتحدة : منظور إقليمي لأوضاع المستوطنات البشرية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، ١٩٩٧ ، ص ٣٤٢
- (3) Von Rabena, Burkhard: **Secondary Cities Sector Study**, MMH. GTZ, Sanaa, 1980, p. 30
- (4) Von Rabena, Burkhard: *ibid*, p. 33
- (5) Von Rabena, Burkhard: *ibid*, p. 26
- (٦) محمد علي محمد : التخطيط ومشكلة التفاوتات الإقليمية في الجمهورية العربية اليمنية ، معهد التخطيط القومي، ١٩٨٨ القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص.٢٣
- (7) Konzman, Klaus. R: **Planning Assistance for Yemen**,- GTZ, 1987, p. 6.
- (٨) النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤ ، كتاب الإحصاء ٢٠٠٤ ، الجهاز المركزي للإحصاء.

- (٩) صالح الهذلول وآخرون، **التنمية العمرانية في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات**، دار السهن ، الرياض ١٩٩٨ ، ص ٤٢٤-٤٢٥.
- (١٠) خليل ناشر ، تقسيم اليمن إلى أقاليم تخطيطية المشكلة والمنهج، **مجلة العلوم والتكنولوجيا**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، ٢٠٠٣، ص ٥٠.
- (١١) متولي محمد، **جغرافيه شبه جزيرة العرب**، الجزء الثالث ، **جغرافيه اليمن الشمالي** ، مكتبه الانجلو المصرية ، ١٩٨٨ ، ص ١٧٢.
- (١٢) عوض إبراهيم الحفيان ، **الجغرافيا العامة للجمهورية اليمنية** ، عوامل التباين والتالف في البيئة اليمنية ، جامعة صنعاء ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٥.
- (١٣) الهيئة العامة للموارد المائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صنعاء ١٩٩٢ ص ٣.
- (١٤) عبد الله عبد الجبار حسن، **أزمة المياه في اليمن وتأثيرها على التنمية**، مركز عبادي للنشر، ٢٠٠٢ ، ص ١١١ - ١١٢
- (15) Mellor, R: Urban Sociology in an Urbanized Society, **British Journal of Sociology**, 1975, p. 93
- (١٦) خليل ناشر، إستراتيجية التنمية العمرانية للجزر اليمنية، **أبحاث الندوة العلمية الثانية، الاستراتيجية التنموية لأرخبيل سقطرى والجزر اليمنية الأخرى**، المجلد الثاني، جامعة عدن، ٢٠٠٣، ص ٨١ .
- (١٧) أبو العلا محمود، **جغرافيه شبه جزيرة العرب**، الجزء الرابع، **جغرافيه اليمن الديمقراطية الشعبية**، مكتبه الانجلو المصرية، ١٩٨٨ ، ص ٢١-٢٢
- (١٨) عبد العزيز السقاف، **التنمية الحضرية في الجمهورية اليمنية**، وزارة البلديات والإسكان، صنعاء ، ١٩٨٧ ، ص ١١٩
- (19) Derwent, D. F: **Growth Poles and Growth Centers in Regional Planning**, MIT Press, Cambridge, 1975 pp. 547-548.
- (20) Hirschman A. O: **Inter-Regional and International Transmission of Economic Growth**, The Free Press, New York, 1970, pp 105-106

المجاورة السكنية بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة بمدينة أبو ظبي

أ.م.د. علاء الدين ياسين
كلية التخطيط العمراني والإقليمي – جامعة القاهرة

الملخص

يدرس البحث مدى ملائمة فكرة المجاورة السكنية للتطبيق في منطقة الخليج العربي. فهناك عدة اختلافات واضحة بين النموذج التخطيطي والتطبيق، بالرغم من التطبيق المستمر دون المراجعة. ويتناول البحث عن استخدام المخططون النموذج الملائم أم من الأفضل البحث عن نماذج أكثر ملائمة لتخطيط المناطق السكنية. وتتناول الدراسة المبادئ النظرية لتكوين المجاورة السكنية، ثم تحدد مدى الاختلاف عند التطبيق على مدينة أبو ظبي وتبحث في طبيعة هذا الاختلاف، وهل هو ناتج عن أسباب اجتماعية واقتصادية أم لأسباب الكثافة السكانية لقطع الأراضي، ومدى انعكاس هذا على الخدمات المحتملة. ويخلص البحث إلى تحديد العوامل التي تؤدي إلى هذا الاختلاف التطبيقي عن النظري، وهي عوامل البعض منها عامة مثل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والبعض الآخر عمراني متصل بأبعاد قطع الأراضي. وينتهي البحث بعدة توصيات وتحديد لعدة دراسات مستقبلية لتكوين المناطق السكنية أكثر ملائمة.

الكلمات المرجعية: التخطيط العمراني، للمناطق السكنية، المجاورة السكنية، الخليج العربي، مدينة أبو ظبي

مقدمة

تطبق المنطقة العربية مبادئ التخطيط العمراني بشكل متواصل، ولكن هناك احتياج لمراجعة بعض النماذج التخطيطية لتحديد مدى ملائمتها أو مناسبتها للمنطقة، كنموذج المجاورة السكنية. وتحتاج هذه النماذج إلى مراجعة لوجود نقاط اتفاق واختلاف عند التطبيق بين النموذج التخطيطي والنسيج العمراني المطبق. فالمجاورة السكنية تقوم على عدة مبادئ مثل التخطيط المتضام وتحديد عدة خدمات تلأم هذه المجاورة السكنية، ثم هناك عدة مواصفات خاصة بالحركة الداخلية (داخل هذه المناطق). أما المطبق من هذا في المناطق السكنية فيظهر به عدة اختلافات، مما يستلزم تحليل هذه النظرية ومراجعة التطبيق لتحديد مدى ملائمة هذا النموذج لطبيعة منطقة الدراسة.

١ تحليل الفكرة والمنهج المقترح

يدرس البحث مدى توافق نظرية المجاورة السكنية مع طبيعة المنطقة العربية، فالمجاورة السكنية ذاتها ذات نظرية محددة ويحاول المخططون تطبيق هذا النموذج بالرغم من الاختلاف الواضح أحياناً الذي يمنع تنفيذ تطبيقها. (Ahmed Yousry 1986)

١/١ أهداف البحث

يهدف البحث إلى دراسة المجاورة السكنية (كنموذج) تخطيطي الذي يتبعه المخططون وتحليل النموذج بهدف تحسين الأداء والوصول إلى تنويعات تكون أكثر توافقاً مع الواقع. كما يهدف إلى دراسة طبيعة تكوين المناطق السكنية (النسيج العمراني) في الخليج العربي، واكتشاف النسيج العمراني الخاص بالمنطقة. كما يتناول البحث تحديد مستوي الاتفاق والاختلاف عند التطبيق بين النموذج والنسيج العمراني المطبق، وكذلك تحديد مدى ملائمة النموذج للتطبيق في منطقة الخليج العربي.

٢/١ الاعتبارات الأساسية

- تقوم الورقة بدراسة علاقة نموذج المجاورة بالنسيج العمراني في ظل الاعتبارات الآتية:
- النموذج المرجعي له تركيبة محددة، وله معايير وخصائص محددة، وأيضاً له مزايا الروتين التطبيقي الذي يعمل بكفاءة بنسبة عالية.
 - يفضل مستخدمين النموذج المرجعي (المخططين) والاحتفاظ به لأنه يحتوي على مزايا الروتين التطبيقي ، لأن تغييره قد يغير مهامهم.
 - دراسة وتوضيح النموذج من جديد بعد التطبيق لإظهار توافق أو اختلاف مدي ملائمة ومراجعة الأولويات للوصول إلى نتائج أفضل.
 - البحث لا يدرس خطوات عمل النموذج أو خطوات صياغته لأن هذا يدخل في إطار أننا متفقون على النموذج.
 - العمران الحالي للمدينة يكون النسيج العمراني الذي هو نظام هندسي عمراني يعمل من خلال ثقافة المجتمع المحلي، النسيج العمراني هو أن المباني والمنشآت تعمل بناء على الأحداث التي تم داخلياً فيه بناء على الثقافة الخاصة.
 - النسيج العمراني هو تكوين لمجموعة من الأنشطة تعمل بنجاح وبصفة غير منفصلة عن بعضها. وكل نسيج يعتمد على مجموعة من الأنسجة الأصغر وداخل منظومة من الأنسجة الأكبر داخل محتوى بنائي متكامل تجعل هذه الأنسجة ذات معني منطقي.
 - النسيج العمراني له مفردات وتكوين عام له صياغة ومحتويات ذات معني لتظهر الثقافة الخاصة بالمجتمع مثل المكونات الهندسية PHYSICAL GEOMETRY والأحداث والتفاعلات والمعني
 - التكوين الهندسي الفيزيقي ليس هو الهدف الجمالي فقط ولكن جملة من الأحداث المصاحبة لهذا التكوين هي التي تعطي القيمة الحقيقية والتميز الثقافي هو صياغة النسيج الإحداث لتعطي القيمة المتوافقة مع المجتمع الذي يستخدم التكوين الفيزيقي.

٣/١ تساؤلات وفرضية البحث والمنهجية المتبعة

هل هذا النموذج (المجاورة السكنية) تناسب متطلبات نسيج المجتمع المحلي الآن؟ هل نحن نستخدم أفضل نموذج مناسب لنا؟ أم من الأفضل البحث عن نماذج أخرى؟

للإجابة على هذه التساؤلات يفترض البحث أن كل نموذج (MODEL) له مكونات (COMPONENTS) ترتبط من خلال خريطة مثالية (BEST MAP) قد تكون مناسبة أحياناً وغير مناسبة في أحياناً أخرى.

ويدرس البحث توافق نظرية المجاورة السكنية مع طبيعة نسيج البناء في المنطقة العربية الحديث من خلال منهج تحليلي استنتاجي. فنظرية المجاورة نموذج يعني بمنطقة ذات خصائص "نموذجية" مثل A_1 . A_2 . ويمكن أن تختلف طبيعة منطقة الدراسة ذات الخصائص "التطبيقية" مثل B_1 . B_2 . وبالتالي يدرس البحث مدى ارتباط خصائص التطبيق مع خصائص النموذج مثل A_1 B_1 . A_2 B_2 . وهكذا لاستنتاج مدى توافق النموذج بصورة أفضل مع التطبيق، مع عدم التعرض لمدى تناقص خصائص المجاورة داخلياً A_1 . A_2 ، أو مدى التناقص في خصائص النسيج B_1 . B_2 .

٢ تكوين المجاورة السكنية (المبادئ النظرية)

١/٢ المجاورة السكنية كنموذج تخطيطي

المجاورة السكنية هي منطقة سكنية محددة بعدد من المساكن مخدومة بمجموعة من الخدمات الأساسية – وخاصة الدراسة الأساسية، وهي تهدف إلى إيجاد بيئة صحية وأمنه، وتكون للسكان البيئة الاجتماعية الملائمة. وتعتبر المجاورة هي الوحدة التخطيطية الأساسية للتخطيط العمراني أو الوحدة المديولية التكرارية، وتكون منفصلة عن الاستخدامات الخارجية أو الفواصل الطبيعية (BRIAN 2001) وأيضاً يحدد لها الوظائف وشبكة الطرق المناسبة وعدد السكان يتدرج بين ٥ آلاف و ١٠ آلاف نسمة. واتفقت أغلب المراجع الحديثة على وجود ثمان أو تسع مبادئ تكون متوفرة في المجاورة (٤ مبادئ أساسية – ٤ مبادئ عامة) يمكن إيجازها فيما يلي.

٢/٢ المبادئ الأساسية لتكوين المجاورة السكنية

حددت أغلب المراجع ٤ مبادئ أساسية وهي أن تكون المجاورة متضامنة مكثفة، وتختلط بها بعض الاستخدامات، وذات نظام حركة متعددة، وأنها تستجيب للظروف البيئية والثقافية.

١/٢/٢ نموذج النسيج المدمج

النموذج المدمج يكون مناسب للاستخدام (BRIAN 2001) من حيث مقياس وحركة ونسب الفراغات، وحتى تكون مناسبة لحركة مشاة أكثر وأيضاً نسب الفراغات (ارتفاع المباني بالنسبة لعروض الطرق). للاستفادة من مساحات الأرض المتاحة والتكلفة الأقل في تقليل تكلفة الإمدادات أو الشبكات الأساسية. ويساعد الاندماج على زيادة التكامل بين السكان وزيادة الارتباط الاجتماعي والتالف بينهم، وكذلك يساعد تحديد الموقع على تأكيد المركز ويشعر بتركيز الاستخدامات بها أكثر.

٢/٢/٢ اختلاط الاستخدامات

تحتوي المجاورة على مجموعة من الأنشطة الملائمة للسكان غير الأنشطة السكنية، ويمكن الحركة بين هذه الأنشطة للمشاة. ويمثل مركز الخدمات بؤرة أو نقطة الاهتمام التي تميز المجتمع، وتختلط به أيضاً أنواع الإسكان المختلفة والمتنوعة في الحجم والكثافة. ويحدد دورفين (DORVEN 2002) أن تكون لكل مجاورة وظيفة مدنية أو ذات اتصال بالأنشطة التي تخدم باقي المدينة.

٣/٢/٢ تعدد وسائل الحركة والنقل

تعتمد المجاورة على نظام الحركة الداخلية وهو نظام متعدد الوسائل يعطي فرصة لحركة المشاة أو الدراجات والسيارات. ونظام الحركة الآمنة الملائمة بين أجزاء المجاورة يفضل أن يكون مغلق ولا يسمح بالمرور العابر ولكن يعطي الأولوية للمشاة، وأن تكون بها السيارات بسرعة محدودة.

٤/٢/٢ الاستجابة للمعطيات البيئية والثقافية

تتلائم المجاورة مع البيئة التي تخطط بها لتستجيب للطابع العمراني والمعماري الخاص بالمجتمع، ولتكون متواصلة ومندمجة مع البيئة المحيطة بها (VICTOR 2001)، ولتكون ذات ارتباط بالفراغات العامة أو بالحدائق أو المباني الترفيهية والخدمات المجتمعية.

٣/٢ المبادئ العامة لتكوين المجاورة

أضافت بعض المراجع المبادئ العامة وهي مبادئ شمولية والبعض الآخر يدخل في تفاصيل تذكر منها الآتي:

١/٣/٢ ارتباط بالمخطط العام للمدينة

ترتبط المجاورة السكنية بالمدينة عن طريق المخطط العام، وهي تراعي نظام شبكة من الفراغات المفتوحة الخاصة بباقي المدينة.

٢/٣/٢ حجز مواقع للأنشطة الوظيفية

تحجز المجاورة بعض المناطق للأنشطة المستقبلية أو الخدمات العامة التي تخدم باقي المدينة وليس داخل حدود المجاورة فقط، وهي توضح رمزية دور المجاورة بالمدينة والمناطق المفتوحة أو الخضراء لابد أن تكون ذات نظرة شمولية وتخدم ليس فقط المنطقة ولكن كامل المدينة.

٣/٣/٢ صفات التمييز البصري

تحتوي المجاورة على تنوعات في التكوينات العمرانية والفراغات والحدائق تؤدي إلى غناء التكوين البصري للمناطق السكنية، تراعي صفات الواجهات أو الطابع العام الذي يعطي انطباع جماعي للفراغات وخاصة على الشوارع الرئيسية ذات تصميم عمراني للممرات.

٤/٣/٢ صفات التلوث السكني

ترتبط المباني بالمجاورة عن طريق مجموعات من البلوكات (CLUSTER) ذات ارتباط داخلي أكثر من الارتباط الخارجي.. البلوك السكني لابد أن يكون صغير ويعكس مدي تركيز الأنشطة بشكل واضح.. تذهب بعض المراجع إلى حد تحديد النظام الشبكي لتلائم لنظام الشوارع والذي يعطي زيادة الترابط.

٤/٢ خلاصة تكوين المجاورة السكنية

تكوين المجاورة والصفات التي أطلقت على خصائصها يحدث بينها بعض التكرار أو التداخل بين السمات، والبعض الآخر من هذه الخصائص يكون شمولياً ومجرد والآخر يكون أكثر تفصيلاً. وسوف نتناول أهم هذه السمات والخصائص تكوين المجاورة في محاولتنا للوصول لأهم هذه الخصائص.

١/٤/٢ خصائص المجاورة والتداخل فيها (جدول ١)

تتكرر وتتداخل معاني بعض الخصائص مثل خاصية التضام وخاصية المقياس الإنساني، وخاصية محدودية الموقع، وخاصية خلط الاستخدامات وخاصية التنوع بين أنواع الإسكان، وخاصية مراعاة الاتصال الداخلي أو ترابط الطرق واستخدام محاور الشبكة لربط أجزاء المجاورة.

جدول (١) خصائص المجاورة السكنية والتداخلات بينها

الخصائص الأساسية	الخصائص الفرعية	دلالات أخرى
١- تخطيط متضام COMPACT- تخطيط يراعي المقياس الإنساني HUMAN SCALE	- محددة الموقع LIMITED SITE - تركيز الاستخدام INTENSITY of USES - حركة للمشاة PEDESTRIAN	- مساحة محدودة الكثافة LIMITED AREA DENSTY
٢- خلط الاستخدامات MIXED UES - خلط أنواع فئات الإسكان MIXED HOUSING	- نماذج سكنية مختلفة VARITY of HOUSING TYPES	- خدمات وأنشطة
٣- تخطيط يراعي الحركة الداخلية INTER-CONNECTED (STREETS)	- نظام حركة شبكي GIRID FORM - مركز خدمات داخلي واضح	- شبكة الحركة
٤- يخدم الخلفية التاريخية - المحافظة على البيئة الطبيعية HISTORICAL & VISUAL CHARACTERISTICS	- فراغات داخلية متنوعة - وجهات جمالية - يساعد على الترابط الاجتماعي SOCIAL INTERACTION	- التداخل بين الطبيعة والسكن
٥- مرتبط بالمخطط الشامل CONSISTENT WITH CITY PLANNING	- يراعي المدخل الشمولي COMPREHNSIVE APPROACH	

٢/٤/٢ خصائص المجاورة الشمولية والتفصيلية

بعض الخصائص تتناقض فيما بينها من حيث التجريد والشمولية من جهة والتفصيلية من جهة أخرى. فمثلاً تتضمن المبادئ الشمولية التخطيط المتضام ومراعاة المقياس الإنساني والمحافظة على البيئة والطابع والارتباط بالمخطط الأشمل، بينما تشمل المبادئ التفصيلية المواقع المحددة وحركة المشاة السهلة واحترام الطابع التاريخي. أما الخصائص والمبادئ البيئية فيمكن تطبيقها على أي مخططات وهي أهداف عامة مجردة وشمولية وليست خاصة بالمجاورة ، ويفضل محايدة هذه الخصائص لأنها يمكن تطبيقها عند أي مستوى كما هو موضح فيما يلي:

- المحافظة على البيئة الطبيعية (أغلب المخططات تحاول هذا).
- المحافظة على القيم النظرية التاريخية (يصعب قياس هذا التغير على المستوى التخطيطي).
- الارتباط بالمخطط العمراني الأشمل (ليس هناك مخطط شامل دائماً).

٣/٤/٢ الخصائص الحاكمة في تكوين المجاورة السكنية

نوجز فيما يلي أهم الخصائص الحاكمة ونركز على الخصائص الممكن قياسها بقدر الإمكان.
أ- التخطيط المتضام والذي يراعي البعد الإنساني (الكثافة – المساحة) (COMPACT DEVELOPMENT).

- ب- خلط الاستخدامات بطريقة منطقية و خلط أنواع الإسكان (خلط فئات الدخل يؤدي تحديد الخدمات بداخلها) تخطط مع الحركة (MIXED USES).
- ج- الترابط الداخلي للحركة بين أجزاء المجاورة لضمان الحركة الآمنة (الحركة للمشاة – سيارات متصلة – الاستخدام الداخلي).

٣ اختلاف تكوين المجاورة عن التطبيق بمدينة أبو ظبي

مما سبق يتم تحديد ٣ علاقات هامة لتأكيد تكوين المجاورة وهي الكثافة، خلط فئات الدخل وتوفير الخدمات لتكون داخل المجاورة السكنية فيما يلي يتم تحليل هذه العوامل وعلاقتها بمدينة أبو ظبي كمثال.

١/٣ خلط الفئات المختلفة داخل المجاورة

١/١/٣ المبادئ التي تحكم علاقة فئات الدخل داخل المجاورة السكنية

- تعدد الفئات ذات الدخل المختلف تؤدي إلى تنوع في الوحدات التخطيطية.
- تعدد الفئات ينوع في اختيارات الخدمات المطلوبة ويوضح هذه الفئات.
- وتتبع أيضاً على نوعية ومعدلات تردد الاستخدام للخدمات.
- الاتصال عن طريق المشاة والالتقاء بين السكان يزيد التفاعل.
- خلط مستويات الدخل المختلفة تساعد على المدمج من خلال التعامل اليومي وهو يؤدي إلى زيادة الترابط الاجتماعي وزيادة الشخصية المحلية.
- التقليل ما أمكن في العزل الاجتماعي يعمل على زيادة التفاعل.
- النشاط التجاري والاقتصادي مما يحسن في أداء السوق بشكل واضح.
- زيادة العزل الاجتماعي ينعكس على التصرفات الاجتماعية والاتصال الاجتماعي وله وحدة على مستوى الانتماء الاجتماعي.

٢/١/٣ صعوبة خلط فئات الدخل المختلف داخل المجاورة في الخليج العربي

- زيادة الدخل في الفترة الأخيرة جعل الهوة متسعة بين ذوي الدخل والفئات العرقية مما صعب إمكانية خلط الفئات المختلفة (هناك هوة واضحة بين الدخول والفئات الاجتماعية).
- ارتباط المجتمع على مستوى الإقليم والمدن الكبرى عن طريق الارتباط العائلي على مستوى الإقليم وليس على المستوى المحلي.
- المدن تجمع بين الأسر الممتدة والأسر المستقلة بالإضافة إلى أسلوب الحياة الذي يؤكد الفصل الاجتماعي.
- توزيع مسطحات الأراضي المتساوية والكبيرة أكد الفصل مع استخدام السيارة التي ساعدت أكثر على زيادة العزل.

٢/٣ زيادة الكثافة بالمجاورة بمدينة أبو ظبي

١/٢/٣ المبادئ التي تحكم الكثافة السكنية بالمجاورة

- زيادة الكثافة تعيد في اقتصاديات المشروعات وأيضاً توفر في اقتصاديات النقل الداخلي والخارجي.
- زيادة الترابط الاجتماعي عن طريق حيوية الفراغات وتحسين أداء الخدمات.
- الفروق بين الكثافة العامة والكثافة الخاصة تعطي المرونة التخطيطية داخل المخططات العامة للمناطق.
- تظهر المشاكل ليس في زيادة الكثافة ولكن في زيادة معدل التزاحم (معدل استخدام الأشخاص في الغرفة الواحدة).

٢/٢/٣ صعوبة زيادة الكثافة داخل المجاورة في الخليج العربي

- زيادة الموارد الدولة في الفترة الأخيرة أدت إلى إهمال دراسة اقتصاديات المشروعات.
- نمط الحياة الاجتماعية ذات الأسرة الممتدة أدى إلى توزيع الأراضي الكبيرة وأدى إلى زيادة العزل الاجتماعي عن طريق المحيط المباشرة داخل المدن.
- توزيع الأراضي بمسطحات متساوية أهدر الأراضي وقلل الكثافة مما أثر على توزيع الخدمات في الضواحي وأدى لزيادة الاعتماد على الخدمات المركزية (المدارس مثلاً).

٣/٣ علاقة الخدمات بالمجاورة بمدينة أبو ظبي

١/٣/٣ المبادئ التي تحكم علاقة الخدمات بالمجاورة السكنية

- الأساس في توزيع خدمات المجاورة أن تكون يومية أو أسبوعية في نطاقات مقبولة للمشاة والسيارات.
- الخدمات تساعد على زيادة التفاعل الاجتماعي ، ولكن الكثافة الأقل تعني خدمات أقل.
- الكثافة الأقل تعني خدمات ذات تكلفة أعلى وتكلفة صيانة عالية وقلة الموارد والعوائد.
- الحالة الاجتماعية والاقتصادية تؤثر على استخدام الخدمات ووسيلة الانتقال.
- نوعية الخدمات ومستوى التردد تؤثر على توزيع بعض الخدمات بشكل كبير مثل (المسجد في المجتمع الإسلامي الذي يتطلب التردد والقرب من السكن).

٢/٣/٣ صعوبة تداخل الخدمات مع المجاورة في الخليج العربي

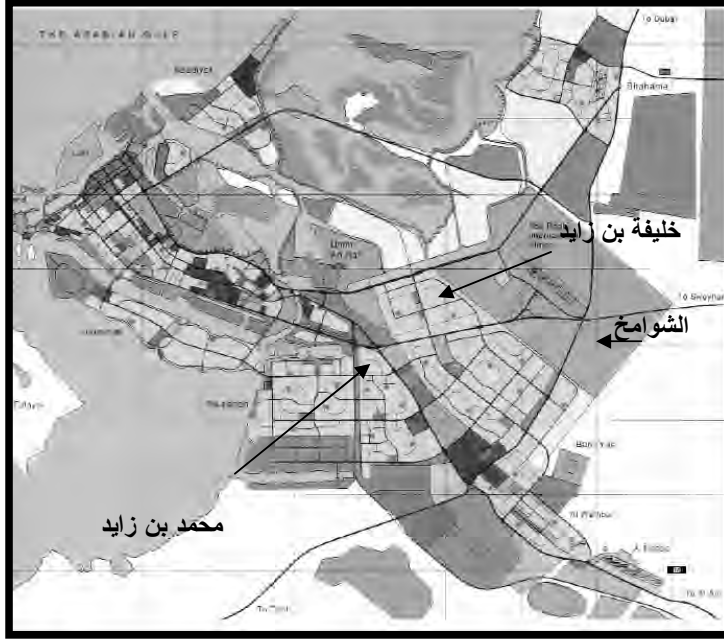
- امتداد المجاورة وتباعد الخدمات و صعوبة المناخ في منطقة الخليج العربي ساعد على استخدام السيارة.
- عدم توافر الكثافة الملائمة انعكس على نوعية ومستوى الخدمات وأدى إلى الاعتماد على الخدمات المركزية.

٤/٣ خلاصة صعوبات تطبيق المبادئ للمجاورة بالخليج العربي

يوضح شكل (١) وجدول (٢) صعوبات تطبيق المبادئ للمجاورة بالخليج العربي بالتطبيق على مدينة أبو ظبي.

جدول (٢) صعوبات تطبيق المبادئ للمجاورة بالخليج العربي

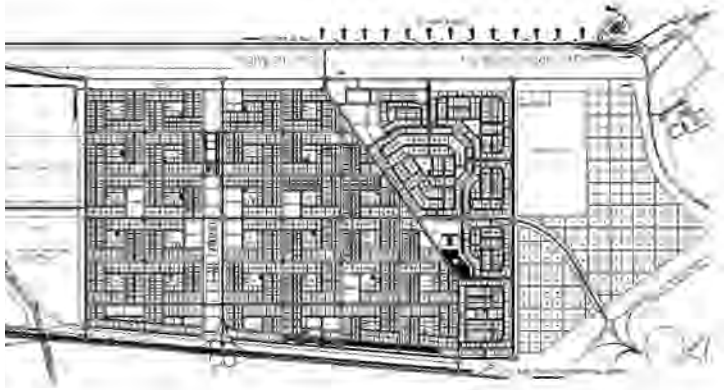
صعوبة تطبيقها بالخليج العربي (مثال مدينة أبو ظبي)	المبادئ الحاكمة للمجاورة السكنية
<ul style="list-style-type: none"> - زيادة الدخل أدت إلى اتساع الهوة الاقتصادية بين الفئات - ارتباط المجتمع على المستوى الإقليمي أكثر من المستوى المحلي - المدن تجمع بين الأسر الممتدة والأسر المستقلة - توزيع المسطحات السكنية الكبيرة ساعدت على زيادة الفصل على المستوى المحلي 	<ul style="list-style-type: none"> - تعدد الفئات تؤدي إلى تنوع الوحدات التخطيطية - خلط مستويات الدخل يساعد على الدمج الاجتماعي من خلال التعامل اليومي - تعدد الفئات يؤدي إلى تنوع الخدمات المطلوبة وخدمتها بشكل أفضل
<ul style="list-style-type: none"> - زيادة موارد الدولة أدت إلى إهمال اقتصاديات المشروع - نمط الحياة الاجتماعية للأسر الممتدة أدى إلى توزيع أراضي كبيرة وأدى إلى زيادة العزل الاجتماعي عن المحيط المباشر - توزيع الأراضي بمسطحات متساوية إهدار أراضي تلك الكثافة مما أثر على الخدمات في الضواحي وأدت لزيادة الاعتماد على الخدمات البعيدة (المدارس) 	<ul style="list-style-type: none"> - زيادة الكثافة تفيد في اقتصاديات المشروعات واقتصاديات النقل - زيادة الترابط الاجتماعي عن طريق حيوية الفراغات وتحسين أداء الخدمات - الفروق بين الكثافة العامة والكثافة الخاصة تعطي مرونة تخطيطية داخل المخطط العام - تظهر المشاكل من الكثافة عن زيادة التزامم (معدل استخدام الخدمة الواحدة)
<ul style="list-style-type: none"> - امتداد المجاورة وتباعد الخدمات ساعد أكثر على الاعتماد على السيارة - عدم توافر الكثافة انعكس على توفير الخدمات ذات المستوى الجيد (المدارس) - صعوبة المناخ في منطقة الخليج أدت إلى استخدام السيارة بشكل مستمر 	<ul style="list-style-type: none"> - خدمات المجاورة اليومية والأسبوعية عن طريق نطاق مقبول للاستخدام المشاة - الخدمات تساعد على زيادة الالتقاء الاجتماعي .. ولكن الكثافة الأقل تعني خدمات أقل. - الكثافة الأقل تعني خدمات أقل وتكلفة صيانة وقلة العوائد - الحالة الاجتماعية والاقتصادية تؤثر على استخدام الخدمات ووسيلة الانتقال - نوعية الخدمات ومستوى التردد تؤثر بشكل كبير على التوزيع (المسجد في المجتمع الإسلامي)



شكل (١)
إقليم مدينة أبو ظبي الكبرى

إقليم مدينة أبو ظبي الكبرى

موضح عليه مدينة خليفة
ومدينة محمد بن زايد
ومدينة الشوامخ
- إسكان موطنين ١,٥ وحدة/الهكتار
- المجاورة ٧٠٠ هكتار
-عكس المرجعية النظرية

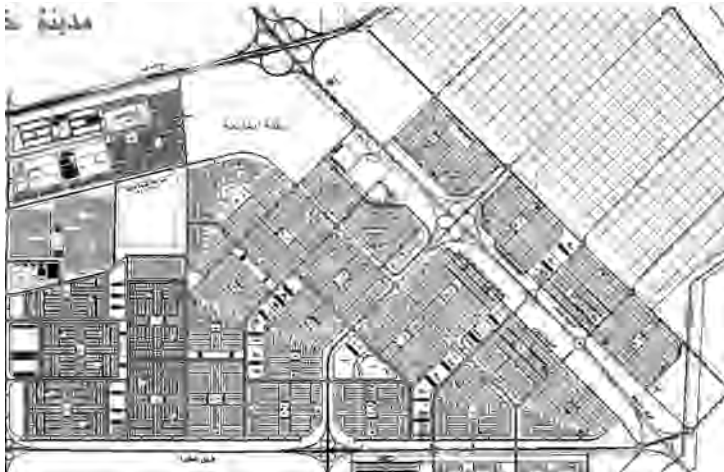


مدينة خليفة بن زايد

مساحات قطع الأراضي
(٣٠*٣٠متر) وأيضا (٤٥*٤٥
متر) وعروض طرق حوالي ٣٠
مترا

عدم توافر الكثافة المناسبة لقيام
الخدمات المجتمعية - (٢ وحدة في
الهكتار)

عدم الالتقاء أو الارتباط بين
السكان



مدينة الشوامخ

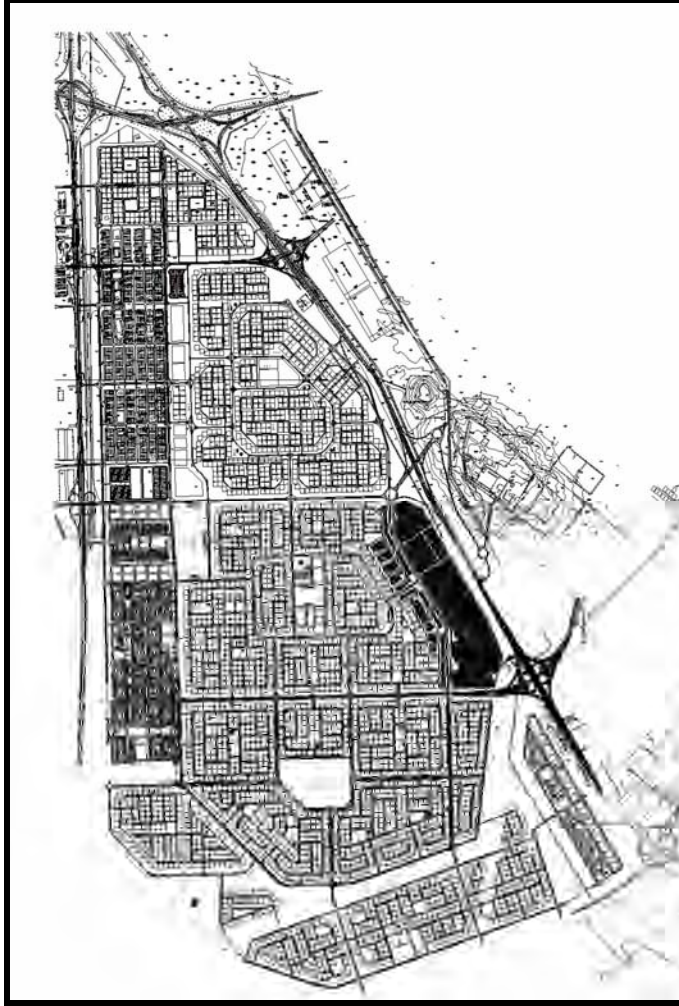
مساحات قطع الأراضي (٤٥*٤٥
متر)

وعروض طرق حوالي ٤٧ مترا

(٢,١ وحدة في الهكتار)
مما أدى إلى اتساع المساحات
المخصصة للمجاورات والأحياء.

عدم وجود فكرة حركة المشاة أو
الوصول إلى الخدمات إلا عن
طريق السيارات.

تابع شكل (١)



مدينة محمد بن زايد

تتراوح المساحات قطع الأراضي
(٦٠*٦٠ متر) وأيضاً (٤٥*٤٥
متر) وعروض طرق حوالي ٣٠
متراً إلا أن كبر المساحات أدت
إلى عدم توافر الكثافة المناسبة
لقيام الخدمات المجتمعية.

قطع الأراضي الكبيرة واستخدام
السيارة أدى إلى عزل الوحدات
وعدم واقعية فكرة المجاورة

٤ خلاصة العوامل التي تؤدي إلى اختلاف نظرية المجاورة على التطبيق بمنطقة الخليج

هناك مجموعتين من العوامل التي تؤدي إلى اختلاف هذه النظرية عن التطبيق مثل عوامل عامة مثل الخلفية التاريخية والبعد الاقتصادي والسياسية بالمنطقة ثم العوامل العمرانية، وهي عوامل ذات ترابط مثل الكثافة التي تؤدي إلى التأثير على توزيع الخدمات مما يؤدي أيضاً إلى التأثير الواضح على الحركة والطرق ثم التكوين العام للمجاورة السكنية، ونوجز فيما يلي هذه العوامل:

١/٤ العوامل العامة التي تؤدي إلى اختلاف نظرية المجاورة عن التطبيق

١/١/٤ عوامل وقرارات سياسية

طبيعة الخلفية الاجتماعية والتاريخية المنتشرة في منطقة الخليج، ثم ظهور الإمكانيات التي أدت إلى بحبوحة العيش في ظل إمكانيات غير محددة مع قلة العدد النسبي للسكان بالنسبة للمساحة، وارتباط المدن الخليجية (العين - أبو ظبي) واحترام الخصوصية بالإضافة إلى صعوبة المناخ لفترة زمنية خلال العام.

٢/١/٤ طبيعة التكوين الاجتماعي

الانتشار والحراك السكاني بين المناطق داخل الإمارات والعديد من الأسر تعيش متنقلة بين أبو ظبي والعين - أو دبي والشارقة وأيضاً توزيع الأسر بناء على مجتمعاتها القبلية، بالإضافة إلى وجود فواصل بين الفئات الاجتماعية والعرقية كما أن هناك أكثر من فئة اختلافية (مواطن - وافد).

٣/١/٤ الواقع الاقتصادي الجديد

الواقع الاقتصادي الجديد وظهور إمكانيات اقتصادية غير محددة بالإضافة إلى زيادة الملكية الفردية الخاصة، وتضاعف الدخل القومي في فترة زمنية قصيرة نسبياً، مما يؤثر بالتالي على نوعية وكمية الخدمات المطلوبة لأنواع الفئات الاقتصادية المختلفة. ارتباط زيادة الدخل بالفئات الاجتماعية وانعكاس هذا على مساحة الأراضي الممنوحة للسكان أو للمجموعات العرقية المختلفة أنعكس على المساحة الإجمالية للمجاورة السكنية.

٢/٤ العوامل العمرانية في اختلاف النظرية عن التطبيق

نوجز هذه العوامل وهي تتراوح بين الكثافة وتوزيع الخدمات وتأثير هذا على الحركة والطرق:

١/٢/٤ عوامل الكثافة العمرانية

انعكس نماذج الضواحي الأمريكية على منطقة الخليج العربي مما يعكس من صورة انتشر في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، مما شجع على انتشار هذه الفكرة توفر الأراضي والإمكانيات يتوسط كثافة الوحدات على الهكتار حوالي (٤ على الهكتار) في حين المتوسطات الأمريكية الآن حوالي (٨-١٠ على الهكتار). تحديد مساحة القطع الأراضي مبدئياً يؤثر على إجمالي مساحة المجاورة السكنية المطلوبة لعدد ٥ آلاف نسمة على الأقل وهي تنعكس على مسافات السير في تقليل الكثافة بهذا الحد صعب في الوصول إلى الخدمات إلا باستخدام السيارات.

٢/٢/٤ عوامل الخدمات المجتمعية

توزيع الدخول تؤثر على نوعية الخدمات المطلوبة وعلي أسعار توفر هذه الخدمات كما أن هناك صعوبة في توزيع هذه الخدمات وعدم كفاءة في عمل هذه الخدمات في ظل الكثافات الدنيا. الانتشار المبالغ فيه أدى إلى سوء توزيع الخدمات وتداخل خدمات المجاورة مع خدمات الحي السكني مما جعل النظام المتبع غير واضح. كفاءة ونوعية معطي الخدمات (مثل المدارس) أدت إلى خلل في توزيع الحركة، نوعية الخدمات تتحسن بشكل واضح عند زيادة الكثافة ووجود طلب متصاعد وتنافس تفضيلي.

٣/٢/٤ عوامل الحركة والطرق

زيادة مساحة المجاورات يزيد في الاستخدام اليومي للسيارات، بالإضافة إلى صعوبة الحركة لمسافات طويلة للمشاة في ظل المناخ الحار القاسي. كما أن صياغة المجتمع بالشكل الراهن المنتشر صعبت أيضاً من الحركة بدون استخدام السيارات وجعلت النظام الشبكي أو المحاور للطرق التي تقع عليها الخدمات أكثر ملائمة للاستخدام مع السيارات.

٣/٤ خلاصة الاختلاف لنظرية المجاورة السكنية عن التطبيق

نوجز فيما يلي ملخص الاختلاف في الجدول التالية:

جدول (٣) اختلاف النظرية عن التطبيق بالنسبة للمحتوي العام

١/١/٤ عوامل عامة	الخلفية التاريخية والاجتماعية	احترام خصوصية الفروق	التألق بالنموذج الأمريكي	مناخ حار قاسي
٢/١/٤ عوامل اجتماعية	قلة عدد السكان والارتباط بالمناطق المتسعة	تفضيل الانتشار والحراك	هناك أكثر من مجموعتين عرقيتين على الأقل	عدم إمكانية خلط أو دمج الفئات ذات الفواصل
٣/١/٤ عوامل اقتصادية	الإمكانيات الخليجية الغير محدودة	زيادة الملكية والمنح الفردية	زيادة الدخل تؤثر على مساحة الأراضي الممنوحة	استخدام السيارات الخاصة

جدول (٤) اختلاف النظرية هن التطبيق بالنسبة للمحتوي العمراني

١/٢/٤	الأراضي الممنوحة بمساحات محددة مسبقا	تحديد المساحة مبدئيا يؤثر على مساحة الموارد السكنية	كثافة عدد الوحدات (٤ على الهكتار) (عالميا ٨ على الهكتار)	تقليل الكثافة تزيد المساحة وتزيد استخدام السيارة
٢/٢/٤	زيادة الدخل تؤثر على نمط ونوعية الخدمات المجتمعية	تقليل الكثافة يصعب في توزيع الخدمات الملائمة	خدمات الصغيرة موزعة عشوائياً	مداخل بين الخدمات المجاورة وخدمات - لعدم وجود نظام واضح
٣/٢/٤	زيادة المساحة يزيد من ضرورة استخدام السيارة	صعوبة المشي في المناخ الحار القاسي	صياغة المجتمع بشكل الحالي يصعب الحركة بدون سيارة	النظام الشبكي أو المحوري ملائم للخدمات

مما سبق يتضح صعوبة تطبيق فكرة المجاورة السكنية في منطقة الخليج العربي (خاصة أبو ظبي) فتوزيع المساكن مع مجموعة من الخدمات ومراعاة الاستخدام الأكثر للسيارة جعل تكوين المجاورة أقرب ما يكون تخطيط شبكي ومحوري موزعة عليه المساكن والخدمات بشكل متناثرة.

٥ التوصيات والدراسات المستقبلية

مما سبق توضع عدة توصيات تؤخذ في الاعتبار عند مراجعة فكرة المجاورة السكنية وتطبيقها بمنطقة الخليج العربي، التوصيات تكون خاصة بمعالجة الوضع الراهن للمناطق السكنية الحالية ثم توصيات خاصة بالمخططات الجديدة لتخطيط المناطق السكنية ويلي ذلك التوصية بعدة دراسات مستقبلية.

١/٥ معالجة الوضع الراهن

مراجعة الوضع الراهن للمناطق السكنية التي خطت على أساس المجاورة السكنية، وهي كانت قاعدة لتوزيع المناطق السكنية ولكن المطبق لم يتبع كل القواعد المطلوبة فنتج مناطق سكنية يجب مراجعة الخدمات اللازمة لها وتهيئة المجموعات السكنية لتكون أكثر ملائمة لخدمة السكان.

٢/٥ حلول بديلة أكثر ملائمة

يجب أن تخطط المناطق السكنية بناء على أفكار أخرى مثل المحاور السكنية وهي توزيع المجموعات السكنية على هيئة محاور ومرتبطة عن طريق مجموعات في الخدمات على نفس المحاور. البديل الثاني هو تخطيط شبكي للمناطق السكنية على شكل مجموعات سكنية (CLUSTER) وتوزيع الخدمات على مستوى المجموعة أو مستوى الحي السكني.

٣/٥ الدراسات المستقبلية الخاصة بهذا المجال

- دراسة أساليب معالجة المناطق السكنية المتناثرة على حدود المدن (مباني الوضع الراهن).
- دراسة توزيع الخدمات المجتمعية لتكون أكثر ملائمة للمناطق السكنية ولطبيعة أسلوب معيشة السكان.
- دراسة أساليب تهيئة المناطق السكنية لتكون أكثر ملائمة للمشاة أو استخدام الوسائل الأخرى غير السيارات.

- Alexander, Christopher, and Sara Ishikawa, *A Pattern Language*, New York, 1977
- Chapman, David, *Creating Neighborhoods and Places in the Built Environment*, New Society Publishers, London, 1998
- Hinshaw, M., *Re-zone or de-zone, sometimes it makes sense to start from scratch*, urpl.wisc.edu/people/ohm/tndord.pdf, 2000
- Ohm, Brian W., *A Model of Traditional Neighborhood Development*, New Jersey: John Wiley & Sons, 2001
- Palter-zyberk, Duany et al., *Congress for New Neighborhood*, Congress for the New Urbanism, Miami, 2001
- Talen, E., *Sense of Community and Neighborhood Form*, Yale University Press, 1999.
- Tu, C. C. and Eppli M. J., *Valuing of New Urbanism*, Urban Land Institute, New York, 1999
- Wane, Dick, *Five Critical Questions in Process Improvement*, Morrow & Company, New York, 2002.
- Western Australia State, *Livable Neighborhood (Best Practices in Housing)*, International Marine/Ragged Mountain Press, London, 2000
- Yousry, Ahmed M., *The validity of neighborhood unit in Egypt*, Master Thesis in City Planning, Cairo University, 1986

دور الاقتصاد المعرفي في التنمية المستدامة للمدن دراسة حالة: مدينة بورسعيد – جمهورية مصر العربية

د. محمود فؤاد محمود
كلية الهندسة – جامعة قناة السويس

ملخص البحث

لقد أدى التطور المتنامي في تقنيات المعلومات والاتصالات إلى تطور مواز في جميع الأنشطة الإنسانية. ولم يكن مفهوم المدينة ككيان حي ببعيد عن هذا التطور مما أتاح الفرصة بدوره إلى ظهور مفاهيم المدن الإلكترونية والرقمية والمعرفية. وتعتمد طموحات المدن في تحدي النقص المعرفي وعبور الفجوة الرقمية ومحاولات إنشاء مجتمعات المعرفة Knowledge Communities التي تركز على أن المساهمة في إبداع مستقبل الكيان الإنساني ومستقبل البشرية هو ركيزة التطور في الاقتصاد المعتمد على المعرفة "Knowledge economy".

ويتناول البحث التعرف على الإطار العام لإقتصاد المعرفة من مفاهيم وخصائص ومؤشرات، مع عرض نموذج لتجربة فنلندا الرائدة في مجال الإقتصاد المعرفي، ثم إستعراض مقومات مدينة بورسعيد، وتحليلها وأهم المؤشرات لجاذبية إعتدال المدينة على الإقتصاد المعرفي، وكيفية الإفادة من دور الإقتصاد المعرفي في التنمية المستدامة لمدينة بورسعيد بعد قرار إلغاء المدينة الحرة وذلك بالبدء في تأهيل المدينة للإقتصاد المعرفي من خلال إعادة صياغة منظومة إقتصاديات المدينة بما يسمح بتعدد وتنوع الأنشطة الإقتصادية الدافعة للنمو، وتحقيق ميزة تنافسية لمدينة بورسعيد بإعتدالها ونمط حياتها إعتدالاً كبيراً على تكنولوجيا المعلومات (Information & communications technologies)، وتحويلها إلى مركز تجارى ومالى عالمي يركز على مشروعات إنتاجية تصديرية توسع من نطاق التبادل التجارى مع العالم الخارجى وتنشط تجارة الترانزيت من خلال رؤية مستقبلية إستراتيجية التنمية المستدامة لمدينة بورسعيد تعتمد على محاور رئيسة للتحويل نحو الإقتصاد المعرفي في إطار خطة عمل مؤسسية.

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد المعرفي - التنمية المستدامة - المدن المعرفية - التخطيط الإستراتيجي - مدينة بورسعيد

مقدمة

يتم قرار التوزيع المكاني للأنشطة الإقتصادية للشركات الكونية على أساس إستغلال الموارد الإقتصادية المحلية وسهولة الوصول إلى الأسواق بجانب إمكانية الإتصال بها بكفاءة، وينتهي القرار بإختيار مدينة بعينها كموقع يضم العملية الإنتاجية المراد وضعها في هذا المكان. وعلى ذلك فإن تفاعل هذه المدينة المختارة يصبح مباشراً بالعالم الخارجى دون المرور بباقي المدن بأقاليمها أو بدولتها. والإقتصاد المعرفي ليس هدفاً ولكنه وسيلة، وهو أحد مفردات التكنولوجيا الحديثة التي دخلت كافة مجالات الحياة في هذا العصر.

لقد ظلت مدينة بورسعيد – وعلى مدى ربع قرن أو يزيد منذ صدور التشريعات بتحويلها إلى منطقة حرة تعتمد على نشاط إقتصادى واحد هو النشاط التجارى كمصدر رئيسياً للتشغيل والدخل لأبناء المحافظة. حيث يعتمد قوامها الإقتصادى على استيراد السلع الاستهلاكية (خاصة الملابس الجاهزة والأقمشة) لتسويقها لزوار المدينة أو للمحافظات الأخرى. إلا أنه صدر القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ بإلغاء العمل بنظام المنطقة الحرة، مع إعطاء مهلة خمس سنوات - كفترة إنتقالية - يتم خلالها تقليص النشاط الإستيرادى للمدينة تدريجياً. وكان لقرار إلغاء المدينة الحرة (تمديد المهلة حتى عام ٢٠١٢) الذى تنتهى معه مرحلة إزدهار التجارة في بورسعيد المدينة الحرة التي إعتد أهلها عليها على مدى ٣٢ عاماً، وقد كان لصدور هذا القانون أثر كبير فى تناقص حاد فى الطلب السوقى وزيادة حجم البطالة مع كساد النشاط التجارى والخدمات المتصلة، وهو ما يعكس بدوره على حجم الاستثمارات الخاصة وعلى مستويات الدخل.

وتتمثل إشكالية البحث في أن النمو المستقبلي لمدينة بورسعيد يفرض تحديات قوية أمام صانعي السياسة الاقتصادية ومتخذى القرار حال إنتهاء المرحلة الإنتقالية لقرار إلغاء المدينة الحرة وزوال النشاط التجارى بالمدينة. وتتمثل فرضية البحث في إن الإستفادة من منظومة الإقتصاد المعرفى يمكن أن تسهم فى تحقيق ميزة تنافسية لمدينة بورسعيد أكثر كفاءة، وأفضل إستغلالاً للموارد المتاحة، لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة.

ويهدف البحث إلى إعادة صياغة منظومة إقتصاديات مدينة بورسعيد بما يسمح بتعدد وتنوع الأنشطة الإقتصادية الدافعة للنمو فى ظل تفعيل دور وأهمية الإقتصاد المعرفى لتحقيق ميزة تنافسية إقتصادية للمدينة من خلال تحويل المدينة إلى مركز تجارى ومالى عالمى يركز على مشروعات إنتاجية تصديرية توسع من نطاق التبادل التجارى مع العالم الخارجى وتنشط تجارة الترانزيت.

وتتمثل منهجية البحث فى تناوله من خلال ثلاث أجزاء أساسية هي:

- الجزء الأول: الإطار العام لإقتصاد المعرفة.
- الجزء الثانى: مقومات مدينة بورسعيد، وتشخيصها بإستخدام الإسلوب التحليلى SWOT وأهم المؤشرات لجاذبية إقتصاد المدينة على الإقتصاد المعرفى.
- الجزء الثالث: وضع رؤية مستقبلية إستراتيجية التنمية المستدامة لمدينة بورسعيد، تعتمد على محاور رئيسية للتحويل نحو الإقتصاد المعرفى فى إطار خطة عمل مؤسسية.

١ الإطار العام لإقتصاد المعرفة

١/١ مفاهيم ومصطلحات إقتصاد المعرفة

يعكس مصطلح "إقتصاد المعرفة" "Knowledge economy" (KE) الأهمية المتزايدة للمعرفة فى التنمية الإقتصادية. فعلى الرغم ما يطلق حول هذا المفهوم، فإن فكرة (KE) ليست جديدة لكون المعرفة وإستخدامها كانا دائما مكوناً مؤثراً فى النجاح الإقتصادى. ففي الحقيقة، أصبحت المعرفة الفاطرة الرئيسية للمنافسة والنجاح الإقتصادى، والقيمة المضافة الهائلة إلى الإنتاج الإقتصادى من خلال الزيادة فى معدل الإنتاج. وإن تطبيق كلتا التقنيات والأفكار الجديدة على شكل إختراعات وتطبيقات جديدة من المعرفة الحالية جلبا تغيير ثورى إلى كل الأسواق والقطاعات عملياً.^[١]

وليس من السهل أن نعرف أي مدن ناجحة فى إقتصاد المعرفة، لأن من الصعب تحديد من تكون أولاتكون ذات إقتصاد معرفى. ويمكن القول بأن كل الإقتصاد الرأسمالى يكون إقتصاد معرفى، فاليوم تحقق أنظمة الإنتاج عملياتها، على نحو متزايد وتأكيد على المعلومات كقيمة مضافة (ومثال ذلك: خدمات المواقع الإلكترونية، الثقافة الإلكترونية، تقنيات الإتصال والمعلومات (Information & communications Technologies) (ICT) ، والتي تعتمد على المعرفة كمدخل حاسم.^[٢]

ويوجد عدد من المفاهيم العامة للإقتصاد المعرفى (KE) سيتم تناولها.^[٣] فيمكن أن نقول إقتصاد المعرفة هو المكون من تجميع شركات حاسبات قوية وعقول متعلمة بشكل جيد جداً وذلك لإنتاج الثروة:

"واجهت المعرفة أهمية عظمى (بالمقارنة بالمصادر والرأسمال الطبيعى ومهارات العمل المنخفضة) ، وذلك بإختلاف سرعة إقتصاديات منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية "Organisation for Economic Co-Operation and Deveelopment" (OECD) لتتحرك نحو الإقتصاد المعرفى" (منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ١٩٩٦).

"الفكرة من أن المعرفة فاطرة الإقتصاد ليس فقط وصف لصناعات التقنية المتطورة. إنها تصف مجموعة المصادر الجديدة للميزة التنافسية التي يمكن أن تقدم إلى كل القطاعات، والشركات والمناطق، من الزراعة وحتى المتعلقة بالبرامج والتقنية الحيوية" (تقرير مقاييس جديدة لإقتصاد جديد بواسطة Charles Lead Beater، يونيو ١٩٩٩).

"يتزايد النجاح الإقتصادي المبني على الإفادة الفعالة للأصول المعنوية مثل المعرفة، والمهارات وإمكانية الإبتكار التي تمثل المصدر الرئيسي للميزة التنافسية. "الإقتصاد المعرفة" وتستخدم لوصف هذا الهيكل الإقتصادي الصاعد" (ESRC, 2005).

"إن مجتمع المعرفة مفهوم أكبر من أن يكون إلتزام متزايد نحو مجال البحوث والتنمية "Research & Development" (R&D). فهو يغطي كل سمات الإقتصاد المعاصر حيث المعرفة مكون داخل القيمة المضافة - من تصنيع التقنية المتطورة ICTs من خلال خدمات معرفية مكثفة إلى صناعات مبدعة بشكل علني مثل أجهزة الإعلام والهندسة المعمارية" (Kok, 2004)

باختصار "Knowledge economy" (KE) هو إقتصاد يخلق، وينشر، ويستخدم المعرفة لتحسين نموه ومنافسته. ومن المهم أن يكون الإقتصاد المعرفي مكون من مجموعة عناصر متزنة.

٢/١ أهمية إقتصاد المعرفة^[٤]

أصبح إقتصاد المعرفة هو الإقتصاد التي تسعى إليه الدول المتقدمة ليكون الإقتصاد السائد، ويعتمد إقتصاد المعرفة على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات كوسيط ومحفز وأداة للإبتكار ولكنها ليست العامل الأساسي للتغيير، ولكنها الأداة التي يستطيع بها رأس المال البشري أن يطور ويبتكر ويتميز.

ولقد بلغ حجم صناعة المعلومات في العالم عام ٢٠٠٠ أكثر من ثلاثة ترليون دولار، تمثل نصف الناتج القومي للدول الصناعية، وبلغ حجم السوق العالمية للخدمات المعلوماتية عام ٢٠٠٠ حوالي تريليون دولار. وفي الولايات المتحدة الأمريكية بلغ الإستثمار في مجال المعرفة (الإستثمار في الأبحاث والتطوير والتعليم العالي وتكنولوجيا المعلومات وبرمجياتها) عام ٢٠٠٢ حوالي ٦,٦% من الناتج المحلي الإجمالي بينما كان ٥,٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٤. وفي المملكة المتحدة بلغ الإستثمار في مجال المعرفة ٣,٧% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٢ وكان ٣,٥% من الناتج المحلي عام ١٩٩٤.

وقد زادت صادرات المملكة المتحدة من الخدمات في مجال المعرفة (مثل خدمات الأعمال والخدمات المالية والحاسبات والإتصالات والإعلام) من ٢٧,٣ بليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٧٥,٦ بليون دولار عام ٢٠٠٥، أي بزيادة أكبر من ١٠٠%. بينما زادت صادراتها من الخدمات الغير معرفية من ٢٣,٣ بليون دولار عام ١٩٩٥ - ٣٥,٥ بليون دولار عام ٢٠٠٥. وقد إرتفعت التجارة عبر الأنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية من ٤٣ مليار دولار في عام ١٩٩٨ إلى ١٣٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣، أما في بقية الدول المتقدمة إرتفعت التجارة عبر الأنترنت من ٤٥ مليار دولار في عام ١٩٩٨ لتصل إلى ٣٢٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣.

وبالنسبة للبحث العلمي والإبتكارات فنجد إن إنفاق الولايات المتحدة في هذا المجال يزيد على إنفاق الدول المتقدمة الأخرى مجتمعة، مما يساهم في جعل الإقتصاد الأمريكي الأكثر تطورا ودينامية في العالم، فقد بلغ إنفاق الدول الغربية في هذا المجال ٣٦٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠، وكانت حصة الولايات المتحدة منها ١٨٠ مليارا.

وبالنسبة للصناعات القائمة على المعرفة فبلغ إجمالي القيمة المضافة الناتجة عنها عام ٢٠٠٢ حوالي ٤٧,٨% في إيرلندا وبلغت حوالي ٤٣,١% في الولايات المتحدة وحوالي ٤٠,٧% في المملكة المتحدة. وقد بلغ مقدار التغيير في عدد العاملين في مجال صناعة المعلومات من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٥ حوالي ٢٠,٩% بالولايات المتحدة وحوالي ٢٣,٩% في الإتحاد الأوربي^[٥].

وفي عام ١٩٨٧ كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الإيرلندي يساوي ٦٩% من نظيره الأوربي، وفي عام ٢٠٠٣ بلغ ١٣٦%. وتراجعت البطالة في نفس الفترة من ١٧% إلى ٤%. وإنخفضت الديون الحكومية من ١١٢% من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٣%. وفي عقد التسعينات وصل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي إلى ٦,٩%. وأصبحت مركز التكنولوجيا أوروبيا وتمكنت من أن تكون مركز البرمجيات للمنطقة. وترجع المعجزة الأيرلندية بشكل أساسي إلى عاملين رئيسيين وهما: التعليم، الإستثمار الأجنبي.

ولقد ركزت سنغافورة على تحسين نوعية التعليم كمدخل للنمو الإقتصادي، فخصصت ٣% من الناتج المحلي الإجمالي لتطوير العملية التعليمية. وظهرت نتائج تحسين نوعية التعليم في إنتاجها المتميز من التكنولوجيا المتقدمة والتي بلغت ٦٣% من إجمالي صادراتها عام ٢٠٠٠.

٣/١ خصائص وفوائد الإقتصاد المعرفي

تستخدم منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) مصطلح "الإقتصاد المعرفي" Knowledge economy (KE) لشد الإنتباه إلى أهمية المعرفة في جميع الأنشطة الإقتصادية. ولقد تطور التعريف مركزاً على القطاعات الصناعية التي تعمل بإستخدامات تقنية عالية متضمنة خدمات مبنية على معرفة عالية. ويحسب (KE) الآن، في المتوسط، بنصف النشاط الإقتصادي غير الحكومي تقريباً في (OECD). وتتمثل الميزات الرئيسية للإقتصاد المعرفي (KE) في التالي: [١]

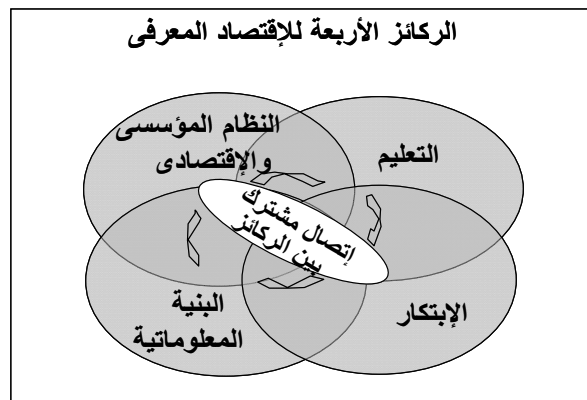
- إستثمار وتجارة أكثر في الحاجات المعنوية
- تأكيد أكثر على التعليم والتدريب
- إستثمارات أجنبية مباشرة كثيرة "Foreign Direct Investment" (FDI)
- إستثمارات كثيرة في مجال البحوث والتنمية (R&D).

ويمكن أن نرى التطور نحو إقتصاد المعرفة كإتجاه حتمي يؤثر على كل المدن. [٢] وهو له ميزتان ليستا جديدتين في حد ذاتهما، المعرفة والمعلومات اللذان تكونان المدخلات والمخرجات الرئيسية، وهناك سرعة إنتشار مستمرة في تزايد في العقد الأخير، فيكون إقتصاد المعرفة شبكة إقتصادية، لها قيمة عالية على العمل الحر والإبداع، وأخيراً، في عدد متزايد من بحوث القطاعات التقنية الحيوية، حيث يمثل "أمور حرجة". وقد جادل البعض بأن ظهور إقتصاد أساسه معرفة يمثل إنطلاقة رئيسية نتيجة لعدة فوائد تتضح معا في: [٣]

- إقتصاد جديد" يقدم مكاسب معدل إنتاجية لانهاى
- إقتصاد جديد" يقدم أسرع نمو غير تضخمي وأسواق للأسهم المالية الدائمة الصعود
- سمحت ثورة تقنية المعلومات والإتصال (ICT) للشركات لإستغلال المعرفة العلمية والتقنية لإعطائهم تفوق تنافسي لم يسبق له مثيل، فعلى سبيل المثال، خفض ومعالجة التكلفة للصفقات بشكل ثابت
- أوجد إقتصاد المعرفة الجديد تباعاً أشكال تنظيمية جديدة بين الشركات في علاقات تشابكية في التوظيف كما أصبح أكثر فأكثر عمالة المعرفة عمال حقيقية، مستقلون، أوبمهن حرة.

٤/١ الركائز الأساسية للإقتصاد المبني على المعرفة

عرف البنك الدولي أربعة أعمدة كركائز أساسية للإقتصاد المبني على المعرفة: النظام المؤسسي والإقتصادي "The Economic and institonal regime"، التعليم "Education"، الإبتكار "Innovattion" والبنية المعلوماتية "The information infrastructure" (شكل ١).



شكل (١) الركائز الأربعة للإقتصاد المعرفي [٤]

ويساعد معهد البنك الدولي لبرنامج المعرفة للتنمية (K4D) على بناء قدرة الدول للدخول واستخدام المعرفة لتصبح أكثر تنافساً وأحسن نمواً ورفاهية. فيساعد برنامج (K4D) الدول في تقييم المقارنة مع الآخرين على قدرتهم للتنافس في اقتصاد المعرفة العالمي. لقد طور إطار عام من أربعة ركائز لتستخدمها تلك الدول كأساس لانتقالهم إلى اقتصاد المعرفة (جدول ١).

جدول (١) : الركائز الأربعة الأساسية لاقتصاد المعرفة [١٠]

الركيزة الأولى: النظام المؤسسى والاقتصادي	الركيزة الثانية: التعليم ، المهارات	الركيزة الثالثة: المعلومات والاتصالات	الركيزة الرابعة: نظم الابتكار
يجب أن يزيد نظام الدول المؤسسى والاقتصادى الحوافز لكفاءة الإستخدام للمعرفة الحالية والجديدة وإزدهار العمل الحر.	يحتاج سكان الدول إلى التعليم والمهارات التي تمكنهم من الابتكار والمشاركة والإستخدام الجيد.	تحتاج البنية المعلوماتية الديناميكية لتسهيل الإتصال الفعال، ونشر، ومعالجة المعلومات.	يجب أن تكون نظم الابتكار للدول، من شركات، ومراكز بحوث، جامعات، مجالس خبراء، مستشارون، ومنظمات أخرى قادرة على التوجه المتزايد للمعرفة العالمية، تستوعبه وتكيفه إلى الحاجات المحلية، وخلق تقنية جديدة

٥/١ قياس المعرفة فى إقتصاديات العالم: [١١]

طور برنامج المعرفة للتنمية (K4D) أداة تفاعلية تسمح للدول لتُمييز المشاكل والفرص التي تواجهها في الإنتقال إلى إقتصاد المعرفة، مع التركيز لجذب السياسة لتشجيع الإستثمارات المستقبلية. وعلى الرغم من أنها مصممة للمخططين وصناع السياسة لتقييم المعرفة الوطنية، فإن منهجية تقييم المعرفة يمكن أن تستخدم من قبل أى فرد على إتصال بشبكة الإنترنت، وتصدر تقارير "Knowledge Assessment Methodolgy" (KAM) التي تكشف عن كيفية مقارنة إقتصاد الدول وبعضها في السمات المختلفة من إقتصاد المعرفة.

جدول (٢): تخطيط الركائز الأربعة لاقتصاد المعرفة ببطاقة النتائج الأساسية KAM

المؤشر	الركائز
<ul style="list-style-type: none"> القيود الجمركية وغير الجمركية. جودة النواحي التنظيمية. سيادة القانون. 	النظام المؤسسى والاقتصادى
<ul style="list-style-type: none"> معدل محو الأمية للبالغين. معدل الإلتحاق بالتعليم الثانوى. معدل الإلتحاق بالتعليم العالى. 	تعليم ومهارات السكان
<ul style="list-style-type: none"> عدد خطوط التليفون لكل ١٠٠٠ فرد. عدد الحاسبات لكل ١٠٠٠ فرد عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠٠ فرد. 	البنية المعلوماتية
<ul style="list-style-type: none"> الدفعات الممنوحة بالدولار لكل باحث. مقالات فى مجلات علمية وتقنية لكل مليون شخص. براءات الإختراع الممنوحة عن طريق مكتب الولايات المتحدة لبراءات الإختراع والعلامات التجارية لكل مليون شخص. 	نظم الابتكار

ملاحظة: كل من مؤشرات المعرفة فى بطاقة النتائج تقابل إحدى الركائز لإطار العام لاقتصاد المعرفة (K4D)

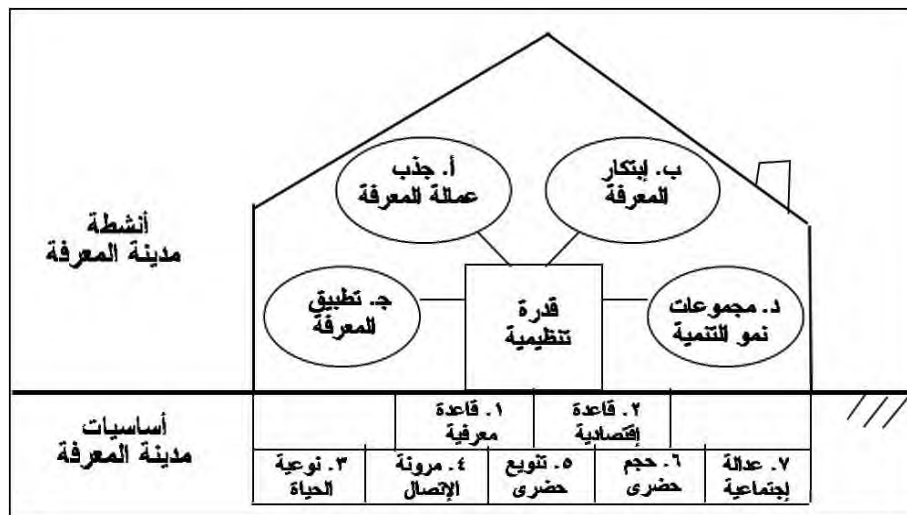
وأحدث إصدار لتقرير KAM ٢٠٠٨ أستند على مقارنة المتغيرات الهيكلية والنوعية لعدد ٨٣ متغيراً التي تعمل كعوامل لركائز إقتصاد المعرفة الأربعة المذكورة. التي يمكن أن تقارن حوالي ١٤٠ دولة فيما بينهم أغلب الإقتصاديات المتطورة من منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) منهم ١٠٠ دولة نامية. جميع المتغيرات يتم تحويلها إلى متغيرات قياسية (معيارية) برقم على مقياس تأخذ القيم من صفر (أضعف) إلى ١٠ (أقوى)، وكل الدول مصنفة على مقياس ترتيبي ليحبر KAM عن الأداء النسبي للدول للإقتصاد المعرفي.

ويعتبر دليل إقتصاد المعرفة Knowledge Economy Index (KEI) الأكثر شيوعاً عموماً للعديد من أدلة KAM's، وتعتبر الدنمارك أكثر إقتصاد معرفة متقدم عالمياً في عام ٢٠٠٨، طبقاً لدليل إقتصاد المعرفة (KEI). ويعكس موقعها الأعلى أداءً قوياً على ركائز النظام المؤسسي والإقتصادي، والتعليم والإبتكار وتحتل السويد، وفنلندا وهولندا المراكز التالية الثلاث في تصنيف الرتب. أما البرازيل، والصين، والهند، وروسيا، كل الإقتصاديات الديناميكية الكبيرة، أظهرت أداءً جيداً في دليل إقتصاد المعرفة. إرتفعت روسيا ٣ مواقع والهند إرتفعت ٤ مواقع بالمقارنة بعام ١٩٩٥. أما البرازيل فقد قفزت ١١ موقع لإعلى، بينما صعدت الصين ١٨ موقع لتأتي في ثاني قائمة الرابحين في ترتيب دليل إقتصاد المعرفة منذ عام ١٩٩٥. ومنغوليا، دولة منخفضة الدخل، أعلى قائمة الرابحين بتحسين ٢٤ موقع. كذلك يتضمن الرابحون الكبار دول أخرى منخفضة الدخل مثل موريتانيا، فيتنام، ولاوس. تغطية KAM، من ناحية الدول والمؤشرات، نما بمرور الوقت. ففي عام ٢٠٠١، إحتوى KAM البيانات فقط لعدد ٦٠ مؤشراً لعدد ٤٠ دولة، أما الآن فتقرير KAM ٢٠٠٨ يتضمن ٨٣ مؤشراً لعدد ١٤٠ دولة، أدت التغطية المحسنة إلى إرتفاع سريع في استخدام KAM، بعدد مشاهدات الصفحة يزيد بأكثر من ٦٠٠ بالمائة بين عام ٢٠٠٣، وعام ٢٠٠٧. وتستند المنهجية التي في KAM الإستمرار للتطور لعكس الإبتكار بشكل أفضل، وتطبيقات، وقوة إقناع نمو المعرفة.

٦/١ تقييم المدن في إقتصاد المعرفة: [١٢]

المناطق الحضرية - مختلفة فيما بينها - وتمثل بشكل رئيسي المدن نقاط مركزية لإقتصاد المعرفة في نواح عديدة. فالمعرفة تنتج، وتعامل، وتتبادل وتتسوق. وأفضل المدن المميزة بالبنية الأساسية المعرفية (جامعات، معاهد تربوية أخرى، الخ.)، تساهم بأعلى متوسط من الأفراد المتعلمون جيداً، في مجال البنية الأساسية الإلكترونية، وهذه المدن لها علاقات جيدة من خلال المطارات بالإقتصاد العالمي، وهم يمثلون وظيفياً كمكان يتم تبادل المعرفة فيه، وكحضانات للمهرة والمجموعات الجديدة. في نفس الوقت، إقتصاد المعرفة له ميل لإنتاج إقتصاد ثنائي، بإستقطاب متزايد بين مستوى عمالة معرفة بأجر جيد ومستوى أقل للناس الذين يفتقرون إلى المهارات والموارد للمشاركة. إن الإستقطاب يحس بقوة كبيرة في المدن الكبرى ويأخذ شكل التوزيع المكاني الواضح أحياناً.

كيف نحكم على المدن في إقتصاد المعرفة؟ وإمكانية الإجابة على ذلك السؤال تم تطوير إطار التحليل، الذي فيه نميز بين أساسيات / قواعد المعرفة وأنشطة المعرفة للمدن (شكل ٢).



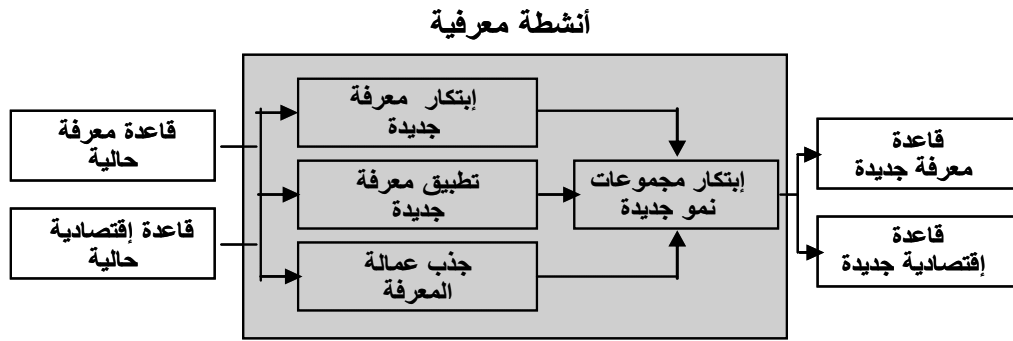
شكل (٢) تقييم المدن في الإقتصاد المعرفي : الإطار التحليلي

أولاً: أساسيات / قواعد المعرفة:

يتكون المنزل من سبع أساسيات/ قواعد، يشكلون معاً النقطة العامة لإنطلاق مدينة في الإقتصاد المعرفي: قاعدة معرفية، قاعدة إقتصادية، نوعية الحياة، مرونة الإتصال، تنوع حضري، حجم حضري، عدالة إجتماعية. ومن المهم التأكيد على أن السبع قواعد ليس لهم نفس الوزن. قاعدة المعرفة والقاعدة الإقتصادية يعتبران كأساسيات : فمدن بدون أعداد كبيرة صحيحة في هذه المجالات ستجد صعوبة كبيرة لنجاح بناء وبقاء إقتصاد معرفي، أما العوامل الخمسة الأخرى يمكن أن تميز كعوامل مساعدة يضيفون قوة إضافية إلى الأساسيات.

ثانياً: الأنشطة المعرفية:

ونتساءل كيف تستطيع المدن أن تصبح أقوى في الإقتصاد المعرفي؟ وللإجابة يمكن التمييز بين أربعة أنواع من "الأنشطة المعرفية" وهي: نروج الإبتكار للمعرفة الجديدة، نروج التطبيق للمعرفة، جذب العاملين بالمعرفة، تطور مجموعات النمو الجديدة. وبعد أن نرى معاً أنشطة وقواعد المعرفة، من المهم رؤية علاقاتهم المتبادلة، والصلة بقواعد الإقتصاد المعرفي. هذه العلاقات ممثلة تخطيطياً- في شكل رقم (٣). حيث تغير الأنشطة المعرفية القاعدتين الإقتصاديتين الرئيسيتين: قاعدة المعرفة والقاعدة الإقتصادية للمدينة. وإن أنشطة المعرفة الأربعة في مركز الشكل، في الصندوق الرمادي الصنف الأخير إبتكار مجموعات النمو الجديدة يرتبط بوظيفة الآخرين.



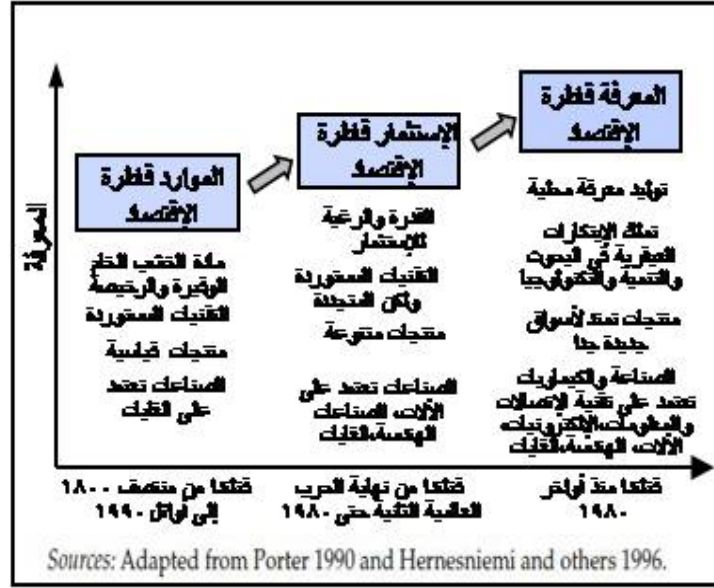
شكل (٣) أنشطة المعرفة بالمدن

٧/١ دور المدن في إقتصاد المعرفة، ومحددات نجاحها: [١٣]

- تمثل الأقاليم الحضرية النقاط المركزية للإقتصاد المعرفي
- تجذب الأقاليم الحضرية المميزين
- يمثل التنوع في المناطق الحضرية ثروة
- يفضل الحجم الكبير
- تمثل المدن بيئات جيدة لتبادل المعرفة
- في إقتصاد المعرفة، الأمور متقاربة
- يحدد نجاح مدينة في إقتصاد المعرفة قاعدتها الإقتصادية
- هناك علاقة قوية بين الأداء والعدالة الإقتصادية، الفقر والفصل الإجتماعي.

٨/١ الحالة الفنلندية: نموذج لدول الإقتصاد المعرفي: [١٤]

ليس هناك طريق وحيد وواضح للدول للانتقال إلى الإقتصاد المعرفي، فالدول مختلفة بتقاليدنا الخاصة وثقافتها وتاريخها وخلفيتها. حيث سارت في طرق مختلفة جداً. بينما يوضح مايكل بورتر Michael Porter (جامعة هارفارد) في كتبه، تبدأ أكثر الدول تنمية إقتصادها من مصدر طبيعي كقاطرة في مرحلة، ثم تمضي إلى استثمار كقاطرة مرحلة، وبعد ذلك يهدف نحو معرفة قاطرة للإقتصاد (شكل ٤).



شكل (4) مراحل التنمية الاقتصادية بفنلندا

وتمثل في فنلندا هذه العملية (شكل 4)، وهي دولة صغيرة هامشية في شمال أوروبا، يبلغ سكانها خمسة مليون نسمة. (وهي عرقياً الأمة الأكثر تجانساً في أوروبا. بشكل مثير للإنتباه، حيث يبلغ الفنلنديون 60% من السكان الذين يعيشون شمال الدائرة القطبية الشمالية، لذلك فهي حقيقة قد تساعد على تفسير تصميم فنلندا الجري للتكيف عند الضرورة للبقاء).^[15] وتمثل فنلندا دولة حولت نفسها بنجاح إلى إقتصاد معرفي في مدة قصيرة. وتمثل التجربة الفنلندية في التسعينيات واحدة من عدد قليل من النماذج في إمكانية أن تصبح المعرفة قوة دافعة للنمو والتحول الإقتصادي. خلال ذلك العقد، أصبح إقتصاد الدولة الأكثر تخصصي في تقنية الإتصال والمعلومات (ICT) في العالم، وهكذا أكملت تحركها من قاطرة المصدر إلى معرفة وإبتكار يقود التنمية. أخيراً، وفي نهاية السبعينات، صنفت فنلندا الأقل في نهاية الترتيب لدول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) في كثافة البحوث والتنمية. أما اليوم، يبلغ إستثمار فنلندا في 3,5% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، محققة أعلى ثاني دولة في منظمة (OECD) وأعلى ثالث دولة في العالم، مباشرة بعد السويد وإسرائيل. بالإضافة إلى أربع مرات حتى الآن في بداية القرن الحادي والعشرون. وصنفت الدولة الأولى في دليل منافسة المنتدى الإقتصادي العالمي World Economic Forum's (WEF) competitiveness index، وكأحد الأكثر إقتصاديات تطور تكنولوجيا المعلومات (IT). وصنفت الأعلى في دراسات برنامج منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية لتقييم الطالب الدولي (PISA) Program for International Student Assessment لتعلم المهارات والتحصيل التربوي، وأيضاً حققت الأعلى بدليل الإقتصاد المعرفي في مقارنات البنك الدولي.

في فنلندا، تزامنت الكثافة المعرفية لتخصص الإنتاج، والتجارة، والبحوث وتنمية السلع والخدمات بالإنتاح التدريجي للإقتصاد وإلغاء قيود تنظيم التدفق الكبير. وميزة الحالة الفنلندية النمط غير التقليدي للتجديد الصناعي من صناعات أساسها الجوهرى مصدر طبيعي إلى آلات، هندسة، إلكترونيات، و (ICT). وهناك عدد قليل، إذا وجد، يعتبر أمثلة أخرى لدول إستطاعت تحويل هيكلها الصناعية من مصدر طبيعي وفير إلى كثافة معرفية عالية وقيمة مضافة بسرعة وبنجاح مثل فنلندا. يمكن أن تتبع أصول إقتصاد المعرفة الفنلندي لمستخدم- منتج الترابط بين صناعات أساسها الغاية كمستخدمون أوائل من التقنية المتطورة، والهندسة الصاعدة، إلكترونيات وصناعات (ICT) في الستينات والسبعينات (شكل 4).

ومن الملائم إنعكاس مايمكن أن نتعلمه من التجربة الفنلندية والذي تسترشد به الدول النامية.^[16] تملك فنلندا العديد من الخصائص المعينة التي لايمكن أن تتضاعف بسهولة بالعديد من الدول الأخرى. يحيط بأولى هذه الخصائص موقفين: روح مستقلة من الإعتماد الذاتي وفكر "موثوق" يختلط بمناخ، وجغرافية، ووظائف. وإشتركت خاصية ثانية معينة مع دول شمالية أخرى وهي تشمل روح قوية من التماسك، قيم أخلاقية عالية، تأكيد على المساواة، وتوزيع دخل متعادل نسبياً. وخاصية ثالثة هي رغبة قومية قوية للإنتاح والتفاعل مع

العالم الخارجي. بينما هناك عدة خصائص أخرى قد تكون فريدة جداً للفنلنديين، إلا إن هذه الثلاثة خصائص برزت لتمكن فنلندا من بناء دولة قومية ناجحة، ومؤخراً أكثر، تم تحويل الأزمة الاقتصادية الرئيسية (أزمة التسعينيات) إلى فرصة وتحولها نفسها من إقتصاد هامشي جداً في أوروبا إلى دولة كثافة معرفية والأكثر تنافساً في العالم في أقل من عقد على الجهة الأخرى، السياسات الرئيسية المسؤولة كلياً عن نجاح فنلندا تكون مطابقة تماماً للجنة واشنطن. وهذه تتضمن:

- سيادة القانون
- حكم ومسئولية قوية
- سياسة إقتصادية كلية مستقرة
- قطاع مالي قوى (بعد أزمة التسعينيات)
- إنفتاح إلى الأفكار الخارجية ونظام التجارة الحر
- تركيز قوى على المنافسة المحلية المشجعة

أما السياسات الأخرى الأقل للجنة واشنطن تتضمن:

- دولة ثروتها قوية، وبخاصة تركيزها القوى جدا في التعليم
- تركيز قوى على تنسيق السياسات بين الأجهزة الحكومية الرئيسية فيما بينهم والقطاع المنتج
- تركيز قوى على البحوث والتنمية والإبتكار
- نوع جديد من السياسة الصناعية
- تركيز قوى على المستقبل.

٢ مقومات مدينة بورسعيد

١/٢ التعريف بمدينة بورسعيد: [١٧]

محافظة بورسعيد هي إحدى المحافظات الست المكونة لإقليم قناة السويس بجانب كل من محافظات الإسماعيلية، السويس، شمال سيناء، جنوب سيناء والشرقية، وتقع المحافظة في الطرف الشمالي الشرقي للجمهورية على رأس قناة السويس وساحل البحر المتوسط، يحدها شمالاً البحر المتوسط وجنوباً بحيرة المنزلة ومحافظة الإسماعيلية ومن الغرب محافظة دمياط ومن الشرق محافظة شمال سيناء، حيث تمتد محافظة بورسعيد بين دائرتي عرض $30^{\circ}7'$ ، $31^{\circ}16'$ شمالاً، وتمتد بين خطي طول $32^{\circ}18'$ ، $32^{\circ}40'$ شرقاً (شكل ٥).



شكل (٥) موقع محافظة بورسعيد من إقليم قناة السويس

٢/٢ المقومات الاقتصادية لمدينة بورسعيد

إن مدينة بورسعيد بحجمها وطبيعتها المتميزة على المستوى القومى والدولى تحظى بالموارد التالية: [١٨]

١/٢/٢ الموارد البشرية

تتسم الموارد البشرية بمحافظة بورسعيد بعددٍ من الخصائص المميزة والتي تشكل فى مجملها ركيزة أساسية لبناء وتنمية قدرات المجتمع فى مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

أ- الملامح السكانية والاجتماعية: [١٩]

بلغ حجم سكان محافظة بورسعيد نحو ٥٧٠٧٦٨ نسمة طبقاً لتعداد ٢٠٠٦، وبلغ التوزيع النسبى لسكان المحافظة ٢.٢٧% من حجم سكان إقليم قناة السويس، ونحو ٠.٧٩% من حجم سكان الجمهورية عام ٢٠٠٦ وبذلك فالمحافظة تأتى فى المرتبة الثالثة سكانياً بالنسبة لإقليم قناة السويس وفى المرتبة التاسع عشر بالنسبة للجمهورية. وعن التركيب الحضرى/الريفى للسكان فتعد محافظة بورسعيد محافظة حضرية تمثل فى مجملها مدينة حضرية أيضاً. وتسهم الهجرة فى النمو السكانى للمحافظة بالموجب، لما تتسم به المحافظة من جذب المهاجرين إليها، لتركز الأنشطة والخدمات بها، وتتصدر محافظتى الشرقية والدقهلية أكثر المحافظات المصدرة إليها. وتصل نسبة الأمية بالمحافظة إلى ١٦,٦%، وهى تقل بذلك عن المتوسط العام للإقليم الذى يبلغ ٢٧,٩%، والجمهورية الذى يبلغ ٢٩,٣%، الأمر الذى يعكس البيئة الحضرية للمحافظة والوعى بأهمية التعليم ودرجة الإقبال على تعليم الأطفال.

ب- الملامح الاقتصادية:

بلغت تقديرات قوة العمل بالمحافظة عام ٢٠٠٦ [٢٠] نحو ١٩٤.٠ ألف نسمة بنسبة ٣٤.٠% من جملة السكان، وترتفع تلك النسبة مقارنة بالإقليم والجمهورية لتسجل ٣٠,٦٨%، ٣٠,٢٠% على التوالى. كما تشير بيانات المشتغلين الفعليين بقوة العمل حيث بلغت ٨٨.٩٨% والتي تنخفض قليلاً عن متوسط الإقليم (٨٩,٩٩%) وعن الجمهورية التى تبلغ ٩٠,٦٩%. ويوضح توزيع العاملين فى القطاعات الاقتصادية طبقاً لتعداد ٢٠٠٦ [٢١] أن حوالى ١٠.٥% من جملة السكان ذوى النشاط الإقتصادى فوق ١٥ سنة يعملون بقطاع الزراعة، و١٩% بقطاع الصناعة والتشييد، و٢٨% بأنشطة التجارة والنقل، و٣٩,٩% بأنشطة الخدمات الاجتماعية والعامة والشخصية، و٢,٤% بقطاع المعلومات والاتصالات والأنشطة العلمية المتخصصة، وبصفة عامة يتميز الهيكل القطاعى للقوى العاملة بالتركز النسبى فى أنشطة (التجارة - الصناعة - الخدمات) بما يعكس الطبيعة الحضرية النسبية للمحافظة.

ج- تطور مؤشرات التنمية البشرية فى مصر على المستوى المحلى: [٢٢]

بنتبع مؤشر التنمية البشرية فى جميع المحافظات على مدار العشر سنوات لتحديد اتجاهات التنمية البشرية على المستوى المحلى، ولمعرفة التفاوت فى تقدم عملية التنمية. صنفت المحافظات وفقاً لمؤشر التنمية البشرية على مدار العشر سنوات باستخدام تقنية التحليل التكرارى والتي تحسب التصنيف العام للمحافظات عن طريق تحديد المحافظة الأكثر تكراراً عند كل رتبة خلال العشر سنوات ولقد صنفت محافظة بورسعيد فى المركز الأول فى كل عام، ولذلك فإنها تأتى على قمة ترتيب المحافظات فى هذه الفترة وتعتبر محافظات السويس والقاهرة والإسكندرية ودمياط هم الأربعة محافظات الأوائل التالبيين لها. أما الفيوم والمنيا وأسيوط وسوهاج وبنى سويف فهى تأتى كآخر المحافظات تصنيفاً خلال هذه الفترة.

وظلت محافظة بورسعيد هى الأعلى ترتيباً بين محافظات مصر من حيث قيمة مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة التى تم تحليلها من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦، وفى محاولة لفهم الأداء الرائع لبورسعيد خلال هذه الفترة تم تحليل بعض المؤشرات المهمة بالإضافة إلى مكونات الدليل والثلاثة وهى التعليم وتوقع الحياة وإجمالى الناتج المحلى. وبالرغم من تراجع قيمة مؤشر التنمية البشرية فى بورسعيد عن القيمة التى بلغت ٠,٨١٦ فى ١٩٩٦ فإن مستوى التنمية البشرية الذى سجله مؤشر التنمية البشرية هو بإسمرار أكبر من قيمة مؤشر التنمية البشرية على المستوى القومى فى مصر. بالرغم من أن بورسعيد تميزت بإتجاه عام متزايد فى كل قيم المؤشرات والأدلة (جدول ٣) فإن المؤشرات والأدلة تشير أيضاً إلى أن بورسعيد واجهت مستوى مرتفع من التفاوت فيما يخص مستوى التنمية البشرية وأن عدداً من المؤشرات المهمة التى تشمل نسبة القراءة والكتابة ومعدلات القيد بالمدارس ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى وصلت لأعلى معدلاتها فى ٢٠٠١ و٢٠٠٣، ثم إنخفضت منذ ذلك الحين.

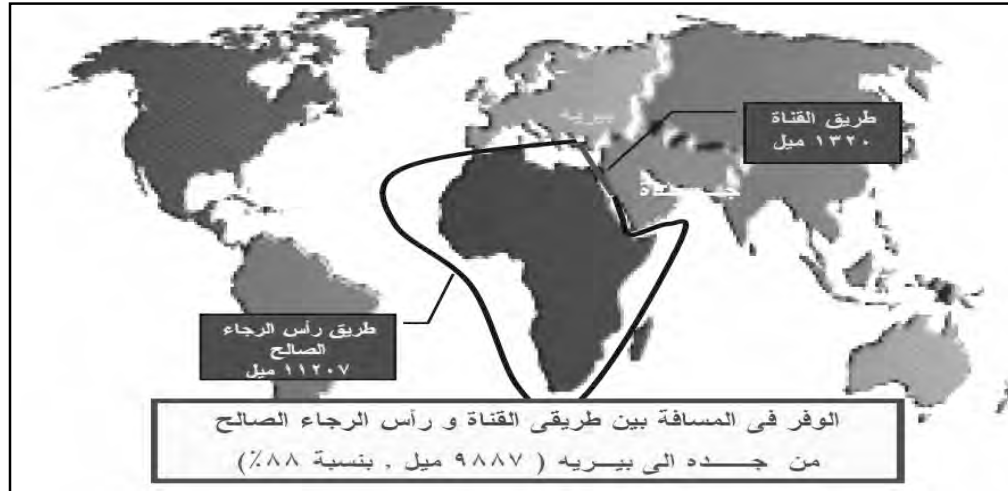
جدول (٣) رصد مؤشرات بورسعيد

المؤشر	١٩٩٦	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦
العمر المتوقع عند الميلاد	٦٨,٨	٦٨,٣	٦٨,٥	٦٨,٥	٧١,٦	٧٢,١	٧٢,٣
معدل القراءة والكتابة (%)	٧٥,٦	٧٧,٨	٧٩,١	٨٣,٢	٨٨,٠	٨٣,٣	٨١,٩
نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية (%)	٧٥,٥	٧١,٧	٧١,٩	٧٦,٨	٧١,٦	٧٢,١	٧٠,٤
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	٦٢٢٨	٩٦٢٩	١٠٦٥٨	١١٠٥٧	٨٢٨٧	٩٠٧٠	٦٣١٧
دليل توقع الحياة	٠,٧٣٠	٠,٧٢٢	٠,٧٥٢	٠,٧٢٥	٠,٧٧٧	٠,٧٨٥	٠,٧٨٨
دليل التعليم	٠,٧٥٦	٠,٧٥٨	٠,٧٦٧	٠,٨١١	٠,٨٢٥	٠,٧٩٦	٠,٧٨١
دليل الدخل	٠,٩٦٢	٠,٧٦٢	٠,٧٧٩	٠,٧٨٥	٠,٧٣٧	٠,٧٥٢	٠,٦٩٢
دليل التنمية البشرية	٠,٨١٦	٠,٧٤٧	٠,٧٥٧	٠,٧٧٤	٠,٧٨٠	٠,٧٧٨	٠,٧٥٣

وهناك متغير مهم في تقدم بورسعيد وهو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والذي وصل إلى مستويات عالية للغاية في خلال الفترة أعوام ١٩٩٨-٢٠٠٤ بينما تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مؤخرًا من ٩٠٧٠ دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤ إلى ٦٣١٧ دولار أمريكي في ٢٠٠٦ بالإضافة إلى انخفاض معامل الارتباط بين أداة توقع الحياة والتعليم وكذلك مؤشر التنمية البشرية وهو أمر يدعو للقلق.

د- تأثير قناة السويس على إقتصاديات مدينة بورسعيد:

لقد أصبحت قناة السويس من الأهمية بمكان لكل من التجارة والاقتصاد العالمي والقومي. فبالنسبة للتجارة العالمية تنقل القناة أكثر من ٩٠% من حجم التجارة على الطرق التي تخدمها القناة، وهي تمثل ٨,٤% من حجم التجارة العالمية. وبالنسبة للإقتصاد القومي فقد قدمت القناة منذ الافتتاح الثاني أي عام ١٩٧٥ وحتى عام ٢٠٠٥ لخزينة الدولة أكثر من ٤٧ مليار دولار من حمولات صافية قدرها حوالي ١٢ مليار طن نتيجة عبور ٥٤٣ ألف سفينة من مختلف الأنواع.^[٣٣] وجاءت القناة كأكبر عامل إختزال في جغرافية النقل، وأعدت توجيه القارات، فاخترلت قارة إفريقيا بأسرها في طريق رأس الرجاء الصالح (شكل ٦).^[٣٤]



شكل (٦) الوفر الزمني الذي وفرته القناة على التجارة الدولية عن طريق اختصار رأس الرجاء الصالح

ولقد كونت قناة السويس معها سلسلة من المدن الجديدة التي تعد أساساً من مدن النقل، حيث نشأت مدينة بورسعيد. وحي بورفؤاد على البحر المتوسط في الطرف الشمالي للقناة، ولقد كانت بداية ظهورها في سنة ١٨٥٩م. والتي تمكنت رغم حداثة المطلقة في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين من إنتزاع المرتبة الثالثة بين مدن مصر من مدينة طنطا، بل تمكنت من منافسة الإسكندرية أهم الموانئ المصرية على الإطلاق.

وأدى نشاط حركة الملاحة في القناة إلى إيجاد نشاط إقتصادي في ميناء بورسعيد والسويس قوامه الرئيس تموين السفن العابرة بالوقود، والماء العذب، والأغذية وغير ذلك مما قد يحتاج إليه السفن أو الركاب . [٢٥] وكان لموقع بورسعيد الجغرافي المتفرد الأثر الكبير بأن جعلها ميناء تجاري يربط حركة التجارة بين الشرق والغرب من خلال قناة السويس. وبعد إنتصار أكتوبر في عام ١٩٧٣، فقد وضح الإهتمام الكبير الذي أبدته الدولة من خلال إيجاد أنشطة إقتصادية جديدة، ثم إقامة نظام المنطقة الحرة للتطبيق على ميناء بورسعيد بتعديل القوانين الجمركية وصدور قانون جمركي جديد رقم ٦٦ لعام ١٩٧٣ [٢٦]، ثم صدور قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٥ باعتبار بورسعيد منطقة حرة إعتباراً من ٣١ / ١٢ / ١٩٧٥ [٢٧]. وكان هذا له الأثر الواضح في إزدهار حركة التجارة الداخلية بالمحافظة، مما جعلها تلفت الأنظار لكونها سوقاً مميّزاً للسلع الاستهلاكية، مما أدى إلى إتخاذ كثير من أبنائها مهنة التجارة سواء بالعمل الحروالبيع والشراء أو بالإستيراد والتصدير، مما يشكل حوالي ٤٥% من إجمالي الدخل المحلي للمحافظة، والذي كان له الأثر البالغ على المستوى الإقتصادي لكثير من أبناء المحافظة.

٢/٢/٢ الموارد الطبيعية والعمرانية [٢٨]

أ- الموارد الطبيعية والأرضية:

تمثل الموارد الطبيعية أحد المقومات الرئيسية للإستثمار والتنمية، وهي تشمل المحميات الطبيعية والموارد المائية والموارد الأرضية بالإضافة إلى الموارد الأثرية والسياحية. فبالنسبة للمحميات الطبيعية فتضم محافظة بورسعيد عدد من المحميات الطبيعية تتمثل في: محمية أشنوم الجميل، محمية جزيرة تنيس. وبالنسبة للموارد المائية بمحافظة بورسعيد تتمثل في المياه السطحية النيلية ويتم إستخدامها في مساحة محدودة من منطقة القناة وسيناء (١٥٠ ألف فدان). وبالنسبة للموارد الأرضية فلا تتوفر في نطاق محافظة بورسعيد ثروات معدنية تذكر باستثناء ملح الطعام المستخرج من ملاحات بورفؤاد، وتم إكتشاف الغاز الطبيعي في البحر المتوسط في حقلين هما حقل بورفؤاد وحقل بورسعيد حيث تتوفر إمكانيات كبيرة للغاز الطبيعي بالمنطقة البحرية شمال وشرق بورسعيد ويجرى حالياً إستغلال بعض حقول الغاز الطبيعي بهذه المنطقة مثل حقل وقار وبورفؤاد والتمساح، وأسهمت هذه الإكتشافات في تحويل المحافظة إلى منطقة تنمية للغاز الطبيعي وأصبح بها أكبر محطة معالجة وإسالة للغاز الطبيعي في الشرق الأوسط على مساحة ٤٥٢ فدان غرب بورسعيد.

أما بالنسبة للموارد الزراعية، فيلاحظ تواضع نصيب الفرد من الأراضي الزراعية بمحافظة بورسعيد إذ لا يتعدى ٠,٠٥ فدان/نسمة، حيث يرجع ذلك لإعتبارها محافظة حضرية ذات مدينة واحدة ولموقعها الجغرافي. وتضم محافظة بورسعيد العديد من الموارد الأثرية والسياحية والمزارات الدينية، ويتمثل النشاط السياحي الحالي في بورسعيد في: السياحة الدولية (سياحة رجال الأعمال)، سياحة اليخوت وسياحة الترانزيت، السياحة الداخلية وتتمثل في سياحة التسوق والتي تمتد على مدار العام بأعداد كبيرة من السياحة الداخلية من جميع المحافظات بالجمهورية، ويجرى التردد عليها خاصة في مناسبات وتوقيتات معينة، سياحة الشواطئ الترفيهية بغرض الاصطياف في موسم الصيف (نمط الدخول المتوسط). وبالنسبة للموارد الصناعية تضم المحافظة قاعدة صناعية ضخمة والتي ترتبط بصفة رئيسية بالمنطقة الحرة كما تضم صناعات تكميلية ووسيلة لصناعات أخرى مثل صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأسمدة والكيماويات والمبيدات، وكذلك صناعات تقطير السكر وغيرها من الصناعات الحديثة والإلكترونية. والمنتجات الجلدية وتعبئة الحاصلات والمواد الغذائية والكيماويات والاعطورات والصناعات المعدنية. مع تواجد العديد من الصناعات المتوسطة والصغيرة من صنع شبك الصيد وحديد التسليح، وصناعات حرفية عديدة. مع وجود مناطق صناعية تحت الإنشاء مثل المنطقة الصناعية بشرق بورسعيد على مساحة إجمالية ٨٧.٦ كم٢، والمنطقة الصناعية جنوب بورسعيد.

ب- الموارد العمرانية:

الهيكل الإداري لمحافظة بورسعيد تمثل في كونها محافظة حضرية وفي مجملها مدينة حضرية أيضاً، تضم سبعة أحياء تتمثل في: الشرق، العرب، المناخ، بورفؤاد، الضواحي، الزهور، الجنوب. وتقتصر التجمعات شبة الريفية بالمحافظة على حيين هما: حى المناخ ويقع غرب بورسعيد، ويضم تجمعات الأربيعين والخرايطة والمناصرة والديبة، وحى الضواحي الذى يضم تجمعات القابوطى والرسوة والكاب وأم خلف وبحر البقر والخرز والمراحت داخل بحيرة المنزلة. وتبلغ المساحة الإجمالية لمحافظة بورسعيد حوالي ١٣٤٤.٩٦ كم٢ أى ٣٢٠,١ ألف فدان تمثل ١,٧% من جملة مساحة إقليم قناة السويس، ١٣,٠% تقريباً من جملة مساحة الجمهورية، وتبلغ المساحة المأهولة للمحافظة حوالي ١٣٢٠,٦٨ كم٢ بنسبة ٩٨,١٩%، من إجمالي المساحة الإجمالية للمحافظة، وتشغل إستعمالات الأراضى البور المسطح الأكبر بنسبة ٦٧% من إجمالي المساحة

المأهولة للمحافظة، يليها الإستعمالات العمرانية والتي تصل الى ٢٨,١% من جملة المساحة المأهولة، ثم الأراضي الزراعية داخل الزمام بنسبة ٢,٢% من جملة المساحة المأهولة وتصل نسبة الأراضي الصحراوية بالمحافظة إلى ١.٨% من إجمالي المساحة الكلية لها^{٢٩}.

وتتميز محافظة بورسعيد بوجود شبكة جيدة ومتكاملة من **الطرق** التي تتصل إتصالا جيدا بشبكات الطرق بمحافظات القناة وسيناء وكذلك بمحافظات شرق وغرب الدلتا والساحل الشمالي الغربي وكذلك القاهرة والقلوبية. وأهم الطرق القومية التي تمر بها الطريق الدولي الساحلي - الذي يمتد من السلوم وحتى العريش. وترتبط محافظة بورسعيد بشبكة **خطوط سكك حديدية**، تربطها مباشرة بمحافظة الإسماعيلية ومنها لباقي محافظات القناة والشبكة القومية للسكك الحديدية.

وترتبط محافظة بورسعيد بشبكة **النقل المائي الداخلي** من خلال ربط محافظة بورسعيد مع محافظة الدقهلية عن طريق بحيرة المنزلة بواسطة لنشات تستخدم خط ملاحى يربط بين بورسعيد ومدينة المطرية. وعلى الرغم من وقوع محافظة بورسعيد على قناة السويس إلا إنها لا تخدم حركة نقل داخلية بينها وبين المدن الواقعة على القناة بشكل منتظم، وكذلك لا ترتبط بباقي المجرى المائية الداخلية. وترتبط محافظة بورسعيد ملاحياً بالعالم الخارجي من خلال ميناء بورسعيد، بالمدخل الشمالي لقناة السويس بمدينة بورسعيد وهو متعدد الأغراض بطاقة ٤.٧ مليون طن/سنوات، وإنشاء ميناء محوري على مساحة ٢٢.٥ كم^٢ بمشروع المنطقة الحرة شرق التفريعة ببورسعيد لخدمة المنطقة الصناعية وخدمة الزيادة المتوقعة في حركة الصادر والوارد نتيجة لنمو الاقتصاد المصري وجذب أكبر حجم ممكن من تجارة الحاويات والترانزيت. وبالنسبة **للنقل الجوي** فيوجد بالمحافظة مطار واحد وهو مطار بورسعيد المحلى، يقع بمدينة بورسعيد والحركة عليه غير منتظمة وقد تم تطويره حديثاً وإنارته لاستقبال الطيران الليلي، وبه صالتان للسفر والوصول تتسعان لعدد ٢٥٠ راكب / ساعة. ويتوفر بالمحافظة شبكة الإتصالات والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحى.

٣/٢/٢ تشخيص الوضع الراهن باستخدام تحليل SWOT

يمكن رصد الملامح والخصائص الرئيسية للوضع الراهن بمدينة بورسعيد باستخدام أسلوب التحليل SWOT analysis، والإعتماد على نتائج هذا الأسلوب للإخذ فى الإعتبار عند وضع الرؤية المستقبلية للإقتصاد المعرفى للمدينة. والذى تتمثل أهم محاوره فيما يلى :

أ- نقاط القوة Strengths

- تتمتع مدينة بورسعيد بموقع إستراتيجى هام وبإمكانات تنموية كبيرة تؤهلها لتحقيق طفرة إقتصادية وإجتماعية والإرتقاء بالمستويات المعيشية للمواطنين.
- موقع جغرافي متميز يؤهلها لتكون ميناء عالمى للتجارة والترانزيت، كذلك وجود ميناء شرق بورسعيد (الميناء المحوري الجديد) حيث يتميز بموقع جغرافي فريد في ملتقى القارات الثلاث عند المدخل الشمالي لقناة السويس، وهو ينشئ مدينة متكاملة بكافة مرافقها (الرصيف والخدمات البحرية المرتبطة به وتموين السفن ومارينا الخدمات البحرية والمنطقة الصناعية الخاصة بالميناء).
- وجود عدد من المشروعات القومية الكبرى فى نطاق المحافظة وإقليمها، مثل مشروعات التنمية الزراعية القائمة على مياه النيل حول ترعة السلام، ومشروعات التنمية الصناعية وميناء الحاويات بشرق بورسعيد.
- تمتلك المدينة ميزة تنافسية للصناعات التصديرية بإعتبارها فى قلب ميناء عالمى على ممر مائى ضخم.

ب- نقاط الضعف Weaknesses

- ظلت بورسعيد - وعلى مدى أكثر من ربع قرن منذ صدور التشريعات بتحويلها إلى منطقة حرة تعتمد على نشاط إقتصادى واحد هو النشاط التجارى كمصدر رئيسى للتشغيل والدخل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- هشاشة البنيان الإقتصادى وغياب التوظيف الأمثل لموارد المحافظة وإمكاناتها التنموية فى ظل أحادية النشاط للنمط السائد الذى يغلب عليه الطابع التجارى الإستيرادى.
- تعاني محافظة بورسعيد من محدودية الأراضي حيث أنها تكاد تكون شبه محاطة بالمسطحات المائية : البحر المتوسط شمالاً، وبحيرة المنزلة غرباً وجنوباً، وقناة السويس وملاحة بورفؤاد شرقاً.
- الفترة الإنتقالية لإلغاء المنطقة الحرة غير كافية لإحداث التحول من النشاط التجارى وإعداد الناس للنشاط لأنشطة إقتصادية أخرى.

ج- الفرص المتاحة Opportunities

- الحاجة إلى توسيع دائرة النشاط الاقتصادي وتنويع هيكله بما يسمح بتعددية النشاطات، خاصة في ظل الاتفاقات الإقليمية المعاصرة، وعلى رأسها إتفاقية المشاركة المصرية/ الأوروبية وما تنتجها من إمكانات إستغلال الموقع الإستراتيجي لبورسعيد كمدخل لقناة السويس وكظهير أساسى لدول منطقة حوض البحر المتوسط.
- ظهور أنشطة جديدة مثل مشروعات البترول والغاز التي استوعبت جزءا من العمالة والمنتظر أن يفتح مشروع ميناء شرق بورسعيد والمشروعات الصناعية المرتبطة به مجالات جديدة لأبناء بورسعيد.
- ميزة تجارة الترانزيت وإمكانية تحقيق مشروع تنموي في هذا النطاق في شرق (بورسعيد) وإقامة الميناء الجديد الذي ينقل المدينة نقلة تاريخية كبرى.
- جعل بورسعيد مركزا لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تمتلك مقومات سياحية كبيرة تستدعي الدعاية لها.. بإعتبارها مدينة هادئة وقريبة الموقع يمكن أن يكون لسياحة المؤتمرات المختلفة موقع متميز في تحريك نشاط المدينة الإقتصادي .

د- المخاطر المحتملة Threats

- تناقص حاد في الطلب السوقى وزيادة حجم البطالة مع كساد النشاط التجارى والخدمات المتصلة، وهو ما ينعكس بدوره على حجم الإستثمارات الخاصة وعلى مستويات الدخل.
- الأطر المؤسسية الصارمة والإعتماد على أساليب التخطيط التقليدية والخطط الخمسية.
- الإفتقار إلى التنسيق الأفقي بين الإدارات المحلية بالمدينة والتردد العام في تبادل المعلومات يجعل المبادرات المتعددة-القطاع صعبة التنفيذ.
- نظم الإصلاحات المالية المحلية تجعل المدينة غير قادرة على تمويل مشاريعها الرئيسية بمفردها عن طريق القنوات التقليدية.
- تداعيات مشكلة الأمية وما يترتب عليها من كثافة سكانية وتخلف حضارى.
- تداعيات تدنى الإنفاق الحكومى على إستخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤/٢/٢ أهم مؤشرات جاذبية مدينة بورسعيد للتحول نحو الإقتصاد المعرفى

شهدت المحافظة عبر العقود الماضية عدة تحولات أفرزتها الأحداث الدولية والإقليمية والمحلية أثرت بصورة وبأخرى على قوامها الإقتصادى ومستتبعاته الإجتماعية، لعل أبرزها الفترة التي عاصرت تحويل مدينة بورسعيد إلى مدينة حرة، وما صاحب ذلك من ازدهار ورواج تجارى إنعكس إيجاباً على مستويات دخول ومعيشة أبناء المحافظة. وتعتبر المدينة نقطة إلتقاء شواطئ ثلاث قارات (آسيا وأفريقيا وأوروبا) ومحور إنتقال التجارة العالمية بين الشرق والغرب وسهولة إتصالها بالعالم الخارجى، وترتبط إرتباط وثيق بالحركة الملاحية لقناة السويس والخدمات المصاحبة لها. كما تعتبر بورسعيد هي بوابة مصر الشرقية لحركة السياحة العالمية خاصة سياحة السفن واليخوت، وهي المحافظة الوحيدة التي تمتلك ميناءين على قارتين مختلفين الميناء القديم وميناء شرق بورسعيد. وظلت محافظة بورسعيد الأعلى ترتيباً بين محافظات مصر من حيث مؤشر التنمية البشرية خلال الفترة التي تم تحليلها من ١٩٩٦-٢٠٠٦. كما تتميز المدينة بوجود مقر لفرع جامعة قناة السويس بكلياتها العملية ومراكزها البحثية وكوادرها العلمية. وبالتالي تمثل المدينة حالة خاصة لكونها في مرحلة التحول من إقتصاد تجارى وخدمى وإمكانية تأهيلها للإقتصاد المعرفى.

٣ التنمية المستدامة لمدينة بورسعيد فى ظل التحول نحو الإقتصاد المعرفى

بعد صدور القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ بإلغاء العمل بنظام المنطقة الحرة، مع تقليص النشاط الإستيرادى للمدينة تدريجياً، وكان لقرار إلغاء المدينة الحرة (تمديد المهلة حتى عام ٢٠١٢) أثر كبير فى تناقص حاد فى الطلب السوقى وزيادة حجم البطالة مع كساد النشاط التجارى والخدمات المتصلة، وهو ما ينعكس بدوره على حجم الإستثمارات الخاصة وعلى مستويات الدخل ويظهر العديد من التساؤلات حول مستقبل المدينة التي ظلت لفترة طويلة (على مدى ٣٢ عام) تعتمد على التجارة كششاط رئيسي لها يمكن بلورتها - بإيجاز - فى التساؤلات التالية:

- كيف يمكن إعادة صياغة منظومة الإقتصاد البورسعيدى بما يسمح بتعدد وتنوع الأنشطة الإقتصادية الدافعة للنمو والتحول نحو الإقتصاد المعرفى؟

- كيف يمكن الاستفادة من الموقع الإستراتيجي للمحافظة علي مدخل قناة السويس؟ وما هي الفرص المتاحة من مشروعات إقتصادية؟ وكيف يمكن تأهيل مختلف الأنشطة بالمدينة لتتكيف مع هذا التحول؟
- كيف يمكن تأهيل المجتمع بورسعيدى لقبول التحولات الجذرية فى بنية إقتصاد المدينة وبما يتوافق والنظام الإقتصادى "الجديد"؟
- ماهى الرؤية وإستراتيجية التنمية المستدامة الأكثر فعالية فى إحداث التحول نحو الإقتصاد المعرفى؟

ومن هذا المنطلق، تتجلى أهمية إعداد رؤية مستقبلية للمحافظة تأخذ بعين الإعتبار مقومات التنمية ومحدداتها وما تحظى به بورسعيد من مزايا نسبية وتنافسية فى شتى مجالات الحياة الإقتصادية، وفى إطار تكاملى يتوافق والإستراتيجية المكانية القومية والمشروع القومى طويل المدى لتنمية محافظات القناة وسيناء. ونظرا لحدائة فكرة تحول بعض المدن المصرية نحو مجتمع مبنى على الإقتصاد المعرفى، والحالة الخاصة لمدينة بورسعيد من مرحلة التحول من الإقتصاد الخدمى والتجارى فإن هناك ثمة إجراءات يمكن أن تتخذها المدينة للإعداد لتنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة للمدينة والتحول نحو مجتمع مبنى على الإقتصاد المعرفى تتمثل فى ست خطوات أساسية:

- تحريك الأطراف المعنية Stakeholders
- تحليل وتقييم الوضع الراهن للمدينة باستخدام الإسلوب التحليلى SWOT
- وضع الرؤية المستقبلية للمدينة للتحول نحو مجتمع مبنى على الإقتصاد المعرفى
- وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة وتحديد المشروعات والإجراءات ذات الأولوية
- التنفيذ المرحلي وتحديد مؤشرات التنفيذ
- المتابعة والتقييم

١/٣ الرؤية المستقبلية لمدينة بورسعيد

بدراسة مقومات مدينة بورسعيد السكانية والإقتصادية والعمرانية، وبإسترجاع تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر بالتركيز على تنمية القدرة التنافسية للمدينة لتصبح (مدينة إقتصادها مبنى على المعرفة) من خلال إنشاء مدينة علمية متكاملة (منطقة تكنولوجية) تكون بمثابة تجمع عمرانى واسع يشمل جميع الأنشطة كى تتفاعل فيما بينها، تكون الجامعة ومقرها ببورفؤاد بمرآكزها البحثية وكوادرها العلمية نواة للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية، لتخصصات الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية والمعلوماتية وزراعة الأراضى القاحلة والمواد المتقدمة وتطبيقات الليزر والمواد الطبيعية والبيئية، كذلك الطاقات الجديدة والمتجددة والكيمائيات الدقيقة، وكلها مجالات بحثية تطبقها مجتمعات البلدان المتقدمة. بالإضافة للصناعات التكنولوجية والشركات ورجال الأعمال والشباب والمهتمين بالأنشطة التكنولوجية ومنطقة أعمال وأبحاث بها معامل وحضانات تكنولوجية، لإعداد الشباب للدخول فى عالم التكنولوجيا، كذلك المناطق السكنية للعاملين فى الأنشطة التكنولوجية، ومراكز مالية ومركز لوجستى ومؤسسة صحية علاجية ومركز علوم الفضاء .

وتسعى المدينة لإيجاد الآليات التى تربط بينها وبين مراكز ومعاهد البحوث بصفة عامة، ومساعدة جهات الإنتاج على تطبيق وإستخدام التكنولوجيا المتطورة، وتطوير الوسائل الحديثة فى الصناعة، بما يحقق التميز للمنتج المصرى وجعله قادرًا على المنافسة.

وقد تمثلت الرؤية المستقبلية للمدينة الى تحويل مدينة بورسعيد إلى مركز ثقل إقتصادي إقليمى وعالمى يعتمد على الأنشطة الخدمية والصناعية الحديثة الجاذبة لرؤوس الأموال مع تعظيم الأنشطة الاقتصادية الموجودة بالمدينة من خلال توجيه الرؤية نحو المشروعات والأولويات التى يمكن تنفيذها ليصبح شعار مدينة بورسعيد فى المستقبل: **بورسعيد : مدينة إقتصادية معرفية.**

ومن هنا فإن هناك العديد من الأهداف التى يجب الوصول إلى تحقيق هذه الرؤية يمكن تلخيصها فى:

- **مدينة حضرية** جميلة ذات طابع عمرانى مميز يحاكى الحدائة العمرانية والتاريخ الطويل للمدينة. يسود فيها ملامح المدنية والتقدم والرقى الحضارى، مخططة غير عشوائية، ذات تركيب وظيفى واضح، وقطاعات متجانسة بحجم عمرانى مناسب، ونمو مستقبلى محدد.
- **مدينة إقتصادية:** توفر مستويات معيشية مرتفعة لجميع المواطنين تهتم بقضايا الفقر والمهمشين والمرأة والأقليات ذات قاعدة إقتصادية تنموية توفر فرص عمل متعددة فى كافة المجالات الإقتصادية بمختلف

قطاعاتها. وتوظيف مصادر الدخل فى أفضل صورة، والتكامل فى أداء الدور الوظيفي القومي والإقليمي لها. وإستغلال موقعها المتميز فى تفعيل دورها العالمى كمنفذ للجمهورية إلى الشرق الأوسط وأوروبا، تتوافر بها كافة المقومات التى تجعلها مدينة إقليمية عالمية قادرة على التواصل ومواكبة المتغيرات العالمية.

- **مدينة معرفية:** يعتمد إقتصادها ونمط حياتها اعتماداً كبيراً على تقنيات المعلومات والاتصالات والإلكترونيات الدقيقة والتقنية الحيوية والمواد الجديدة والأدوات الدقيقة والطاقة المتجددة.

٢/٣ إستراتيجية التنمية المستدامة للمدينة (City Development Strategy- CDS)

تعتمد إستراتيجية تنمية المدينة للتحوّل نحو مجتمع مبنى على الإقتصاد المعرفى وتحقيق إستدامة التنمية على الإستفادة من الموارد المتاحة بالمدينة وتوجيهها لتنمية الإقتصاد المحلى وتعزيز القدرات التنافسية الإقتصادية، فضلا عن تغطية القضايا الخاصة بخص وطة الفقر والأوجه البيئية والحضرية والبنية الأساسية والمالية والارتقاء بجودة الحياة لكل مواطنيها من خلال الأتى:

- التحوّل إلى الإقتصاد الصناعي المكثف بروؤس أموال ضخمة من خلال التسويق لجذب إستثمارات خارجية أكثر للمدينة والجذب الفعال للإستثمارات وتعظيم الإستفادة من الأنشطة الصناعية الموجودة بالمدينة والتي تمثلت فى الصناعات الغذائية والمنتجات الزراعية، صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود، الصناعات الكيماوية والدوائية، والصناعات المعدنية والآلات والنقل، الصناعات الإلكترونية.
- إختيار عدد محدود من القطاعات الواعدة (الصناعة – التجارة) لتتميز بها وتنافس على المستوى العالمى، مثل إنشاء مركز تجارة عالمى، إنشاء مركز عالمى لسوق المال والبورصة، إنشاء مركز عالمى لصناعة وتسويق الأزياء والموضة، إنشاء مجمع فنادق على أعلى مستوى.
- تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والقطاعات الخدمية المرتبطة بها، مثل التكنولوجيا البيولوجية، الصناعات المتعلقة بالأقمار الصناعية وعلوم الفضاء، Multimedia، صناعة الاتصالات وتقنيات الكمبيوتر والبرمجيات.
- تطوير مجموعة من الدراسات المتخصصة للتسويق تعتمد على الواقع الإقتصادي والمقومات المتاحة بالمدينة فى المجالات التقنية التالية: تقنيات المعلومات والاتصالات والإلكترونيات الدقيقة والتقنية الحيوية والمواد الجديدة والأدوات الدقيقة والطاقة المتجددة.
- الإستثمار الفعال فى مجال التعليم ونشر المعرفة والابتكار مع الإهتمام بالثقافة والتراث المحلى.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص فى قطاعات إقتصادية إستراتيجية (مركز مالى ومركز لوجستي ومركز جامعي ومؤسسة صحية علاجية ومركز علوم الفضاء ومؤسسات البرمجيات الرقمية) ولتفعيل عملية تنفيذ تلك المشروعات الحيوية الهامة يمكن تخصيص قطعة أرض بمنطقة بوفواد لإقامة هذه المشروعات مع إنشاء إدارة متخصصة بمجلس المدينة للتسويق والشراكة مع القطاع الخاص .
- تسهيل إجراءات إعتداع المشروعات وخلق آلية لمتابعة تنفيذ المشروعات وتذليل أى صعوبات تواجه التنفيذ.

٣/٣ محاور إستراتيجية التنمية المستدامة لمدينة بورسعيد

تعتمد إستراتيجية التنمية المستدامة لمدينة بورسعيد للتحوّل نحو مجتمع مبنى على الإقتصاد المعرفى على أربعة محاور أركان رئيسية وهى التى يتبناها البنك الدولى فى قياس إقتصاد المعرفة للدول، وأهم التوجهات المستقبلية للأنشطة والمشروعات المحققة لنجاح إستراتيجية التنمية المستدامة لمدينة بورسعيد والمبينة فى جدول (٤).

٤/٣ خطة العمل المؤسسي

تتمثل أهم العوائق أمام تنفيذ هذا الفكر الجديد لمدينة بورسعيد للتحوّل نحو مجتمع مبنى على الإقتصاد المعرفى فى الأطر المؤسسية الصارمة والإعتماد على أساليب التخطيط التقليدية والخطط الخمسية، كما أن الإفتقار إلى التنسيق الأفقي بين الإدارات المحلية بالمدينة والتردد العام فى تبادل المعلومات يجعل المبادرات المتعددة-القطاع صعبة التنفيذ. وترتكز خطة العمل المؤسسي فى عملية التحوّل إلى الإقتصاد المبني على المعرفة لمدينة بورسعيد فى خطة عمل مجتمعية يشارك فيها الحكومة (ممثلة فى الإدارة المحلية والجامعات والمراكز البحثية) والقطاع الخاص والأهالى ومنظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية وهى جزء رئيسى من إستراتيجية عملية التحوّل إلى الإقتصاد المبني على المعرفة للمدينة حيث تركز خطة العمل المجتمعية على الأتى:

جدول (٤) محاور إستراتيجية التنمية والأنشطة والمشروعات المقترحة لمدينة بورسعيد

المحاور	الإستراتيجية	الأنشطة / المشروعات
كفاءة أداء النظام المؤسسى والإقتصادى	- تطوير منظومة العمل المؤسسى لإدارة التنمية العمرانية. - الدعم المؤسسى وبناء القدرات والتدريب للإدارة المحلية. - التوظيف الأمثل للموارد المالية المتاحة لتنمية مصادر الدخل المحلى. - تعزيز بناء القدرات المعرفية وتطوير الفكر القيادي والمشاركة المجتمعية. - العمل على حرية تداول البيانات والمعلومات وديموقراطية المعرفة والشراكة المعرفية.	- إنشاء مراكز المعلومات، وإعداد قاعدة بيانات جغرافية حديثة. - إنشاء إدارة للتعاون والتنسيق مع الجهات المانحة. - دورات تدريبية للعاملين بالإدارات المحلية في مجالات التقنيات الحديثة. - إنشاء مكتب فنى دائم لتفعيل التطوير المؤسسى. - وضع مخطط إستراتيجى للمدينة مبنى على الإقتصاد المعرفى.
	- تعظيم الميزة النسبية لموقع المدينة. - تنويع القاعدة الإقتصادية للمدينة وتعظيم العائد من إستغلال الموارد والأمكانات. - التركيز على القطاعات الواعده وخاصة الصناعة والتجارة. - دعم القطاع الخاص لزيادة فرص العمل ولحل قضية البطالة. - تعبئة الإستثمارات ورفع كفاءة تخصيص الموارد المالية لتنفيذ مشروعات التنمية.	- إنشاء مركز تجارة عالمى. - إنشاء مركز عالمى لسوق المال والبورصة. - إنشاء مركز عالمى لصناعة وتسويق الملابس والموضة. - إقامة مرسى لليخوت. - إقامة مشروعات سياحية متنوعة وخاصة الفئات العليا (٥&٤ نجوم)، وتنشيط سياحة المؤتمرات بالمنطقة.
التعليم	- تنشيط وتحفيز الموارد البشرية كمورد أساسى من موارد التنمية. - تطوير التعليم بما يتوافق مع طبيعة بورسعيد كبلد يتعامل مع البواخر وحركة الإستثمار المتوقعة فى مشروعات الغاز والبترول وصناعة البتروكيماويات وتأهيل شباب الخريجين لهذه الأنشطة. - تحقيق مستوى تعليمى وتربىي متميز للمواطنين مما يجذب الإستثمارات المحلية والإقليمية والعالمية.	- رفع كفاءة ومهارات الموارد البشرية بمايتفق مع متطلبات سوق العمل. - إنشاء المدارس والأقسام المتخصصة بالكليات فى مجالات تقنية المعلومات والإتصالات.
	- الإستثمار الفعال فى مجال التعليم ونشر المعرفة والإبتكار مع الإهتمام بالثقافة والتراث المحلى. - جذب الإستثمارات الأجنبية المالية والمعرفية فى التجارة العالمية وحركة التجارة لدول جنوب شرق آسيا.	- إنشاء وحدات للتطوير التقني فى المجالات التقنية التالية: تقنيات المعلومات والاتصالات والإلكترونيات الدقيقة والتقنية الحيوية والمواد الجديدة والأدوات الدقيقة والطاقة المتجددة. - التعاون مع المؤسسات والمنظمات القومية والدولية فى مجال نقل التقنية.
البنية المعلوماتية (تكنولوجيا المعلومات والإتصالات)	- زيادة الإستثمارات الموجهة لقطاع البنية المعلوماتية من الناتج القومى. - تعبئة الموارد للإمداد بالمرافق والبنية المعلوماتية. - تضمين عمليات المشاركة المجتمعية فى توفير الموارد المالية فى مجالات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات. - الربط والتنسيق مع مشروع وادى التكنولوجيا والتكامل بين المشروعات المقترحة بإقليم قناة السويس. - توفير وسائل النقل وخدماتها اللازمة لزيادة علاقتها الإرتباطية الوظيفية على كافة المستويات الإقليمية والمحلية.	- إقامة شبكات الإتصالات السلكية واللاسلكية الفعالة بواسطة القطاع الخاص التي يمكن أن يعتمد عليها المواطنون فى أداء مختلف الأنشطة المطلوبة. - جذب ميناء شرق بورسعيد للتجارة العالمية وحركة التجارة لدول جنوب شرق آسيا. - الربط المباشر لضفتى القناة (نفق / كوبرى / فرى بوت / تلفريك....). - توسيع وتطوير طريق القاهرة / بورسعيد الدولى الحر المزعم إنشاؤه ليتناسب مع كوبرى مبارك السلام العلوى. - تطوير مطار بورسعيد ليكون مطارا دوليا يسهم فى تنشيط الحركة السياحية والتجارية.

- مدى المشاركة في إتخاذ القرار.
- تحديد أدوار ومسئوليات المؤسسات المدنية في تنفيذ وإدارة وتشغيل المشروعات مع الأطراف الأخرى.
- بناء القدرات لمؤسسات وأفراد المجتمع المدني من خلال:
 - إقتراح تعديل وتقوية الهياكل المؤسسية الحالية لتضمين مسؤوليات تنفيذ خطط العمل.
 - تطوير المهارات اللازمة وبناء القدرات لتنفيذ خطط العمل.
 - إقتراح تعديل الأطر الإدارية والقانونية اللازمة لتنفيذ عملية التحول إلى الإقتصاد المبني على المعرفة.
 - آليات تخصيص التمويل والدعم المادي لتنفيذ خطط العمل للمشروعات المتفق عليها.
- تنمية الوعي الكافي لدى المواطنين بأهمية الإلتزام بمتطلبات عملية التحول إلى الإقتصاد المبني على المعرفة للمدينة وتحقيق أهدافه العاجلة والأجلة.
- تغيير مستوى مهارات سكان المدينة حيث ستكون أنماط المهارات والحرف الموجودة حالياً على درجة عالية من الأهمية في المستقبل لكن سيتطلب الأمر مهارات إضافية في تكنولوجيا المعلومات، الهندسة الكهربائية والميكانيكية، تكنولوجيا عملية التصنيع وغيرها.
- تنمية الموارد البشرية والتدريب لتحقيق تحسن إنتاجية الفرد في العمل، وقدرته على كسب الدخل ورفع مستوى معيشتة وكذلك تتسع فرصته في مستقبله العملي.
- تنمية قدرات العاملين لتحقيق إهتماماتهم الفردية والجماعية .
- مواكبة تعليم وتدريب الأفراد لعصر مجتمع المعرفة، والاتصالات والتقنيات الحديثة.
- تنمية القدرة على الفهم والتواصل مع الشعوب من الثقافات المختلفة ليتواكب مع عصر مجتمع المعرفة.
- تمكين القطاع الخاص من تحسين جودة منتجاته وخدماته وكسب موقع تنافسي في الأسواق العالمية.

٤ نتائج البحث

يعتمد مفهوم الإقتصاد المعرفي بصورة جوهرية على تقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) التي أصبحت بصورة متزايدة محركاً قوياً للتحويلات الإقتصادية والإجتماعية . وهناك صلة قوية بين إكتساب المعرفة والقدرة الإنتاجية للمجتمع . وتوضح هذه الصلة بأوضح صورها في الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية التي تقوم على الكثافة المعرفية وتحدد تنافسية الدولة على الصعيد العالمي.

وترتكز منظومة عملية التحول إلى الإقتصاد المبني على المعرفة، على أربعة محاور رئيسية تتمثل في كفاءة أداء النظام المؤسسي والإقتصادي، التعليم، الإبتكار، البنية المعلوماتية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) تعمل في إطار منظومة متكاملة من المؤشرات وتقويمها بصورة مستمرة. وقد بدأت العديد من الدول في تشجيع تنمية بعض مدنها والتي تتميز بتوافر المقومات الإقتصادية والبشرية والبنية الأساسية على فكر الإقتصاد المبني على المعرفة لتحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة للمدن بحيث تصبح تلك المدن بمثابة قاطرات للنمو تسهم في تنمية الإقتصاد المحلي والقومي على السواء. وتلعب المدن والأقاليم في ظل الإقتصاد المعرفي دوراً حيوياً من أجل تحقيق المشروعات التنموية المستهدفة بها من خلال جذب المؤسسات متعددة الجنسيات ودفع نمو المؤسسات المحلية وخلق ظروف جاذبة لموارد جديدة.

ويمثل موقع مدينة بورسعيد نقطة إنقاء ثلاث قارات (آسيا وأفريقيا وأوروبا) ومحور إنتقال التجارة العالمية بين الشرق والغرب وسهولة إتصالها بالعالم الخارجي، وترتبط المدينة إرتباط وثيق بالحركة الملاحية لقناة السويس والخدمات المصاحبة لها. وهي المحافظة الوحيدة التي تمتلك ميناءين على قارتين مختلفين الميناء القديم وميناء شرق بورسعيد. وتكمن الأهمية الإقتصادية لمدينة بورسعيد من حيث كونها ميناء هام على المدخل الشمالي لقناة السويس، وأثر ذلك على طابع المدينة ونوعية نشاط أهلها سواء بالتجارة أو الصيد أو الأنشطة السياحية، والمقومات الإقتصادية بالمدينة تركز على (التجارة الداخلية والخارجية - السياحة).

ويجب إعادة صياغة منظومة إقتصاديات مدينة بورسعيد بما يسمح بتعدد وتنوع النشاطات الإقتصادية الدافعة للنمو وبما يتوافق والنظام الإقتصادي الجديد "الإقتصاد المعرفي" في ضوء صدور القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ بإلغاء العمل بنظام المنطقة الحرة، وقرار إلغاء المدينة الحرة، حيث ظلت المدينة لفترة طويلة (على مدى ٣٢ عام) تعتمد على التجارة كنشاط رئيسي لها، وذلك في ضوء إمكانية تأهيل المجتمع البورسعيدى لقبول التحويلات الجذرية في بنية إقتصاد المدينة وبما يتوافق والنظام الإقتصادي الجديد "التحول نحو الإقتصاد

المعرفي" حيث ظلت محافظة بورسعيد الأعلى ترتيباً بين محافظات مصر من حيث مؤشرات التنمية البشرية خلال الفترة التي تم تحليلها من ١٩٩٦-٢٠٠٦.

ويمكن تأهيل مدينة بورسعيد لتصبح قاطرة للنمو المبني على الإقتصاد المعرفي ولتسهم في تنمية الإقتصاد المحلي والقومي على السواء نظراً لما تتمتع به محافظة بورسعيد من موقع إستراتيجي هام وإمكانات تنموية هائلة تؤهلها للتحوّل نحو مجتمع يشكل الإقتصاد المعرفي ركيزة أساسية للتنمية المستدامة وتحقيق طفرة إقتصادية وإجتماعية والإرتقاء بالمستويات المعيشية للمواطنين.

٥ توصيات البحث

- أهمية وجود الرؤية الإستراتيجية لتفعيل دور الإقتصاد المعرفي على مستوى صنع القرار السياسي والتوزيع المتوازن للمدن والمجتمعات المعرفية التنموية وتكاملها في المخططات القومية والإقليمية والمحلية.
- أهمية المشاركة المجتمعية للحكومة والقطاع الخاص والأهالي ومنظمات المجتمع المدني في إدراك الحاجة الملحة للتغيير، وخاصة للأجيال الجديدة المتطلعة للمعرفة بعد تهيئتها في التجمعات المعرفية المختارة بصفتهم هدف التنمية.
- صياغة المخططات الإستراتيجية للمدن التي تطمح أن تكون مدناً معرفية من خلال تبنيها لمخططات إستراتيجية معرفية. يشكل الإقتصاد المعرفي الركيزة الأساسية في وضع هذه المخططات حيث يتم التركيز فيها على إنتاج وتوزيع المعرفة وتطبيقها في إطار التنمية المستدامة لهذه المدن.
- مراعاة الأسس التخطيطية للمدن المعرفية كتجارة المعرفة knowledge commerce والحكومة المعرفية knowledge governance ومخططات المناطق المعرفية knowledge zones ومنظومة الشبكات networks والإتصالات (ict) information and telecommunication technologies لتسهيل عمليات تبادل المعرفة والمعلومات وإستخداماتها.
- لا بد أن تكون تنمية الموارد البشرية " مناسبة " للإقتصاديات المعرفية الناشئة في المدن لكي تصبح الموارد البشرية أصلاً من أصول التنافسية.
- إسهام القطاع الخاص المحلي والمنظمات الدولية والمحلية في الأفكار والتنفيذ وتسويق فرص التنمية لدى المستثمرين مما يسرع عملية الإستثمار على أسس سليمة.
- وضع إستراتيجية متطورة لنظم التعليم في جميع مراحلها والتأهيل والتدريب والإبداع بحيث تسمح بالتنافس في مجال تطوير تقنيات المعلومات والاتصالات وتتوافق مع عصر المعرفة.
- لا بد من توفير بيئة مواتية تتسم بالشفافية والأسلوب العلمي في إتخاذ القرارات ودعم المؤسسات الإقتصادية التي تتبنى فكر التطوير والتغيير لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم المبني على الإقتصاد المعرفي.
- أهمية تشجيع الدولة على تنمية قطاعات البحث والتطوير والإبتكار وبناء القدرات في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات المرتكز على الإقتصاد المعرفي مع ضمان مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص لزيادة القدرة التنافسية على المستوى المحلي والدولي.
- خلق طلب على مشروعات الإقتصاد المعرفي المقترحة - والترويج لها على المستوى المحلي والعربي والأجنبي ولدى الهيئات والجهات المانحة عن طريق تهيئة بيئة الأعمال ووضع السياسات والقواعد العامة وتحديد الحوافز والمزايا الجاذبة للإستثمار.

المصادر

- [1] Utz,A., (2006) "Fostering Innovation, Productivity, And Technological Change: Tanzania In The Knowledge Economy", TInternational Bank for Reconstruction and Development-The World Bank, Washington, (2006.64pages. Stock No.37258), p.(7). Available on "www.worldbank.org".
- [2] Winden,W.V. and - Berg,L.V.D., (2004) "Discussion Paper,Cities In The Knowledge Economy: New Governance Challenges",European Institute for Comparative Urban Research, The Netherlands, p(8).
- [3] Brinkley, I., (2006)"Defining the knowledge economy", Knowledge economy programme report, The Work Foundation, London,(Registered as a charity no:290003), pp. (3-4). Available on "www.theworkfoundation.com".

- [٤] أمانى الرئيس، (٢٠٠٧)، - حول مفاهيم ومؤشرات إقتصاد المعرفة (عرض لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة مصر)، معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم (١٦٣٤) .
- [5] Ian Brinkley, Neil Lee, (2007)" The knowledge economy in Europe 2007",A report prepared for the 2007 EU Spring Council,October 2006, Available on "[www.theworkfoundation.com/ Assets/ pdfs/KE_Europe.pdf](http://www.theworkfoundation.com/Assets/pdfs/KE_Europe.pdf)".
- [6] Utz, A., Ibid, p.(8).
- [7] Winden, W.V. and Berg, L.V.D., Ibid, p.(3).
- [8] Brinkley, L., Ibid, p.(4).
- [9] Routti,J., " Finland: A Global Pace-Setter in High-Tech Growth, Industry and Technology Spring/Summer 2006 - Volume 7 - Numbers 1&2.p.2 Available on: http://www.europeanaffairs.org/current_issue/2006_spring_summer/2006_spring_summer.php4#9
- [10] The World Bank Institute, (2008), knowledge for development (K4D) program," Measuring knowledge in the world's economies: knowledge assessment methodology and knowledge economy index" Washington, p.(1). Available on "www.worldbank.org".
- [11] The World Bank Institute, (2008), (K4D) program, Ibid, p.(2-7).
- [12] Winden,W.V. and - Berg,L.V.D.,Ibid, p.(3-4).
- [13] Winden,W.V. and - Berg,L.V.D., Ibid.
- [14] Dahlman,C.J.,Routti,J.and Ylä-Anttila,P., (2005) "Finland as a Knowledge Economy,Elements of Success and Lessons Learned",Overview, Overview,The International Bank for Reconstruction and Development- The World Bank, p.(1-6). Available on "www.worldbank.org"
- [15] Routti, J., Ibid.
- [16] Dahlman, C.J., Routti, J.and Ylä-Anttila, P., Ibid. pp (16-18).
- [١٧] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني،(٢٠٠٨)، إستراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية – إقليم قناة السويس-محافظة بورسعيد/محافظة الإسماعيلية/ محافظة السويس، محافظة شمال سيناء، محافظة جنوب سيناء، محافظة الشرقية.
- [١٨] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، (مرجع سابق).
- [١٩] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والمنشآت، النتائج التفصيلية، تعداد عام ٢٠٠٦.
- [٢٠] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (مرجع سابق).
- [٢١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (مرجع سابق).
- [٢٢] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، معهد التخطيط القومي – مصر (٢٠٠٨)، تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨- العقد الإجتماعي في مصر – دور المجتمع المدني ، ص ٣٢-٣٥.
- [٢٣] هيئة قناة السويس (٢٠٠٥)، (قناة السويس ٥٠ عاماً على التأميم)، تقرير بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على التأميم، مكتبة هيئة قناة السويس،ص٥٤،
- [٢٤] قناة السويس ٥٠ عاماً على التأميم، مرجع سابق.
- [٢٥] د.محمد صفي الدين (وأخرون)، (١٩٥٧)، دراسات في جغرافية مصر،مكتبة مصر،ص٣٨٠.
- [٢٦] بورسعيد ٢٠٠٥،كتاب صادر عن ديوان عام محافظة بورسعيد،ص٨-٩.
- [٢٧] بورسعيد جوهرة مصر، (٢٠٠٣) ، كتاب صادر عن إدارة العلاقات العامة ومركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمحافظة بورسعيد بمناسبة العيد القومي للمحافظة ، ص٧
- [٢٨] وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، (مرجع سابق).
- [٢٩] www.idsc.gov.eg - بوابة معلومات مصر – وصف المحافظة بالمعلومات- ٢٠٠٧ – مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار- رئاسة مجلس الوزراء.

القوى المؤثرة على نمو المناطق العشوائية:
تصنيف المناطق العشوائية للتوصل
إلى أساليب التعامل التخطيطية والوقائية المناسبة

د. غادة محمود احمد حسن
كلية التخطيط العمراني والإقليمي- جامعة القاهرة

ملخص

يتناول هذا البحث ظاهرة العشوائيات وانتشار جيوب الفقر في المناطق الحضرية الكبرى في مصر بشكل عام وإقليم القاهرة بشكل خاص. ففي دراسة لمنظمة العمل الدولية تبين انه بحلول القرن الحادي والعشرين ستجد معظم البلدان النامية نفسها محاطة بالأحياء الفقيرة والمتدهورة (حزام الفقر) حيث تنتشر مظاهر التلوث البيئي والجريمة والبطالة. والتي وان بدت في ظاهرها مشكلة عمرانية لا يمكن فصلها عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها. وعلى الرغم من تصاعد الاهتمام القومي بقضية العشوائيات إلا أن هناك اختلاف واسع في سمات المناطق العشوائية من نمط لأخر وبالتالي كيفية التعامل معها وأولويات التدخل. لذا يهدف البحث إلى الوصول إلى تصنيف للعشوائيات تختلف فيما بينها في خصائصها ودرجة خطورتها وانعكاساتها على أولويات التنمية. حتى يسهل التوصل إلى مداخل تخطيطية وأساليب للتعامل مناسبة لكل نمط ، واستنتاج بعض السيناريوهات المستقبلية لتوقع ما يمكن أن يحدث حتى يمكننا تفادي السلبات.

ويستلزم ذلك مناقشة ثلاث محاور رئيسية هي تحديد مفاهيم العشوائيات في مصر وأسباب نشأتها وتطورها وأوضاعها الحالية، وتصنيف العشوائيات إلى مجموعة من الأنماط ، وتحديد أهم المداخل التخطيطية والأساليب الوقائية الممكنة اقتراحها لكل نمط . وتقوم منهجية البحث على الخطوات التالية:

- رصد المفاهيم المختلفة للمناطق العشوائية، و العوامل المؤثرة على ظهور المناطق العشوائية في مصر.
- تصنيف العشوائيات من وجهة نظر البحث. ورصد السمات العامة للمناطق العشوائية الآمنة وغير الآمنة.
- بناء السيناريوهات المستقبلية في إقليم القاهرة الكبرى.
- استنباط أهم التوصيات والمقترحات للمناطق العشوائية. واقتراح السياسات الواجب إتباعها طبقاً للأنماط المختلفة
- اقتراح بعض المناهج التخطيطية الممكنة إتباعها لتنمية وتخطيط المناطق العشوائية.

١ مقدمة

يتناول هذا البحث ظاهرة العشوائيات في التجربة المصرية بشكل عام، وإقليم القاهرة بشكل خاص، للتعرف على خصائصها ومحاولة تصنيفها للوصول إلى بعض الأساليب الوقائية التي تساعد في الحد من تلك الظاهرة والتخفيف من سلباتها. ويتكون البحث من ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يتناول مفاهيم العشوائيات في مصر وأسباب نشأتها وتطورها وأوضاعها الحالية، والجزء الثاني يهتم بتصنيف العشوائيات إلى مجموعة من الأنماط، لكل نمط سماته المختلفة. إما الجزء الثالث فيشمل أهم نتائج البحث والتوصل إلى بعض المداخل التخطيطية والأساليب الوقائية الممكنة اقتراحها لكل نمط .

تعد ظاهرة النمو العشوائي ظاهرة عالمية تنسم بها غالبية مدن العالم الثالث أو الدول النامية. وهي كظاهرة جغرافية تشغل مساحات أرضية غير قليلة. وهي وان بدت في ظاهرها مشكلة عمرانية إلا أنها لا يمكن فصلها عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها. وفي دراسة لمنظمة العمل الدولية تبين انه بحلول القرن الحادي والعشرين ستجد معظم البلدان النامية نفسها محاطة بالأحياء الفقيرة والمتدهورة (حزام الفقر) حيث تنتشر مظاهر التلوث البيئي والجريمة والبطالة.

ولقد بدأ انتشارها في مصر مع أوائل القرن الماضي نتيجة لعدم وجود أى إخصائنها. إسهة للأراضى التابعة للدولة. إذ احتلت المناطق العشوائية مناطق كثيرة من الرقعة العمرانية في جميع مدن مصر. ومما يزيد من المشكلة عدم توافر بيانات دقيقة عن عدد سكان العشوائيات وخصائصها . إذ تضاربت التقارير الحكومية في إحصاء أعدادها. فبينما تذهب وزارة الإسكان إلى أن أعداد المناطق العشوائية على امتداد الخارطة المصرية يبلغ ١٠٣٤ منطقة تشير تقارير وزارة التنمية المحلية إلى أن عددها يبلغ ١١٥٠ وفي المقابل يختصر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عدد المناطق العشوائية إلى ٩٠٩ منطقة. في حين تقدر لجنة الإسكان بمجلس الشعب عدد القاطنين بالمناطق العشوائية بنحو ١٢ مليون نسمة. بينما رصدت احد الدراسات التي قامت بها هيئة التخطيط العمراني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجمالي حجم سكان العشوائيات بحوالى ٦,٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٥ ، وتستحوذ محافظة القاهرة على ما يقرب من ثلث سكان المناطق العشوائية (٣٦%) يليها الجيزة (١٣%) ثم القليوبية (١٠%) أي تستحوذ القاهرة الكبرى على حوالى ٥٩% من سكان العشوائيات.

أما التقرير الصادر من وزارة التنمية المحلية فلقد رصد أن عدد سكان المناطق العشوائية عام ٢٠٠٧ حوالى ١٥ مليون نسمة أي نحو ٢٥% من جملة سكان المجتمع المصري . منهم ٢٠% محافظة القاهرة ، ١٣% محافظة الجيزة و ٨% فى محافظة القليوبية. ويبلغ عدد سكان العشوائيات فى القاهرة الكبرى حوالى ٦,١ مليون نسمة بنسبة ٤١,٤% من إجمالي سكان العشوائيات فى محافظات الجمهورية . وفى المقابل يذهب تقرير التنمية البشرية الأخير إلى أن هناك ما يزيد على ٨ ملايين نسمة يعيشون فى مساكن عشوائية فى منطقة القاهرة الكبرى وحدها ويتزايدون بمعدل ٢,٣% سنوياً وهو ما يعنى زيادة سكان العشوائيات بنحو ٢٠٠ ألف نسمة سنوياً فى القاهرة الكبرى وحدها. إذ وصلت المناطق العشوائية بإقليم القاهرة الكبرى ١٧٧ منطقة، احتلت محافظة القاهرة المرتبة الأولى بنسبة ٤٤% تليها القليوبية بنسبة ٣٦% تليهما محافظة الجيزة بنسبة ٢٠%. وتستنأثر محافظة الجيزة بحوالى ٢١% من سكان المناطق العشوائية بمصر وتقدر بنسبة ٦٠% من جملة سكان مدينة الجيزة. تليها القاهرة تضم حوالى ٢٠.٥% من جملة سكان المناطق العشوائية ويصل نسبة هؤلاء السكان إلى حوالى ٣٢% من إجمالي سكان القاهرة. أما القليوبية فتحتل المرتبة الرابعة (٨.٧%) بعد الإسكندرية وتصل نسبتهم إلى ٦٤% من جملة حضر القليوبية. يعنى ذلك أن القاهرة الكبرى وحدها تضم حوالى نصف سكان المناطق العشوائية فى مصر . ويصل مسطح ١١ منطقة عشوائية بها إلى حوالى ٢٦٧٠ فداناً ويقيم فيها حوالى ٢ مليون نسمة وهى عين شمس والمطرية والمرج والوايلي والزواوية الحمراء ومنشأة ناصر والمعصرة وعرب غنيم وعزبة الهجانة والنباشين والفسطاط ودار السلام وطره وكفر العلو والحكر والتبين. (تقرير من مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار ١٩٩٥)

٢ الإشكالية البحثية والهدف من البحث

أفرزت ظاهرة هيمنة الحضر Urban dominance (تركيز المشروعات الكبرى والاستثمارات فى المدن الحضرية على نحو غير متكافئ مع الريف) انتشار جيوب الفقر Poverty pockets فى المناطق الحضرية الكبرى حيث المناطق العشوائية المتدنية اجتماعياً سواء على أطراف المدن أو تكس المناطق القديمة وتدهور ظروفها المعيشية، بالإضافة إلى استمرار الزحف العشوائي فى الهوامش والأطراف الحضرية. وعلى الرغم من تصاعد الاهتمام القومي بقضية العشوائيات إلا أن هناك اختلاف واسع فى سمات المناطق العشوائية من نمط لأخر وبالتالي كيفية التعامل معها وأولويات التدخل.

ويهدف البحث إلى الوصول إلى تصنيف للعشوائيات تختلف فيما بينها فى خصائصها ودرجة خطورتها وانعكاساتها على أولويات التنمية والاستقرار، حتى يسهل التوصل إلى مداخل تخطيطية وأساليب للتعامل مناسبة لكل نمط تتصف بالفاعلية والواقعية توجه جهود التنمية، وذلك من خلال استنتاج بعض السيناريوهات المستقبلية لتوقع ما يمكن أن يحدث حتى يمكننا تقادى السلبيات.

٣ مفهوم المناطق العشوائية

فى البداية يجب تحديد ما هو المقصود بالمناطق العشوائية من خلال الدراسات والأبحاث السابقة: فهناك من يرى أنها مناطق تنشأ غير مخططة عمرانياً ومحرومة من الخدمات والمرافق الأساسية (مناطق الإسكان غير الرسمي الذي نشأ فى غيبة من القانون)، بينما يرى البعض أنها مناطق فقيرة ومزدحمة يسكنها الفقراء والمهمشين urban poor والذين ليس لديهم القدرة للحصول على مأوى أو أراضى للسكن الأمر الذي جعلهم يلجئون إلى البناء فى أى مكان وبأى شكل دون توجيه وبدون رقابة وبعيداً عن نظر السلطات على أراضى

فضاء ذات ملكية عامة أو خاصة لاسيما في المدن الحضرية الكبرى وعلى هوامشها وجيوب الفقر بداخلها. أو أنها مناطق للإسكان غير الرسمي باقتصاد غير رسمي وتنشأ باغتصاب أراضي الدولة بوضع اليد مع عدم مراعاة أسلوب وقواعد التخطيط وأحكام وقوانين تنظيم البناء. (على الصاوي ٢٠٠٧ ، سعاد عبد الرحيم ٢٠٠٧، غادة حسن وابتهاال عبد المعطى ٢٠٠٧)

وبشكل عام تنشأ العشوائيات إما على:

- مناطق خارج كردون المدن وبخاصة على الأراضي الزراعية المفتتة.
- المناطق الهامشية على أطراف المدن وعلى جوانب الترع والمصارف والسكك الحديدية.
- المناطق النائية وسفوح الجبال.
- المناطق القديمة المتدهورة عمرانيا.

تنشأ المناطق العشوائية على الأراضي الصحراوية ، وتلك المناطق غالبا تنتشر على أطراف المدن أو بالقرب من معسكرات الجيش مثل عزبة الصفيح وعزبة الهجانة التي نمت في الأرض الصحراوية التابعة لمدينة نصر، وعزبة أبو قرن شرق جامع عمرو بن العاص بمصر القديمة. ولقد امتدت المناطق العشوائية بصورة سريعة ومعدل نمو متزايد، بشكل غير منتظم ولا يتبع أسلوب معين وإنما طبقا للاحتياج وما تسمح به طبيعة الأرض. تتميز المناطق بالكثافة البنائية والسكانية العالية، كما تأخذ الشكل السرطاني غير المنتظم. وما زالت تحيط ببعض هذه المناطق أراضى فضاء صحراوية يمكن للمناطق العشوائية الامتداد عليها. كما تنشأ العشوائيات بالأراضي الفضاء ، وتنتشر هذه المناطق داخل التجمعات السكنية وخاصة المناطق القديمة مثل الجمالية ومصر القديمة وأيضا على الأطراف والمناطق النائية وحول السكك الحديدية، وكذلك بالمناطق الجبلية التي غالبا ما تكون على أطراف المدينة مثل جبل المقطم مثل منطقة منشية ناصر والتي تقع في أقصى الهضبة الشرقية.

كما تنشأ العشوائيات على ضفاف الأنهار في مناطق طرح النهر ، وساعد على ذلك غياب وسائل حماية أراضي المنافع العامة على طول المجارى المائية (أراض طرح-مصارف ومساقى - ترع)، وأمثلة ذلك الحكر القبلي والحكر البحري وعزبة العناني. أما عشوائيات الأراضي الزراعية فتنشأ بالقرب من المجارى المائية وعادة تتبع خطوط الأحواض الزراعية ونجد أن مبانيها متلاصقة و الطرق ضيقة. وهي من أكثر الأنواع شيوعا في مصر بسبب: غياب الأجهزة الإدارية و توفر المياه بالأراضي الزراعية بالإضافة لرخص سعر الأرض وقربها من التجمعات السكنية. كما سرع من ذلك قرارات الضم الإداري للعديد من القرى لكردونات المدن إلى جانب المضاربة العقارية في الأراضي الزراعية من صغار الحائزين وصغار المقاولين والسماسة. (مركز استشارات العمران ٢٠٠٨، وحدة بحوث ودراسات التخطيط ٢٠٠٨)

٤ أسباب ظهور المناطق العشوائية

تتضمن أسباب ظهور العشوائيات ما يلي:

(أ) الأسباب الإجتماعية والإقتصادية

- الهجرة من الريف إلى الحضر، وكذلك الهجرة العكسية إلى القرى الواقعة في إطار المدن الكبرى. بالإضافة لضعف القدرة التمويلية للمهاجرين لشراء وحدات سكنية جديدة .
- قلة فرص العمل بشكل عام وفي الريف و أقاليم الصعيد بشكل خاص.
- الميل العمدي لدى بعض الجماعات المسييسة إلى السكن في مناطق غير مخدومة بالمرافق الأساسية و مغلقة أمام اختراق الأجهزة الأمنية.(محمد عدوى ٢٠٠٠)
- ضعف الإمكانات المادية يقابلها تزايد أسعار الأراضي ومواد البناء والوحدات السكنية بمعدلات كبيرة لا تتناسب مع إمكانيات الفقراء .
- نقص الموارد المالية المخصصة لإسكان محدودي الدخل والعشوائيات. كما صعبت نظم التمليك المتبعة منذ منتصف سبعينات القرن الماضي الحصول على المسكن للمواطن محدودي الدخل.
- تدخل الحكومة في خفض القيمة الإيجارية لصالح الفقراء من جهة وارتفاع تكلفة الوحدة السكنية من جهة أخرى ، أدى إلى اتجاه القطاع الخاص للعمل في مجال الإسكان المتميز وأحجابه عن الاستثمار في قطاع الإسكان لمحدودي الدخل. ترتب عليه قيام الأهالي بتوفير المسكن اعتمادا على أنفسهم (الطبقة الفقيرة والمتوسطة). (أحمد عبد الله ٢٠٠٨)

- مع ظهور شركات تقسيم الأراضى والاستثمار العقاري (سواء سكن أو أراضى للبناء) بعيدا عن السلطة المركزية، قفزت نسبة الامتدادات العشوائية. إذ تقوم شركات التقسيم بشراء الأراضى الزراعية بالفدان وتبويرها وتقسيمها وتحديد الشوارع (٤-٨ متر) وقطع الأراضى دون تزويدها بالمرافق وتقوم ببيعها للحرفيين والمدرسين وعمال البناء وتتراوح مساحة القطع بين ١٠٠-٢٠٠ م^٢ وأحيانا ٣٠٠ م^٢ مع تسهيلات في الدفع بالتقسيط على سنتين وثلاثة مع مقدم ثمن يتراوح بين نصف إلى ثلث الأرض. وغالبا يكون التقسيم تربيعا. كما يقوم بعض الفلاحين بتقسيم الأراضى وبيعها كأراضى زراعية بالقيراط والسهم للتهرب من قانون الزراعة ويقوم المشتري بتترك مسافة مناصفة للشوارع بعرض لا يزيد عن ٣ م. (على الصاوي ٢٠٠٨ ، أحمد عبد الله ، ٢٠٠٨)

(ب) الأسباب السياسية

- اهتمام الدولة بتنمية وتطوير الحضر وإهمال الريف في مرحلة الستينيات والسبعينيات. أدى لاستمرار النزوح إلى المدن لنقص الاستثمارات فى الريف وانعكاسه على تدهور البيئة الريفية إذ بلغ متوسط الأجر السنوي للعامل الزراعي نصف قيمة متوسط الأجر السنوي للعامل على المستوى القومي .
- عدم وجود مخطط إستراتيجى إقليمى للقاهرة الكبرى. إذ تمت مناقشة فكرة المخطط الإقليمى من خلال لجنة التخطيط الإقليمى عام ١٩٧٣ ولم تنفذ التوصيات حتى الآن .
- تراجع الحكومة عن توفير المساكن لمحدودي الدخل بعد ١٩٦١ إذ توجه التمويل إلى السد العالي كما تحول ٧٥% من الميزانية للمجال العسكري. وبالتالي تراجعت فيه الأهمية النسبية للإسكان في استثمارات خطط الدولة من ١٢.٤% فى منتصف الستينات إلى ٥.٩% عام ١٩٧٩ على الرغم من تزايد الطلب على الإسكان ساعد على تفاقم العشوائيات انتشار مساكن الإيواء فى الفترة الأخيرة من قبل الحكومة لمن تنهار مساكنهم أو تهدم، لمقتضيات توسعة الشوارع أو بناء الكباري أو بسبب قدم هذه المباني أو كنتيجة لتشرذم الكثير بسبب وقوع الزلزال . (مروة سيبوه ٢٠٠٨)
- التأخر فى مواجهة الحالات العشوائية فى حال قيامها . فالمشكلة تبدأ صغيرة يمكن القضاء عليها ثم تتفاقم فتصبح مشكلة إنسانية. (Manal El Batran & Christian Arandel, 1998)

(ج) الأسباب الإدارية

- تراخى الأجهزة التنفيذية خاصة على مستوى المحليات وعدم الجدية فى تطبيق العقوبات وتنفيذ الأحكام على المخالفين.
- القصور فى التشريعات وكثرة الثغرات التي تسمح بوجود العشوائيات.
- قرارات الإخلاء الإدارى خاصة فى المباني القديمة الأيلة للسقوط وعدم وجود البديل.
- قسوة قوانين البناء والتي تؤثر على سوق البناء وتتسبب فى ارتفاع الأسعار وعدم ملاءمتها لقدرات الناس.
- تعدد الجهات المالكة لأراضى الدولة مما يصعب أمر الإزالة ويعقده.
- ضعف التنسيق بين الجهات المعنية (وزارة الزراعة – السياحة – الأوقاف – الإسكان - التنمية المحلية -التضامن الاجتماعى).

٥ تصنيف العشوائيات

تماشيا مع سياسة الدولة بضرورة التصدى لمشاكل المناطق العشوائية التى تشوه صورة المستقبل فقد تبنتى البحث فكرة تصنيف المناطق العشوائية إلى مجموعات يسهل التعامل معها فى إطار خطة تنفيذية مرحلية: والتصنيف هنا يعنى تقسيم الظاهرة إلى مجموعات أو فئات طبقا لأسس معينة . وبتنوع تلك الأسس ينتج أكثر من تصنيف . ويمكن ان يستند التصنيف على ثلاثة مناهج رئيسية:

- المنهج التاريخى: والذى يصنف المناطق العشوائية طبقا لحقبات زمنية شهدتها الظاهرة وكل حقبة بها المتغيرات والعوامل الحاكمة التى تفرز خصائص معينة لكل مجموعة .
- المنهج المقارن: ويعتمد على مبدأ المقارنة بين ظاهرة العشوائيات فى مناطق وأيضاً بدول مختلفة لاستخلاص أوجه التشابه والاختلاف بينها ، ومحاولة الوصول والتعرف على العوامل

المسببة والظروف التي حدثت فيها. وبالتالي التعلم من التجارب المختلفة لعلاج سلبيات الظاهرة وتعظيم ايجابياتها.

- المنهج الوصفي: ويستخدم لوصف وملاحظة الظاهرة في الوقت الحاضر، معتمداً على معلومات نوعية أو كمية في فترة زمنية معينة أو خلال فترات زمنية مختلفة بغرض التعرف على شتى جوانب الظاهرة وعلاقاتها بغيرها من الظواهر لتحديد العلاقات المؤثرة والحاكمة محاولاً فهم الوضع الراهن واستقراء المستقبل. ويعتمد المنهج الوصفي على بعض الوسائل لتحقيق أهدافه، منها أسلوب المسح ودراسة الحالة.

ولقد تبنى البحث بصفة أساسية المنهج الوصفي واعتمد على البيانات التي تم تجميعها من خلال مشروع "إعداد دراسة حصر وتحزيم المناطق العشوائية للهيئة العامة للتخطيط العمراني" مستخدماً أسلوب المسح والحالات الدراسية في (القاهرة – الجيزة – حلوان - شبرا الخيمة - الإسكندرية). ونتج عن استخدام هذا المنهج مدخلين لتصنيف المناطق العشوائية: المدخل الأول خاص بتصنيف المناطق العشوائية حسب إمكانيات نموها، والمدخل الثاني خاص بتصنيف العشوائيات طبقاً لمعيارى الأمن والأمان.

١/٥ تصنيف المناطق العشوائية حسب إمكانية نموها

يرتبط المدخل الأول بتصنيف المناطق العشوائية طبقاً لإمكانية إيقاف النمو العشوائي المتوقع كأولوية أولى ومن ثم التعامل مع المناطق العشوائية القائمة. ويعتمد ذلك على تصنيف المناطق طبقاً لخطورة سرعة نمو الامتدادات العشوائية القائمة وإمكانية الزحف أفقياً، وبالتالي ضرورة سرعة التدخل لتحديد المناطق الأكثر خطورة والإسراع بعمل مخططات تفصيلية لتلك المناطق المهددة بالنمو العشوائي، علماً بأن هذه المناطق تتدرج في خطورتها من حيث معدلات الزحف العشوائي.

وتمثلت أسس التصنيف في هذا المدخل بشكل عام على القراءة والتحليل للعديد من حدود المناطق العشوائية (الاستعمالات - الملكيات - طبيعة الأرض) لتحديد المناطق ذات المقاومة الضعيفة (والمقصود بها المناطق ذات المقومات التي تجذب النمو العشوائي ولا يوجد بها أى رقابة أو ضوابط تخطيطية) التي تم دراستها من خلال مشروع إعداد دراسة حصر وتحزيم المناطق العشوائية للهيئة العامة للتخطيط العمراني (في القاهرة- الجيزة- حلوان-شبرا الخيمة).

وبشكل عام، يمكن اقتراح ثلاثة أشكال من المناطق العشوائية حسب إمكانية نموها: (شكل ١)

أ- **مناطق عشوائية متشعبة:** مناطق محاطة بمناطق إسكان أو مناطق عشوائية أخرى وبعض المناطق الصناعية المتاخمة مما يحد من نمو هذه المناطق أفقياً حيث لم يتبقى سوى القليل من الجيوب الزراعية. وأحياناً يتم الاستيعاب بالتكثيف.

ب- **مناطق عشوائية طرفية شبه مغلقة أو مفتوحة:** وهي مناطق مازالت احد جوانبها على الأقل أراضي صحراوية أو زراعية أو بور. وما زال هناك إمكانية للامتداد الأفقى.

ج- **مناطق امتداد عشوائي خارج أحوزة القرى:** وهي مناطق مفتوحة على أراضي زراعية أو محاور تنمية عمرانية، تنتقل الامتدادات العشوائية إليها وتستنزف مسطحات شاسعة من الأراضي الزراعية.



شكل (١) تصنيف المناطق العشوائية بالقاهرة الكبرى حسب إمكانية نموها

٢/٥ تصنيف العشوائيات طبقاً لمعيارى الأمن والأمان

أما المدخل الثانى فيمكن تصنيف العشوائيات فيه إلى مجموعات تختلف فيما بينها فى بعض الخصائص الاجتماعية والعمرائية، بينما داخل كل مجموعة تجمعها بعض السمات العامة المرتبطة بمعيارى الأمن والأمان (درجة الخطورة على السكان ، الخطورة السياسية والأمنية، مدى صلاحيتها للبقاء والاستمرار أو التطوير). وتستهدف عملية التصنيف التالى:

- ١- المساهمة فى تحديد أولويات التدخل للمناطق العشوائية والتي يمكن ترجمتها الى خطة لتطوير العشوائيات مرتبطة بالمدى الزمنى (مجموعة يمكن تأجيلها للمدى البعيد – مجموعة يمكن تأجيلها للمدى المتوسط والطويل – مجموعة لابد من البدء بها فى الخطة قصيرة الأجل).
- ٢- إيجاد بعض الفروق النسبية بين المجموعات المختلفة بما يعكس على ضرورة عدم تبني سياسة موحدة لتطوير المناطق العشوائية وتحديد أهم المداخل التخطيطية الملائمة لكل مجموعة.

ولقد تبني البحث هذا التصنيف حيث أسفرت قراءة خصائص العديد من المناطق العشوائية التي تم دراستها من خلال مشروع "إعداد دراسة حصر وتحريم المناطق العشوائية" للهيئة العامة للتخطيط العمرانى عن تقسيم مجتمع العشوائيات إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هم: مناطق عشوائية آمنة أو المناطق غير المخططة (يمكن التعامل معها على المدى الطويل) ، مناطق عشوائية آمنة لكنها تؤثر سلبيا على مواردنا وتعيق أحداث تنمية مستدامة على المستوى القومي (يمكن التعامل معها على المدى المتوسط) ، وأخيرا مناطق عشوائية غير آمنة سواء بالنسبة لسكانها أو للمناطق المحيطة أو حتى على المستوى القومي . وهذه المجموعة لابد من أن تكون لها الأولوية الأولى فى التعامل وتضم ستة أنماط تختلف باختلاف مدى حدة تدهورها ودرجة خطورتها على السكان وأيضا درجة خطورتها السياسية والأمنية وينعكس هذا التصنيف على اختلاف أولويات التدخل والمداخل التخطيطية والأساليب الوقائية الممكن إتباعها فى كل مجموعة. وفيما يلى نشير إلى الأنماط المختلفة داخل كل مجموعة:

١/٢/٥ المناطق العشوائية الآمنة

أ- **الإسكان غير الرسمي squatters** وهى مجتمعات قائمة على الأراضى العامة والخاصة عن طريق وضع اليد. منها مناطق صحراوية وأخرى على الأراضى الزراعية . وبالتالي تكون غير مخططة منذ نشأتها ولا تراعى قواعد التخطيط وأحكام وقوانين تنظيم البناء، وتعانى من نقص شديد من الخدمات والبنية الأساسية كما ترتفع بها الكثافة البنائية ومعدلات التزاحم . ومعظم هذه المناطق يعتمد اقتصادها غالبا على التعامل فى البضائع الأقل جودة وسعرا، والتي يقبل عليها حتى الأغنياء أنفسهم. وينمو هذا الاقتصاد خارج النظام الضريبي الرسمي. وتنمو ببعض المناطق أسواق تجارية كبيرة . فيضغط سكانها على الحكومة لتزويدهم ببعض الخدمات الأساسية . ومثل هذه المناطق تحتاج الى جهود كبيرة من الحكومة لإزالتها وانتقال سكانها إلى مناطق أخرى كما حدث فى سوق روض الفرج .

ب- **الأحياء المتداعية slums** الأحياء السكنية القديمة المتدهورة والتي تدنت فيها مستويات المعيشة اقتصاديا واجتماعيا ولم تكن متدنية النشأة. و تتحمل سكانا أضعاف ما كانت تتحمله عند إنشائها مثل أحياء السيدة زينب ومصر القديمة وحلوان والقاهرة الفاطمية والظاهر والجمالية وشبرا والمطرية... فى القاهرة ، والجيزة البلد وساقية مكي وإمبابية وبولاق الدكرور وميت عقبة وبين السرايات ونزلة بطران واليكارى ... فى الجيزة وشبرا الخيمة وأبو زعيل والقليوبية . ومعظم هذه المناطق فى بدايتها ليست عشوائية بل كانت مخططة و بها كل أنواع الخدمات والبنية الأساسية إلا أن مشكلتها تزايد الطلب السكاني عليها وارتفاع الكثافة بما لا يتناسب مع عروض الشوارع ولا مع شبكة البنية الأساسية بالإضافة إلى عدم صيانة المباني نفسها مع تقدمها .

ج- **عشوائيات الأثرياء:** سهل من نمو تلك المناطق ارتفاع معدلات عوائد المخالفات الرأسية والأفقية إذا ما قورنت بتكلفة المخالفة. وتسهل إدارة الأحياء فى التعامل مع المخالفات. مثلما يحدث فى طريق هرم سقارة وترعة المريوطية والمناطق البيئية على محاور الطرق الإقليمية والشريانية فى إقليم القاهرة.

د- **الإسكان الحكومي المتدهور:** حيث تسبب إهمال الدولة من جهة وعدم قدرة ساكنيها من جهة أخرى بأعمال الصيانة اللازمة سواء بالمرافق أو الواجهات .. بالإضافة إلى عمل العديد من المخالفات على هذه المباني إلى تحويلها إلى رصيد إضافي من العشوائيات.

هـ- **عشوائيات بها بؤر تلوث بيئي:** وهى مناطق تلوث بيئي مؤقتة يمكن إزالة تلك البؤر أو التقليل من درجة تلوثها. منها على سبيل المثال انتشار أماكن تجمع قمامة على أطراف المنطقة وفي الشوارع الجانبية بالمنطقة، ويسهم حرق هذه المخلفات فى خلق بؤر للتلوث، مثل منشية السد العالي بإحدى شياخات قسم

السلام، كما يوجد نهاية رشاح الصرف الخاص بمنطقة العرش الواقعة خارج المنطقة على الحدود الجنوبية ويسبب تلوث بيئي للمنطقة الجنوبية من السد العالي. أو انتشار بعض الأنشطة الصناعية الملوثة كورش تصليح السيارات وعدد من مصانع البلاستيك والورق في المنطقة السكنية. كذلك وجود السكة الحديد الذي ينتج عنه تلوث ضوضائي، ويفصل المنطقة عن المناطق المحيطة. ويشكل خطراً على حياة السكان.

ويمكن إيجاز بعض السمات العامة للمناطق العشوائية الآمنة فيما يلي: (دراسة حصر وتحريم المناطق العشوائية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني ٢٠٠٨)

- تضم معظم المناطق العشوائية المتواجدة داخل الحضر مجموعات متنوعة الثقافات والتقاليد (خليط من الحضر الأصليين والمهاجرين). في حين نجد في البعض الآخر من العشوائيات وخاصة المنتشرة بالأطراف مجموعات سكانية تضم مجتمع ريفي واحد داخل المنطقة العشوائية (حارة فنا ، حارة الشراقة، عزبة الصعايدة ، عزبة جبريل ...)
- المناطق العشوائية تظل تجذب المزيد على نحو مطرد (تتوسع أفقياً وراسياً) دون أن تتحول إلى مناطق طاردة حتى مع زيادة كثافتها السكانية وتدهور مستوى المعيشة بها.
- الشوارع لا تخضع لقوانين التخطيط ومواصفات إنشاء الطرق (متعرجة - غير متصلة)
- تدنى مستوى خدمات البنية التحتية كما تندر المساحات الخضراء والمفتوحة.
- ارتفاع الكثافة السكانية (أكثر من ٤٥٠ شخص / فدان في بعض المناطق رغم انخفاض نسب الأشغال في بعض المناطق الطرفية خصوصاً إلى ٦٠% . بينما تزيد الكثافة بالمناطق الداخلية عن ٦٠٠ شخص / فدان وترتفع نسب الأشغال عن ٨٥%.
- التخلص من المخلفات في بعض الأراضي الفضاء أو على جانبي الترع.
- انعدام الخدمات أو عدم كفايتها (الصحية-التعليمية -الثقافية-الاجتماعية-الامنية-الترويحية)
- التأثيرات الضارة على البيئة والصحة العامة الناتجة عن بؤر القمامة أو انتشار الورش..
- انعدام هوية المدينة وفقدان الصورة البصرية إذ تمثل تلك المناطق خليط عمراني غير متجانس.

٢/٢/٥ مناطق آمنة لكنها تهدر بالموارد القومية

أ- **مناطق عشوائية تهدد التراث القومي:** وتشمل إسكان المناطق الأثرية التي سهل ضعف وسائل حماية الأراضي الواقعة في زمام المناطق الأثرية على نموها، ويؤثر ذلك على حالة المبنى الداخلية والصورة البصرية الخارجية . كما تشمل مناطق نمو عشوائي في المناطق القريبة والمحيطة بالمناطق التراثية، وهي أحياناً تكون من عشوائيات الأثرياء مثل المناطق التي تؤدي إلى سقارة والمناطق المحيطة بالهرم ويؤثر ذلك الزحف على الصورة البصرية للبيئة المحيطة بالمناطق الأثرية. وأيضاً نجد عشوائيات في بعض المناطق المحيطة بالقلعة والقاهرة القديمة، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالمنشآت الأثرية القديمة وإهمالها وسوء البيئة المحيطة ورمي القمامة بها لتصبح وكر للمخلفات. أيضاً تنتشر الأعمال الحرفية مثل النجارة والفخار بصورة عشوائية داخل المنطقة وقد تظهر في المناطق الأثرية مسببة بذلك تأثيراً سلبياً على الأثر الموجود.

ب- **مناطق عشوائية تهدد الأراضي الزراعية:** وتشمل النمو غير المخطط Spontaneous growth، وهي مناطق عمرانية حضرية أو ريفية أو بينهما تنمو بدون ضوابط تخطيطية (لا يوجد أي التزام بالقوانين المنظمة للنمو العمراني أفقياً وراسياً) . ومع حركة العمران السريعة التي شهدتها مصر خلال النصف الثاني من القرن الماضي تحولت العديد من تلك الأراضي إلى عشوائيات. إذ تعرضت هذه المناطق لعمليات غزو مستمرة أدت لضياع هويتها وفقدان طابعها وأفرزت خليطاً متنافراً من المباني. وتنتشر هذه الإمتدادات العشوائية على الأرض الزراعية خارج حدود الكتلة العمرانية للمدينة في جميع الاتجاهات بمحاذاة الترع والمصارف والطرق الإقليمية الرئيسية والثانوية . وتعاني جميع المناطق من ارتفاع في الكثافة السكانية بين ٣٠٠ - ٥٠٠ فرد/فدان.(Sims, 2003)

كما تشمل عشوائيات التعدي على الأراضي الزراعية داخل المدن. وكانت تمثل في البداية أطراف المدن وجزء من الأراضي الزراعية الشاسعة التي كانت تحيط بالقاهرة خلال القرن الماضي مثل عزبة النخل الشرقية والجيل الأصفر وكفر أبو صير. وتتميز بعض المناطق بوجود نخيل سواء داخل الكتلة السكنية أو في الأراضي الفضاء المنتشرة والتي كانت أراضي زراعية تم تبويرها أو مازالت أراضي زراعية. وتعاني معظم عشوائيات هذا النمط من انتشار القمامة ونشع مياه الصرف الصحي، كما تعاني المنطقة من

تجميع لمواد البناء المتخلفة من عملية البناء في الشوارع مما يسبب تلوث الهواء. ومن سمات تلك المناطق أن غالبية المساكن حديثة ومبنيه من الخرسانة و وبها بعض الإرتفاعات العالية (تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من ١٠ ادوار) بعضها تفتقد للتشطيبات الخارجية نظراً للظروف الاقتصادية للسكان. أما الشوارع فالفرغات ضيقة ومتعرجة و تعتبر من الأحياء الحديثة مازال يحدها أراضي زراعية. (Bayat & Denis, 2000)

وتشمل العشوائيات في هذه المجموعة أيضا القرى المتلاحمة والواقعة داخل نطاق الإقليم الحضري، وهو نمط عمراني عشوائي ذو طابع ريفي للقرى القريبة من المدينة والتي تمثل مناطق امتداد للزحف العمراني الحضري على الأراضي الزراعية. ومن سمات هذا النمط ظهور خليط من المساكن الحضرية والريفية بدون أي ضوابط أو تشريعات تحكمه ويستنزف مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية .

٣/٢/٥ مناطق عشوائية غير آمنة

تعتبر من مناطق الإسكان غير الرسمي لكنها لسبب أو لآخر تمثل خطورة على سكانها من ناحية وعلى المجتمع من ناحية أخرى. ومعيار الأمن والأمان هنا يرتبط بدرجة خطورتها السياسية والأمنية أو مدى حده تدهورها، وتضم :

أ- **المجتمعات المستضعفة:** وهي مناطق غير معدة في الأصل للسكن مثل الإسكان الجوازي Shanty towns وإسكان الإيواء (أكشاك أو حجرات مشتركة بالإضافة إلى إلحاقها بزيادة عشوائية سواء عشش أو أكواخ)، قوارب ، والعشش منها ما يقع بالقرب من المناطق الصناعية أو على طول محاور السكك الحديدية أو ضفاف النيل والترع وكذلك العشش في المناطق الأثرية. وتستخدم في بنائها عادة الخشب والكرتون والصاج والطوب اللبن. لضعف وسائل حماية تلك الأراضي. وهذه المناطق تعاني من مشاكل ببنية وصحية خطيرة . كذلك العشوائيات في مناطق طرح النهر، إذ أن عدم صلاحية الأراضي للاستخدام السكني يجعلها جاذبة للاستعمال الغير رسمي. وأمثلة ذلك عزبة العناني والعلو والحكر البحري والقبلي. وفي غالبيتها تفتقد الحد الأدنى من الشروط اللازمة لبنئة سكنية صحية وأمنة. ويكون اقتصادها أكثر هشاشة من السابق ولا يمتلك القدرة على ممارسة الضغط على الحكومة. وهنا يسهل عملية الإزالة الجبرية ولا تأخذ وقت طويل .

ب- **إسكان الغرف المستقلة المستخدمة في معيشة أسرة كاملة أو سكن عائلة في غرفة واحدة بدون منافع** تمارس فيها كافة أنشطتها الحياتية وتشارك غيرها في دورة المياه التي تقع غالبا في الأسطح وأفنية المنازل. وهذه المناطق تعاني من مشاكل إجتماعية وأخلاقية وصحية خطيرة فهي تعتبر مرتعا خصبا لكثير من الأمراض المتوطنة . لارتفاع معدلات النزاح وقلّة دورات المياه وعدم وجود نظام جيد للتخلص من البنية الأساسية. (سعاد عبد الرحيم ٢٠٠٧)

ج- **إسكان المقابر:** ويتمثل في سكن أحواش المقابر أو ملحقات داخل الجبانات مثل (مناطق الإمام الشافعي ، الليثي، التونسي ، الاباجية ، القادرية ، السيدة نفيسة ، باب الوزير ، الفير ، برقوق والقرافة الشرعية). وتعاني هذه المناطق من أمراض إجتماعية وانتشار جماعات الجرائم. ومن أهم الحوافز التي سببت تضاعف معدلات الإسكان في المقابر في الفترة الأخيرة قربها من الأحياء القديمة التي تمر بمرحلة الإحلال وتكثر بها المباني الأليّة للسقوط. ودخول العديد من المقابر ضمن النسيج الحضري، وكذلك وجود خطوط للنقل العام تخترق شوارع مناطق المقابر زادت من اتصالياتها بباقي المناطق .وتوفير شبكة من الشوارع والمياه والكهرباء .

د- **مناطق عشوائية تهدد الأمن القومي:** وينتشر بها المنطرفون والمتهربون من القانون ويتواجد العديد من الجماعات الإرهابية والعناصر المطلوبة أمنيا ، وهي تمثل قنبلة سياسية موقوتة ومصدر للجريمة والإرهاب . وعقب خطاب الرئيس يوم عيد العمال ١٩٩٣ وفي ظل قناعة رسمية بان المناطق العشوائية وكر للجماعات الإسلامية حيث نشرت وكالة رويتر للأنباء تقرير الجمهورية الإسلامية بإمباباة . كان ذلك له دور حاكم في أن تضع الحكومة مشكلة العشوائيات على خريطة الأولويات القومية منذ أوائل التسعينات .ومن هذه المناطق التي كانت مركزا لأحداث عنف دامية (مثل أحداث الزاوية الحمراء ، عين شمس ، المنيرة بإمباباة).ولصعوبة دخول الشرطة هذه الأماكن لضيق شوارعها جاءت الدعوة لتحسين وفتح بعض الشوارع . وفي خطة ٩٥/٩٦ أوصت بتدعيم شبكات الكهرباء ورصف الطرق والمرافق وخدمات الأمن

والإطفاء. ولقد جاءت الأولوية لتطوير العشوائيات لإقليم القاهرة الكبرى والصعيد لخطورتهم الأمنية عن محافظات الوجه البحري. أيضا تعتبر تلك المناطق وكر للمخرفين وينتشر بها العديد من جماعات الرفض أو المتهربون من القانون للاتجار فى الممنوعات وإيواء أوكار الجريمة ، مما جعلها نقطة جذب للكثير من حالات الفساد الإجتماعى والإخلاقى وسبب رئيسى فى إقلاق المناطق المتاخمة. هذه المناطق العشوائية تغيب عنها الخدمة الأمنية لضيق شبكة الشوارع وعدم وجود ممرات ممهدة (مثل أطراف عين شمس والخصوص،زاوية عبد القادر،الهجانة،عزبة المفتى وارض الحداد بالجيزة ، وطمبات المكس بالإسكندرية) (على الصاوي ٢٠٠٨، أحمد عبد الله ٢٠٠٤)

هـ- عشوائيات معرضة للانهيارات: وتتواجد معظمها بالمناطق الجبلية ، وهى مناطق معرضة لانهيارات شديدة وهناك أيضا خطورة فى صعوبة الحصول على المياه مثل منشية ناصر والدويقة .

و- مناطق التلوث البيئي: وهى مناطق تعاني من مشاكل الطفح المستمر من الصرف الصحي وانتشار مياه الصرف فى الشوارع فتحولت إلى برك من مياه الصرف مما تسبب تآكل جدران المنازل وتهدها بالانهيار. بالإضافة إلى مشاكل المياه الجوفية وتداخلها مع مياه الشرب أحيانا من جهة وارتفاع منسوب المياه الجوفية وتهديد انهيار المباني من الجهة الأخرى. وتنتشر الحشرات والبعض هذه المناطق بما يسبب العديد من الأمراض. وهناك بعض المناطق يشرب سكانها ماء ملوث وغير صالحة للاستهلاك الأدمى فتكثر فيها الأمراض الناتجة عن هذه المياه فى الشرب. وهناك مناطق تعاني من عدم الاتصال بشبكة الصرف الصحي، ويقوم السكان بإلقاء مخلفات الصرف الصحي على الرشاش العمومي. ويشكل الرشاش بؤرة تلوث بيئي وكذلك خطراً كبيراً على صحة السكان. أيضا مناطق تعاني من انتشار ورش ومسابك ملوثة للبيئة مثل عزبة أبو قرن.وأخيرا إسكان تحت أسلاك الضغط العالي ، ويهدد ذلك سكانه بالإصابة بالأمراض الخطيرة.

وتشمل السمات العامة للمناطق العشوائية غير الآمنة ما يلي: (دراسة حصر وتحزيم المناطق العشوائية - الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ٢٠٠٨)

- المساكن لا تتبع قوانين البناء ومنها ما هو مصنوع من مواد هشة (صفيح ، أخشاب ، كسر الطوب..)
- الشوارع لا تخضع لقوانين التخطيط ومواصفات إنشاء الطرق (متعرجة وغير متصلة- يصعب إدخال الشبكات)
- لا يوجد فراغات أو مساحات خضراء أو مسطحات فضاء يمكن استغلالها فى إقامة الخدمات.
- ارتفاع الكثافة السكانية (أكثر من ٨٠٠ شخص /فدان فى بعض المناطق)، بالإضافة إلى أن معدل التزاحم العرقى (أكثر من ٦ فى الغرفة) ،والمساكن أغلبها ردى.
- تدنى المستوى الثقافى وارتفاع معدلات التسرب من التعليم للأطفال وأمية المرأة ، وعمالة الأطفال .
- تقفد مجتمعات هذه المناطق إلى مقومات الحياة الأساسية المقبولة .
- عدم وجود وعى بالآثار الحالية والمستقبلية لتكدس المخلفات الصلبة . والآثار الناجمة عن انتشار القمامة بالشوارع والمجارى المائية .
- عدم وجود وعى بالآثار والمناطق المحيطة بها وتحويلها إلى بؤر قمامة.
- عدم وجود منظومة إدارة المخلفات (جمعها-نقلها-إعادة استخدامها-التخلص منها ..).
- تدنى مستوى خدمات البنية التحتية أو انعدامها (طرق-مياه -صرف إنارة-كهرباء-غاز-تليفونات).
- انعدام الخدمات أو عدم كفايتها (الصحية-التعليمية -الثقافية-الاجتماعية-الأمنية-الترويحية)
- انتشار الزوايا الصغيرة غير المرخصة (عددها أكثر من ١٠٠ ألف زاوية) ولا تعرف وزارة الأوقاف عنها الكثير وذلك يسهل من بث الأفكار المتطرفة بين سكان تلك المناطق .
- ضعف الضوابط القانونية والاجتماعية بالمناطق العشوائية جعلها مأوى للهاربين من العدالة وغير القادرين على مسابرة أنماط المعيشة فى المناطق الأخرى.
- إنهيار القيم الاجتماعية وإنعدام الخصوصية .
- التأثيرات الضارة على البيئة والصحة العامة الناتجة عن طفح مياه الصرف .مثل تكاثر الحشرات والقوارض الضارة وتلوث المياه الجوفية .
- مناطق لا يستخرج ساكنيها تراخيص للأنشطة الاقتصادية ، ولا تتعامل مع المرافق الإدارية بشكل مقنن.
- نمو عمراني بدون أى ضوابط أو اشتراطات يستنزف الأراضي الزراعية.

- ظهور نشاط خاص بالمقاولات البسيطة والتي امتهنتها بعض الأفراد الذين استوطنوا المناطق العشوائية مدة كبيرة حيث بدأوا يزاولون نشاط البناء بأسلوب غير فني للارتزاق من الوافدين . كما انتشرت عمليات بيع أراضى وضع اليد من الأفراد واليهيم بصيغ تعاقدية يطلق عليها (عقد بيع أنقاض).

٦ بناء السيناريوهات المستقبلية فى إقليم القاهرة الكبرى

يطرح البحث السيناريوهات التالية لتحديد ما سيحدث فى المستقبل للتخطيط على أساسه وبالتالي مراعاة تجنب المشاكل المتوقعة وتعظيم الايجابيات المتوقعة أيضا: (وفاء عامر ٢٠٠٨)

١/٦ السيناريو الأول

يمكن تحديد أهم المتغيرات الرئيسية والحاكمة فى تشكيل هذا السيناريو كما يلى:

- غيبة مخطط إقليمي للقاهرة الكبرى واستمرار البرامج والسياسات الحالية لجذب الاستثمارات فى القاهرة من ناحية، والارتفاع المستمر لأسعار مواد البناء، مع استمرار معدل إنشاء الوحدات السكنية المطلوبة لمحدودي الدخل والتي لم تتعدى ١٥% من الرصيد المطلوب حتى عام ٢٠٠٢ . واستمرار تراخى الأجهزة التنفيذية خاصة على مستوى المحليات فى تطبيق العقوبات على المخالفين.
- انخفاض الأموال المخصصة للاستثمار لتطوير العشوائيات من ١٤٧,٢ مليون جنيهه إلى ١٤١,٥ مليون جنيهه بتراجع قدره ٥,٤ مليون جنيهه وفقا للإحصائيات الرسمية .
- استمرار تيارات الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر. والاستمرار السريع فى نمو المناطق العشوائية ولا يلاحقها عمليات التخطيط المرجوة.
- عدم تدبير التمويل اللازم لإنشاء الإسكان البديل لسكان المناطق المقرر إزالتها . وعدم قدرة السكان على توفير هذا التمويل.

وبالتالى ففى هذا السيناريو يتوقع استمرار تزايد معدلات النمو السكاني ليتراوح بين (٣ - ٣,٥%) حيث ارتفع فى الفترة السابقة من ٢,٣ إلى ٣% ليصل حجم سكان العشوائيات إلى حوالي ٢٨ - ٣٠ مليون عام ٢٠٢٥ ، وتسارع معدلات النمو لبعض المناطق العشوائية والمناطق الطرفية بما يمثل ضغط شديد على المدينة والإقليم. أيضا يستمر معدل الزحف للنمو العشوائي بكل أشكاله (جيوب فقر - امتدادات عشوائية لفئات محدودي الدخل والفئات المتوسطة - مناطق فيلات وقصور - امتدادات عشوائية للتجمعات القائمة - امتدادات على المحاور والطرق الدائرية) ليتراوح بين ٤,٥ - ٥,٥% خلال الفترة القادمة بما يهدد بهدر المزيد من الأراضي المخصصة للزراعة. والمزيد من الضغوط على الطرق والنقل والمرافق. بالإضافة زيادة رصيد السكنى القائم المتدهور. وتسجل محافظة القاهرة فى ظل التقسيم الإدارى الجديد انخفاضا ملحوظا لوصول العديد من المناطق العشوائية إلى حد التشبع يقابلها زيادة سريعة فى الامتدادات والمناطق العشوائية بباقي المحافظات وبخاصة حلوان والقليوبية بالإضافة إلى المناطق البينية بين المحافظات. كما يتوقع أن يزيد سوق الإسكان غير الرسمي فى مصر عن ٨٠% من إجمالى الإسكان. وعليه من المتوقع أن تتزايد المناطق العشوائية بصورة وحشية لتصبح أزمة قومية تهدد الأخضر واليابس. وسوف تتحول مدينة القاهرة إلى مناطق إسكان لفئات الدخل المتوسط يحيطها جيوب من الفقر والمناطق العشوائية فى حين تنتقل فئات الدخل العليا إلى الضواحي والمدن الجديدة المتصلة اتصال جيد بشبكة طرق مما سوف يزيد من الضغوط على مشاكل الحركة.

إلا أن هناك بعض المتغيرات التي قد تؤدي إلى انحراف السيناريو منها: تركيز الحكومة من خلال صندوق العشوائيات الذي خصص لعلاج العشوائيات غير الآمنة فقط (والتي تم رصدها بمفهوم العشوائيات الآيلة للسقوط) وتخصيص موارد مالية ولجنة تنفيذية لها، بالإضافة إلى تحالف مصالح قوى الضغط (رجال الأعمال) مع التوجهات السياسية فى الطلب على بعض المواقع المتميزة لإقامة مشاريع استثمارية أو عقارية. يجعل من الممكن احتواء بعض المناطق العشوائية بشكل عام والمجمعات المستضعة بشكل خاص. خاصة أن غالبية سكان تلك المناطق لا يحوز معظمهم سندات ملكية لتلك الأراضي التي تحولت بتغير الزمن لمنجم ذهب لرجال الأعمال. ويتوقع على المدى المتوسط القضاء على تلك الأنماط من العشوائيات. إلا أنه يبدو من الصعب القضاء على ظاهرة النمو العشوائي بل ستتزايد نسب المناطق العشوائية الآمنة أو التي تهدد التراث والأمن القومي آذ سينتقل السكان فى المناطق التي تم إزالتها إلى مناطق عشوائية أخرى بالإضافة إلى استمرار تزايد معدلات الهجرة وارتفاع مؤشرات الفقر .

٢/٦ السيناريو الثاني

فى حالة تفعيل آليات تنفيذ بعض التوجهات والسياسات المطروحة على مستوى الدولة سوف يؤثر ذلك بشكل قوى ومباشر على انخفاض نسبة النمو العشوائي ويقلل من نسبة العشوائيات الأمانة وغير الأمانة. ويمكن أن تنقسم المتغيرات الحاكمة فى تشكيل السيناريو إلى ثلاثة مجموعات رئيسية:

أ- **المجموعة الأولى** ترتبط بإمكانية وقف النمو العشوائي والحيلولة دون نشوء عشوائيات جديدة (تجميد الوضع الراهن) و ينتج عنها زيادة معدلات النمو العمراني وزيادة السكان فى المراحل الأولى لكن بشكل مخطط وتضم تلك التوجهات:

- ١- الأحوزة العمرانية والكردونات للقرى والمدن.
- ٢- تحزيم المناطق العشوائية بمناطق مخططة.
- ٣- توفير بدائل الإسكان للفئات المطلوبة (مثل الإسكان القومي، إبنى بيتك ...)

ب- **المجموعة الثانية:** التي ترتبط بالتصدي للأسباب التي أدت إلى نشأة هذه المناطق ومنع تفاقمها فى المستقبل. والتي من شأنها الحد من عناصر الجذب بالقاهرة وتوجيها إلى أقاليم أخرى وانعكاسها الكبير على تقليل معدلات الهجرة ومن ثم انخفاض نسبة المناطق العشوائية فى التجمعات الحضرية وتضم:

- ١- إنشاء قرى الظهير الصحراوي كبديل لاستيعاب السكان.
- ٢- الاستمرار فى زيادة الاستثمارات الموجهة لأقاليم الصعيد .
- ٣- الاستمرار فى زيادة الاستثمارات لتنمية القرى الأشد فقرا على مستوى الجمهورية.

ج- **المجموعة الثالثة:** التي ترتبط بالمحافظة على رصيد الإسكان الموجود والارتقاء والتطوير لمناطق الإسكان العشوائي الصالحة لذلك وتضم:

- ١- استمرار خطط التطوير الخاصة بالمناطق العشوائية المطلوب تطويرها، والإزالة للمناطق العشوائية غير القابلة للتطوير. وقد يساعد زيادة الأموال المخصصة للجمعيات الأهلية مثل جمعية الحفاظ على الثروة العقارية والتنمية المعمارية ، جمعية الرعاية المتكاملة ، جمعيات مؤسسات الأعمال للحفاظ على البيئة، وغيرها على سرعة تفعيل تلك البرامج.
- ٢- تفعيل دور صندوق الإسكان بالمحافظات.

وفى هذا السيناريو يتوقع انخفاض معدلات النمو السكاني نتاجا عن انخفاض معدلات الهجرة ليصل إلى ٢,٥% ليتراوح حجم سكان العشوائيات بين ٢٤ - ٢٦ مليون عام ٢٠٢٥ ، وتسارع معدلات النمو لبعض المناطق الطرفية بما يمثل ضغط شديد على المدينة والإقليم. مسجلا انخفاض لمعدل الزحف العمراني إلى ٣,٨% خلال الفترة القادمة. وسيظل هناك رصيد هائل من السكنى القائم المتدهور أي يمكن أن يحدث تجميد للوضع الراهن. إلا أن هناك بعض المتغيرات التي قد تؤدي إلى انحراف السيناريو منها:

- تنصل الحكومة من التزاماتها تجاه زيادة الاستثمارات فى الصعيد وتخصيص الموارد والاستثمارات لصالح الأقاليم المحرومة والتوقف عن إنشاء قرى الظهير .
- عدم الجدية فى توقيع جميع الأحوزة العمرانية على الطبيعة ، مما يؤدي إلى استفحال مشكلة المناطق العشوائية وتسارع معدلات نمو الامتدادات العشوائية فى المدى القريب وتحولها من تجمعات سكنية قزمية إلى مجتمعات سكنية مليونية .
- عدم استطاعة الموازنة العامة للدولة تحمل التكلفة الهائلة لتوفير بدائل الإسكان ، وهو ما يعني تنامي ظاهرة السكن العشوائي باعتباره البديل الوحيد الموجود أمام محدودى الدخل .
- ضعف دور الجهود الذاتية والمنظمات غير الحكومية فى عمليات التطوير والاعتماد على ما توفره الدولة. وبالتالي تهالك الرصيد السكنى القائم .

٧ التوصيات والمقترحات

يمكن استنباط أهم التوصيات والمقترحات للمناطق العشوائية فى خمس اتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول على المستوى القومي:

- تبنى ظاهرة العشوائيات على أنها قضية أساسية تهدد الأمن القومي (أزمة قومية) وبالتالي ضرورة عمل استراتيجية قومية للتوصل إلى عدم نشوء عشوائيات جديدة .
- بناء سيناريو من خلال Back casting على مستوى الإقليم المتروبوليتانى، حيث يتم تحديد هدف معين وتحديد كيفية الوصول إليه من خلال بناء مسار السيناريو ، وتستخدم هذه الطريقة فى الحالات الحرجة مثل حالة القاهرة الكبرى.
- لا بد من البدء فى مواجهة أسباب المشكلة الفعلية من خلال عمل استراتيجية متوسطة وطويلة المدى على المستوى القومي للحد من الهجرة من الريف للحضر . ووضع برنامج تنفيذي لتحويل الخطة إلى واقع فعلى.
- إعادة النظر فى أولويات سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل إعطاء قدر اكبر من الاهتمام للأقاليم الريفية والشرائح الاجتماعية محدودة الدخل.
- بلورة رؤية استراتيجية شاملة لكيفية دمج وتطوير المناطق العشوائية فى إطار الإدارة الحضرية والتنمية العمرانية للمدينة، حيث أن كل هذه المشاكل مجتمعة لا يمكن حلها منفردة بل يجب أن ينظر إليها جميعها وعلى أساس ربط تلك المناطق بالمناطق المحيطة .
- لا بد أن تتضمن سياسة الإسكان حولا مناسبة لصالح الطبقات الفقيرة و محدودي الدخل، وإيجاد حوافز مالية للقطاع الخاص لتوفير المساكن المدعمة أو توفير أراضى من قطع صغيرة (٢٠٠ - ٢٥٠ م^٢) بأسعار رمزية للعائلات ذات الدخل المحدود وتوفير قروض مدعمة لعملية البناء.
- عدم التركيز على مشكلة توفير المسكن ومحاولة تقليل تكلفته فقط ، وإهمال المتغيرات المعيشية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى (البطالة - الأمراض والأوبئة - الفقر - الجريمة..).
- تطوير صندوق الإسكان بالمحافظات حتى يكون له موارد الخاصة يمكنه أن يقدم الدعم للمنتفعين. ومحاولة إنشاء صندوق لتطوير المناطق العشوائية بكل محافظة (يعتمد فى توفير موارد على التبرعات ، تراخيص البناء).
- سرعة تنفيذ برامج تنمية العشوائيات الذي أصبح جزءا مما يسمى الخطة الموحدة وذلك بتطوير المناطق القابلة للتطوير لتخفيف حدة المشكلة، وإزالة فورية وحاسمة للمناطق غير القابلة للتطوير ، والإسراع بتوفير بعض الخدمات العامة والمرافق الأساسية فى المناطق العشوائية المحرومة .
- محاولة تخفيف حدة الآثار الجانبية لمشاكل السكان الاقتصادية من خلال دعم (مشروعات الصندوق الإجتماعى وتشجيع المشروعات الصغيرة).
- عمل دراسة لتحديد المراحل والأولويات فى اختيار المناطق العشوائية لضعف الموارد المالية المتاحة للسلطات المحلية.

الاتجاه الثانى: التعامل مع العشوائيات غير الأمانة والتي تهدد الأمن القومي على أنها مرحلة مستعجل . ولا بد من تصنيفها فى البداية طبقا لدرجة خطورتها (للسكان - الأمن القومي - للمناطق المحيطة) وإمكانية التعامل معها من خلال تطوير المناطق القابلة لذلك، وتحديد المناطق الأخرى التي لا تتحمل أو لا يمكنها أن تستوعب التطوير ومن ثم يحتمل أن تكون إزالتها كاملة أو أجزاء محددة منها هي المدخل الأساسى . وما يترتب على ذلك من كيفية توفير البديل لسكانها. ويمكن أن يكون مدخل تقنين فكرة إيجار الأراضى بسعر رمزي من الدولة مقابل الانتفاع وتقنين الحيازة فى المناطق المحتمل إحلالها وتطويرها.

الاتجاه الثالث: الرقابة والمتابعة

- منح سلطة الضبط القضائي لمهندسي التنظيم بالمحليات ومعاونتهم فى استخدام السلطات التي حددها القانون
- إنشاء شرطة خاصة بذلك كممثل شرطة المسطحات المائية وشرطة التعمير وشرطة الأموال العامة.
- مراقبة شركات تقسيم الأراضى مراقبة شديدة.
- إلزام كل صاحب ارض بتسويتها ووضع لافتات لتجنب التنازع على ملكيتها أو تحويلها إلى مصدر تلوث أو تجمع للمخلفات والقمامة .
- المتابعة المستمرة للمشروعات (الخدمية - الاقتصادية) وصيانتها من خلال التضامن والتنسيق بين الأجهزة الشعبية والحكومية.

الاتجاه الرابع: تخطيط المناطق المهددة

- سرعة اتخاذ القرارات فى المناطق العشوائية الطرفية شبه مغلقة والمفتوحة سرعة اتخاذ القرارات بالاستفادة من الفراغات غير المبنية فى توفير الخدمات المطلوبة والإسكان أو الحفاظ على بعض الجيوب

الداخلية باستخدامها في توفير المناطق الخضراء والحدائق العامة. كما يجب حظر إنشاء أى طرق جديدة على الأراضي الزراعية لأنها تجذب النمو العشوائي.

- حصر كافة المسطحات الفضاء المملوكة للدولة وتأمينها من الاعتداء عليها.

- تخطيط المناطق البنينة والمهددة باستمرار النمو العشوائي . ويصلح في مثل هذه المناطق مدخل **المشروعات المشتركة** Combined upgrading & Sites and Services projects بتخطيط المناطق المهددة بالزحف العشوائي على أطراف المناطق العشوائية ، على أنها منطقة ببنينة فاصلة يتوطن بها الخدمات والمناطق الخضراء لخدمة المناطق العشوائية القائمة ومناطق الامتدادات الجديدة.

وهناك بعض العناصر المشتركة الواجب أخذها في الاعتبار على مستوى الأنماط المختلفة منها:

- توفير المراكز الصحية، والعمل على نشر الوعي الصحي.

- انشاء نقطة امن بكل منطقة عشوائية حتى تحد من انتشار ظاهرة العنف وتجارة المخدرات...

- أتباع مبدأ التكامل في سياسة التطوير المقترحة (اجتماعية - اقتصادية- ثقافية - عمرانية)، ويراعى إقامة مشروعات اقتصادية بجانب الخدمية حتى تسهم في توليد فرص عمل للمقيمين بهذه المناطق . (أحمد دسوقي ٢٠٠٨)

- الحث على المشاركة المجتمعية وأنشطة تنمية المجتمع كجزء من برنامج تحسين بيئة المناطق العشوائية.

- تأمين الحيازات Land Tenure والتي تمثل الحافز الرئيسي للسكان لتشجيعهم على دعم التنمية. والاستفادة من رسوم التمليك في تحسين البيئة العمرانية . (أشرف كمال ٢٠٠١، UN- Habitat ٢٠٠٣)

الاتجاه الخامس: عدم تبني سياسة موحدة للتطوير لكل المناطق العشوائية. لوجود إختلافات وفروق نسبية بين كل نمط وباختلاف ظروف كل منطقة وما يحيط بها وخصوصيتها الثقافية والاقتصادية.

وطبقا لتصنيف البحث هناك ثلاثة أنماط رئيسية : **مناطق عشوائية آمنة، مناطق آمنة لكنها تهدر بالموارد القومية ، مناطق عشوائية غير آمنة،** يجب عدم التركيز على احدهم دون الآخر ، وإنما يمكن أن يكون هناك توالى إذا لم يسمح التمويل بالتوازي فيما بينهم. مع الأخذ في الاعتبار أن لكل نمط سمات ونقاط قوة وضعف مختلفة بما يجب أن ينعكس على اختلاف السياسات الواجب إتباعها. وفيما يلي نشير إلى بعض المداخل والأساليب التخطيطية الواجب إتباعها لكل مجموعة.

أ- المناطق العشوائية غير الآمنة

ويوصى التعامل مع هذه المناطق من خلال مداخل **الإزالة وإعادة التسكين Slum Clearance**، بهدف الإزالة وإعادة تخطيط وتعمير المناطق المتهاكلة (غير الآمنة) أو خلخلة بعض المناطق العشوائية ذات الكثافات السكانية والبنائية المرتفعة، أو إزالة بعض المساكن المتهاكلة بما ينعكس على توسيع الشوارع كما قد يسهل من مد شبكة الصرف الصحي والمياه أو إعادة استغلال الموقع لارتفاع قيمته الاقتصادية أو أهميته التراثية . ويتم إعداد دراسات تخطيطية وجدوى اقتصادية لإعداد برامج الإزالة وإعادة التوطين والتي يكون مخرجاتها احد مدخلين:

الأول : بحث على **الازالة وإعادة التوطين Resettlement Sites** فى مواقع أخرى غالبا تكون على أطراف المدينة والمناطق الهامشية لقيمة الموقع الاقتصادية أو التراثية أو لعدم صلاحيته ببنينا . وهنا يكون مدخل التنمية الإقتصادى مطروح (تعويض الساكنين من خلال شركات خاصة أو رجال أعمال..). وهناك مجموعة من الاعتبارات الواجب إتباعها فى هذا المدخل : (أحمد عبد الله ٢٠٠٨ ، ماجدة على صالح ٢٠٠٧)

- محاولة ترحيل السكان على أساس انه مجتمع واحد يرتبط سكانه بمجموعة من العلاقات أي لا يتم تشتيت سكان المنطقة الواحدة على أكثر من موقع مع اختلاف عاداتهم فينتج عنه سوء العلاقات الاجتماعية والعزلة.

- توفير فرص عمل بديلة أو على الأقل وسائل ومواصلات رخيصة لأماكن العمل لتعويض السكان عن ارتفاع تكلفة المعيشة الناتجة عن طول الرحلة بين مواقع إعادة التسكين ومواقع العمل وعدم ممارسة المرأة للأنشطة التي كانت تقوم بها (خياطة - إعداد أطعمة) وزيادة تكلفة المواصلات بالإضافة لأعباء تسديد رسوم المرافق والوحدات السكنية الجديدة .

- محاولة إشراك السكان فى الترحيل وشرح أوضاع المجتمع الجديد لطمأنة السكان ونزع الإحساس بالخوف والبؤس. حتى يكون نقل السكان من مواقعهم على أساس التفاوض وليس الجبر.

ويمكن في مثل هذه المواقع الاستعانة ببرامج **المسكن النواة Core-housing projects** أي إنشاء غرفة واحدة مزودة بالمنافع الأساسية (دورة مياه) وتترك للمتسع حرية التوسع أفقياً أو رأسيًا مع مرور الوقت . ويوصى بإنشاء جهاز مستقل للمشروع له سلطة في الإشراف والتنفيذ بالإضافة إلى بعض النواحي الإدارية والمالية والفنية للمشروع . (احمد عبد الغنى ٢٠٠٠). أو برنامج **Sites and Services** أي تسوية الأرض بالموقع المقترح و تخطيطه إلى قطع صغيرة ، ثم تجهيزه بالمرافق الأساسية وإمداده بالخدمات . ولابد في هذه الحالة إعطاء قروض ميسرة بفوائد قليلة ، مع ضرورة وضع اشتراطات بنائية للمشروع (ارتفاعات - نسبة البناء- نوعية الاستعمالات..).

الثاني: الإزالة وإعادة تنمية وتعمير الموقع Clearance and Redevelopment

ويتم ترحيل السكان إلى مواقع مؤقتة حتى يتم إعادة تخطيط وتنمية الموقع مرة أخرى ، ويمكن ترك منطقة لإسكان استثماري أو منطقة تجارية حتى يمكن أن يشارك عائدها في توفير التمويل اللازم لتنمية المنطقة وتوفير الوحدات السكنية المطلوبة للسكان الأصليين. وتتم مشروعات إعادة التخطيط والتطوير بشراكة عدد من الأطراف المعنية (المحافظة – جمعية الهلال-رجال الأعمال-جمعيات..). ويتم الشراكة في تمويل (توفير أماكن الإقامة المؤقتة-بناء الوحدات السكنية -تطوير الخدمات أو مراكز الشباب..). كما تستمر عملية التطوير بعد تنفيذ المشروع من خلال صيانة الفراغات العامة والحدايق والمرات الداخلية ويشارك السكان في مستحقات الصيانة من خلال أبرام حق الانتفاع أو عقد إيجار للوحدات السكنية لمدة خمس سنوات تجدد تلقائياً في حالة عدم وجود مخالفات أو تعديلات سواء على الوحدات أو الفراغات الخارجية بما يضمن عدم حدوث تعديلات.

ب- مناطق عشوائية آمنة، يمكن أن يتم التعامل مع هذه المناطق من خلال:

- **مدخل الارتقاء والتحسين Slum Rehabilitation up Grading** التي تهدف لتطوير المناطق

العشوائية الآمنة ووضع برامج وسياسات للعشوائيات القائمة من خلال التحسين وتوفير الخدمات أو رفع كفاءتها والمرافق العامة ورصف الشوارع وتهذيبها . ويتبع هذا التطوير إقامة برامج وأنشطة تعمل على رفع المستوى المعيشي بسكان تلك المناطق . و زيادة وسائل الربط بين المناطق العشوائية والمناطق العمرانية المخططة من خلال الربط ببعض مسارات الحركة ووسائل النقل بالإضافة إلى ممرات المشاة. بالإضافة إلى تشجيع قيام بعض الحرف داخل المناطق العشوائية لخلق مجتمع منتج. والاهتمام بمحو الأمية بفتح فصول لتعليم الكبار وتشجيعهم بحوافز مادية ومعنوية. (Jorge Hass 2008)

- **استخدام مدخل الحفاظ Conservation** للحفاظ على الرصيد السكني المخطط الموجود لمنخفضي الدخل لحمايته من التدهور . وأيضاً حماية الأحياء القديمة من الزحف العشوائي عليها.

- **مدخل توفير البنية الأساسية Physical infrastructure provision** ويهتم بإمداد المناطق بالبنية الأساسية بالإضافة لتأمين الحيازة . ويعتمد على أن النواة الأساسية للارتقاء بالمنطقة يعتمد على تحسين البيئة العمرانية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال احد المداخل التخطيطية مثل المدخل التدريجي للتنمية Incremental development approach والذي يعتمد على تقسيم الموقع إلى مراحل في التنفيذ(كل مرحلة تحقق حجم سكاني معين)، أو Progressive improvement الذي يبدأ التطوير مثلاً بإمداد البنية الأساسية يليه تأمين الحيازة ثم رصف الطرق ثم تطوير الخدمات وهكذا .

ج- مناطق آمنة لكنها تهدر بالموارد القومية

ويوصى في هذه الحالة استخدام **مدخل الحفاظ Conservation** لحماية الأحياء التراثية من الزحف العشوائي عليها. والوقاية من الانتشار وخاصة إذا كان هذا الانتشار يهدد مناطق تاريخية أو ذات تراث ثقافي حضاري من خلال مبدأ الإيقاف ثم الإصلاح، ووضع العشوائيات التي تهدد المناطق الأثرية تحت السيطرة الإدارية الحازمة وتنظيم شروط البناء، وذلك من خلال ما يلي:

- التحكم والسيطرة في الاستعمالات حول الطرق الدائرية (بعمق ١ كم) من خلال وضع مجموعة من الضوابط والاشتراطات الصارمة لمنع الزحف العشوائي. ويجب إصدار قرارات مؤقتة بمنع البناء حتى يتم إعداد مخططات استعمالات الأراضي .

- تحديد سياسة واضحة تمنع إقامة أي مباني حتى لو منتشرة على الأراضي الزراعية الممتدة خارج الأحوزة العمرانية. وتوفير آلية لبيع الأراضي Land release mechanism تكون حاكم جيد للنمو العشوائي.

- تنمية المناطق المحيطة بالعشوائيات والمهددة بالزحف العشوائي Uncontrolled growth يعطى فرصة أكبر للتحكم العمراني للمنطقة.

المراجع

- وفاء عامر، ٢٠٠٨، التحولات الاجتماعية وسيناريوهات المستقبل - ندوة القاهرة إلى أين- كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة
- على الصاوي، ٢٠٠٨، تأثير العشوائيات على التنمية تطوير المناطق العشوائية والتنمية (السياسات والإدارة) - مركز دراسات وبحوث الدول النامية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
- سعاد عبد الرحيم، ٢٠٠٨، الأبعاد الاجتماعية والقانونية للعشوائيات في مصر - مركز دراسات وبحوث الدول النامية .
- غادة حسن، ابتهاج عبد المعطي، ٢٠٠٨، العشوائيات وتجارب التنمية بالمدن الأفريقية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية.
- احمد دسوقي ، ٢٠٠٨، سياسات تطوير والحد من ظاهرة المناطق العشوائية في مصر. مركز دراسات وبحوث الدول النامية .
- احمد عبد الله ، ٢٠٠٨، تقييم التجربة المصرية في مواجهة مشكلة الإسكان العشوائي - مؤشرات ودروس مستفادة للمشروعات المستقبلية، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي العاشر .
- جامعة القاهرة كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - مركز استشارات العمران، ٢٠٠٨، دراسة حصر وتحريم المناطق العشوائية بمحافظة الجيزة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني.
- جامعة عين شمس كلية الهندسة - وحدة بحوث ودراسات التخطيط والتصميم العمراني، ٢٠٠٨، دراسة حصر وتحريم المناطق العشوائية بمحافظة القاهرة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني.
- جامعة الإسكندرية كلية الهندسة، ٢٠٠٨، دراسة حصر وتحريم المناطق العشوائية بأطراف مدينة الإسكندرية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني.
- مرودة سبيوه، ٢٠٠٨، تقييم برامج ومشروعات الإسكان المقترحة حاليا بالمدن الجديدة كمدخل لحل مشكلة الإسكان ، رسالة ماجستير - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني.
- احمد عبد الله، ٢٠٠٤، تطور الفكر التخطيطي لمشروعات الارتقاء الحضري - مؤشرات وتوقعات لسيناريوهات مستقبلية، **النشرة العلمية لبحوث العمران- كلية التخطيط الإقليمي والعمراني** - جامعة القاهرة ٢٠٠٤.
- احمد عبد الله، ٢٠٠٤، دراسة تحليلية لإشكالية تحديد المناطق ذات الأولوية للارتقاء الحضري، **مجلة جمعية المهندسين المصرية** - العدد الثاني المجلد ٤٣ .
- أشرف كمال، ٢٠٠١، اقتصاديات تأمين الحيازة كمدخل لتفعيل الإدارة الحضرية ، المؤتمر الإقليمي العربي ، تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني.
- محمود الكردي ، ٢٠٠٠، ظاهرة العشوائيات في مصر ، **أحوال مصرية**، مركز الأهرام - الدراسات السياسية والاستراتيجية .
- احمد عبد الغنى، ٢٠٠٠، تقييم تجربة المسكن النواة في مصر ، دراسة حالة المجاورة ١٤ بمدينة ١٠ رمضان ، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي السادس.
- محمد عدوى، ٢٠٠٠، العشوائيات والأمن القومي في مصر ، رسالة دكتوراه - جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .
- على الصاوي، ١٩٩٥، العشوائيات وتجارب التنمية - ندوة العشوائيات وتجارب التنمية- مركز دراسات وبحوث الدول النامية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

Bayat, Asef and Eric Denis, 2000, Who is afraid of ashwayat? Urban Change & Politics in Egypt. SAGEpublication.com.

Eckstein, Susan, 1990, Urbanization revisited: Inner-city slum of hope and squatter settlement of despair, *World Development*, Vol. 18

El Batran, Manal and Christian Arandel, 1998, A shelter of their own: Informal settlement expansion in Greater Cairo and government responses, *Environment & Urbanization* Vol. 10

- Hass, Jorge, 2008, Governance & Democracy, Capacity development of local administrations for management of informal areas, GTZ unpublished document.
- Participatory Development Programme in Urban Areas (PDP), Egypt.GTZ, 2008, District, Governorate, Ministry responsibilities & instruments for dealing with informal areas, GTZ unpublished document.
- Sims, David, 2003, The case of Cairo Egypt, Understanding slums, *Case studies for the global report on human settlements*, UNCHS
- UN-Habitat, 2006, *Cities Alliance: cities without slums*, Annual Report, UNCHS
- UN-Habitat, 2003, Security of land tenure today, Regional Seminar on Secure Tenure, UNCHS

نحو تطوير مدن عربية أكثر إنسانية وملانمة للأطفال واليافين¹

د. جمال محمود حامد

رئيس قسم التخطيط العمراني والتصميم الحضري
ونائب عميد كلية العمارة ، جامعة الخرطوم، السودان.

ملخص

تلاشت في المدن العربية الجديدة، وفي الامتدادات الحديثة من المدن القديمة، الحارة التقليدية التي كانت وعاء لعلاقات اجتماعية حميمة بين سكانها، والتي كانت تتيح للأطفال مكاناً آمناً للعب والحركة على مرأى من سكان الحارة. وبتلاشي الحارة التقليدية فقدت العديد من مظاهر التآلف الاجتماعي والنواحي الإنسانية في المدن العربية. وبصفة عامة، يمكننا القول أن الغالبية العظمى من الأحياء السكنية الحديثة في المدن العربية ليست صديقة للأطفال، نظراً لسيادة السيارات فيها، ونظراً لأن مصممها لم يضعوا احتياجات الأطفال للعب والتواصل الاجتماعي الأمن في الاعتبار عند تخطيط تلك الأحياء، وبالتالي فإن الأطفال، الذين يشكلون غالبية السكان في المجتمعات العربية، هم أكثر المتضررين من غياب السمة الإنسانية في المدينة المعاصرة، حيث اقتصر مجال حركتهم في نطاق ضيق لا يتعدى المدرسة والبيت في أغلب الأحيان، وربما الحديقة العامة ومنازل الأقارب والأصدقاء في عطلة نهاية الأسبوع. وبذلك يحرم الأطفال من حقهم الفطري في اللعب الحر، واستكشاف الأشياء من حولهم، وبناء الصداقات والعلاقات الإنسانية.

يهدف هذا البحث إلى استعراض احتياجات الأطفال في المدن، من منطلق حقوق الأطفال التي نصت عليها الشرائع والمواثيق الدولية، ومن منطلق احتياجاتهم النفسية والروحية والطبيعية. كذلك يناقش البحث خصائص البيئة العمرانية الملانمة للأطفال، ويستعرض بعض الدراسات والأطر الفكرية المهمة التي تتناول ذلك. كما يستعرض البحث أيضاً نماذج مختارة من بعض المدن الأوروبية التي سعت بجدية لتحقيق الأبعاد الإنسانية في أرجائها. وفي مقابل ذلك يقدم البحث استعراضاً سريعاً لواقع المدن العربية، والمظاهر التي تشير إلى غياب السمة الإنسانية فيها، ويقدم بعض المقترحات والمقترحات من أجل إعادة تلك الصبغة الإنسانية، وجعل المدن العربية أكثر ملاءمة لمعيشة الأطفال واليافين، إذ أن المدينة الصديقة للأطفال هي مدينة صديقة للجميع، وتحقق العديد من المكاسب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للمجتمع المحلي ككل.

١ مقدمة

على الرغم من الفوائد الكبيرة التي يحققها استخدام السيارات والمركبات ، والتي تزايد استخدامها منذ النصف الثاني من القرن العشرين ، إلا أن الاستخدام غير المرشد لها يتسبب في العديد من المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية . فعلى نطاق المجاورة السكنية مثلاً، تنقل السيارات البشر في سهولة ويسر كل من أمام منزله إلى الجهة التي يقصدها. إلا أن كثافة تواجد السيارات في المجاورات السكنية ، وانطلاقها بسرعات كبيرة بدون رقيب أو حسيب ، يتسبب في حوادث مرورية خطيرة ، وأحياناً مميتة ، تزايدت وتيرتها في المدن العربية (وخاصة الخليجية منها) في السنوات الأخيرة. فوفقاً لإحصائية (اللجنة الوطنية لسلامة المرور) في المملكة العربية السعودية، بلغ عدد الوفيات من الحوادث المرورية خلال الفترة فبراير ٢٠٠٤ - فبراير ٢٠٠٥ نحو ٥١٧٩ ضحية، أي بمعدل قتل كل ساعة ونصف تقريباً . كما بلغ عدد المصابين نحو ٣٥ ألف مصاباً بينهم إصابات جسيمة وإعاقات دائمة، وبلغ عدد الحوادث ٣٠٠ ألف حادث خلال عام ٢٠٠٥م (مركز الإمارات للدراسات والإعلام ، مارس ٢٠٠٧). وقدّرت دراسة حكومية سعودية الخسائر الناتجة عن الحوادث المرورية في المملكة العربية السعودية سنوياً بنحو ١٣ مليار ريال سعودي (٣,٦ مليار دولار) تشمل تقديرات لخسائر الوفيات والإصابات والتلفيات . أما في دولة قطر، فإن حوادث الطرق تكلف الاقتصاد الوطني حوالي ٢٧٥ مليون دولار سنوياً، تعادل حوالي ٣% من الناتج الوطني؛ وبلغت تكلفة حوادث المرور في مصر حوالي مليار دولار خلال عام ٢٠٠٦؛ وفي سوريا حوالي ٣٨ مليون دولار سنوياً؛ وفي الأردن تبلغ الخسائر حوالي ١٠٠٠ دولار يومياً ويقع حادث مروري كل خمس دقائق (Arabian Business.com ، ديسمبر ٢٠٠٧).

¹ قُدمت مسودة أولى لهذا البحث في ندوة "نحو مدن إنسانية صديقة للجميع . دور أمانات وبلديات المدن في تعزيز البعد الإنساني" الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٧ - ١٩ مايو ٢٠٠٨م.

وغنى عن الذكر إن الأطفال الصغار هم أكثر الفئات عرضةً لخطر الإصابة من جراء حوادث السيارات. ففي جنوب أفريقيا ، على سبيل المثال، شكّلت الحوادث المرورية السبب الأول لوفيات الأطفال فوق عمر سنة واحدة (Kibel and Wagstaff, 1995) ، وأيضاً كانت السبب الرئيس لوفيات الأطفال دون سن ١٩ سنة في اليابان عام ٢٠٠٢م (Imai, 2005).

وبسبب الخوف من الحوادث المرورية أحجم العديد من السكان صغاراً وكباراً عن التحوّل واللعب في طرقات الحيّ السكني ، وضعت العلاقات الإنسانية ، وزادت النزعات الفردية وانفصمت عُرى المجتمع . ويلاحظ أن الأطفال واليا فعيين ، الذين يشكلون غالبية السكان في المجتمعات العربية ، هم أكثر المتضررين من غياب السمة الإنسانية في المدينة المعاصرة ، حيث اقتصر مجال حركتهم في نطاق ضيق لا يتعدى المدرسة والبيت في أغلب الأحيان ، وربما الحديقة العامة ومنازل الأقارب والأصدقاء في عطلة نهاية الأسبوع . وبذلك يُحرم الأطفال من حقهم الفطري في اللعب الحر ، واستكشاف الأشياء من حولهم ، وبناء الصداقات والعلاقات الإنسانية .

يهدف هذا البحث إلى استعراض احتياجات الأطفال في المدن ، من منطلق حقوق الأطفال التي نصّت عليها الشرائع والمواثيق الدولية ، ومن منطلق احتياجاتهم النفسية والروحية والطبيعية . كذلك يناقش البحث خصائص البيئة العمرانية الملائمة للأطفال، ويستعرض بعض الدراسات والأطر الفكرية المهمة التي تتناول ذلك. كما يستعرض البحث أيضاً نماذج مختارة من بعض المدن التي سعت بجدية لتحقيق الأبعاد الإنسانية في أرجائها. وفي مقابل ذلك يقدم البحث استعراضاً سريعاً لواقع المدن العربية، ويقدم بعض المقترحات من أجل إعادة الصبغة الإنسانية لمدينتنا العربية، وجعلها أكثر ملاءمةً لمعيشة الأطفال واليا فعيين. وبالإضافة إلى استعراض تلك الدراسات النظرية والأطر الفكرية ، يعتمد الباحث على مادونه من ملاحظات خلال زيارته لبعض المدن العربية والأوربية .

٢ تعريف الطفل

تعرّف المادة الأولى من (الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل) الطفل بأنه " كل إنسان يقل عمره عن ثمانية عشر سنة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه ". وعلى الرغم من أن بعض القوانين الوطنية تحدد نهاية مرحلة الطفولة قبل ذلك - عند سن ١٥ سنة مثلاً ، كما في بعض الدول العربية - إلا أننا نجد أن هنالك شبه إجماع على أن سن الثامنة عشر هو سن الرشد الذي يُمنع التحاق من هم دونه بسلك الجندية مثلاً ، أو يُمنع توقيع عقوبة الإعدام عليهم، وما إلى ذلك.

وتضم المرحلة العمرية من صفر إلى ١٨ سنة عدة مراحل وسيطة مثل الطفولة المبكرة ، النشء ، المراهقة ، والشباب ، إلا أننا سنستخدم مصطلح " الأطفال " في هذا البحث للإشارة إلى جميع تلك المراحل الوسيطة ، وذلك تمسّياً مع التعريف الدولي للأطفال .

ويشكل الأطفال دون الثامنة عشر من العمر ، نسبةً كبيرةً من السكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، إذ تُبلغ نسبتهم حسب بعض التقديرات ٤٤% . وتتجاوز النسبة في بعض الدول مثل اليمن والصومال وفلسطين نسبة ٥٠% (مبادرة حماية الأطفال ٢٠٠٨:٦) ، ما يعني أن غالبية السكان في تلك الدول هم من الأطفال . وقد غنى الإسلام بالأطفال فأوجب حقوقاً لهم على الوالدين والمجتمع ، ومن ذلك مثلاً حسن اختيار الزوجة ، حيث تُفضل ذات الدين على غيرها ، وحسن اختيار اسم المولود، والحثُّ على إكمال رضاعته ، والاهتمام بتربيته ، وحسن صحبته إذا كبر ، وغيرها .

٣ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل

اتفقت دول العالم على مجموعة من الحقوق للأطفال تمت صياغتها في (الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل - Convention on the Rights of the Child) التي صدرت عام ١٩٨٩، وصادقت عليها جميع دول العالم (ماعدا الصومال والولايات المتحدة) ، ودخلت حيز التنفيذ منذ عام ١٩٩١. وترتكز الاتفاقية على أربعة مبادئ رئيسة هي :

- (١) عدم التمييز بين الأطفال من حيث النوع أو العرق أو المستوى الاجتماعي أو القدرة البدنية والعقلية .
- (٢) ضمان مصلحة الطفل الفضلى في جميع القوانين والسياسات والبرامج .
- (٣) ضمان حق الطفل في البقاء والنماء والحماية .
- (٤) توسيع مشاركة الأطفال في الحياة العامة والاستئناس بأرائهم في الأمور التي تمسهم وتعنيهم .

وبذلك أكدت الاتفاقية على أن الأطفال مواطنون يتمتعون بكامل حقوق المواطنة، أسوةً بغيرهم من فئات المجتمع، وحثت الدول الموقعة عليها على العمل بجدية على ضمان تلك الحقوق ، وضمان استمتاع جميع الأطفال بها بدون استثناء أو تمييز^٢ .

وتنص المادة الواحدة والثلاثون من الاتفاقية على احترام حق الطفل في "الراحة ووقت الفراغ وأنشطة الاستجمام المناسبة والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية والفنون" ، وتشجع الاتفاقية الدول الأطراف على توفير الفرص الملائمة والمرافق الكافية للأطفال لممارسة النشاط الثقافي والفني والاستجمام وملء أوقات الفراغ بأنشطة مفيدة تعزز نموهم النفسي والبدني.

٤ أهمية اللعب في حياة الأطفال

يُجمع التربويون وعلماء النفس على أهمية اللعب في تشكيل شخصية الطفل ، وخاصةً اللعب مع الأنداد والأقران ، والذي يعود الطفل على التفاعل مع الغير ، ويمتد في روح المشاركة، والتعاون ، وتكوين الصداقات والعلاقات الإنسانية المبنية على المحبة واحترام الآخر ، خلافاً للعب الطفل بمفرده باستخدام الأجهزة الالكترونية ، أو قضاء وقت فراغه في مشاهدة التلفاز، والتي تعزز من الشعور بالعزلة والوحدة .

ويشكل اللعب حاجةً أساسيةً لجميع الأطفال ، فهو يساعد على نموهم الذهني والنفسي والبدني ، وقد دلت الدراسات على حدوث تغييرات في عقل الطفل الصغير نتيجةً لممارسته للعب الحرّ والاستكشاف، الأمر الذي يؤثر على مقدرته على التعلّم وعلى سلوكه الاجتماعي (Thelen 2000 ، كما في 11 :Bartlett 2002) . ومن خلال اللعب الحركي يتعلم الأطفال استخدام أجسادهم وأطرافهم وقوانين الطبيعة والعلاقات المكانية ؛ ومن خلال استخدامهم واستكشافهم لألعاب وأجسام مختلفة يتعلمون عن الأحجام والأشكال والألوان والأسطح وتزداد قدرتهم على تشكيل الأشياء والفضاء؛ ومن خلال لعبهم مع أطفال آخرين يتعلمون أصول العلاقات الإنسانية ، وأصول الأخذ والعطاء ؛ أما من خلال اللعب التخيلي وتقمصهم للأدوار فيتعلمون الأدوار الاجتماعية والعادات والتقاليد (Bartlett 2002) .

وقد أثبتت الدراسات أيضاً أن قدرة الطفل على اللعب واستمتاعه به ، واستفادته النفسية والذهنية منه، تتناسب طردياً مع وجود بيئة محفزة تتميز بتنوع فرص وفضاءات وأدوات اللعب فيها. ولا يعني ذلك بالضرورة استخدام ملاعب خاصة أو أدوات للهو ، ففي كثير من الأحيان يكفي وجود مكان آمن متاخم للمسكن يتمكن الطفل من الوصول إليه بسلام في أوقاتٍ مختلفة ، للاستمتاع بالجري والقفز والاستكشاف وتقمص الأدوار والتفاعل مع أطفال آخرين في مثل سنه . بل إن الملاهي والملاعب الخاصة ، وإن أحسنت تهيئتها وتزويدها بالألعاب المختلفة ، قد لا توفر للأطفال ذات القدر من المتعة التي يجدها في اللعب الحرّ والاستكشاف الذي يتوفر في فضاءٍ آمن قريب من مكان سكنهم يرتادونه كل يوم ، وفي أوقاتٍ مختلفة ؛ إذ أن الملاهي تحوّل اللعب إلى مناسبة خاصة ، تتطلب ترتيبات خاصة، ومرافقين للأطفال ، ومرافقين للألعاب ، وغالباً ما تتطلب كذلك دفع رسوم مالية تشكل عبئاً على الكثير من الأطفال .

وتشير دراسة شاترجي (Chatterjee 2006) في نيودلهي، ودراسة شامي وتامينيان (Shami and Taminian 1995) في عمان إلى أن الطرقات الضيقة ، في الأحياء الفقيرة، والحارات والزنايات والأزقة في المدن العربية القديمة ، والتي لا تكثر فيها حركة السيارات تستخدم بكثرة من قبل الأطفال (حتى الذين يتعلمون المشي منهم) للعب الحر لما توفره من حميمية ، وأمان نسبي ، وإمكانية الاستخدام غير المقيد في مختلف ساعات اليوم وأشهر السنة .

^٢ المزيد من المعلومات عن (الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل) يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني: www.unicef.org/crc

٥ الأطفال في البيئة العمرانية

للأطفال واليافعين حضورٌ كبيرٌ في البيئة العمرانية يتناسب مع نسبتهم العالية من السكان، وتمثل البيئة العمرانية جزءاً لا يتجزأ من حياتهم اليومية، ففيها يشبّون ويتربّعون وتتشكل شخصياتهم وأفكارهم ومعتقداتهم . ويختلف استخدام الأطفال للبيئة العمرانية، وتواجههم فيها خلال ساعات اليوم باختلاف مرحلتهم العمرية ونوعهم الاجتماعي ومستوى دخل الأسرة. ويوضح جدول (١) الأماكن التي يقضي فيها أغلب الأطفال أوقات فراغهم إما داخل منازلهم، أو داخل الحي السكني الذي يعيشون فيه ، أو خارجه. ويتضح من الجدول أن الأولاد والبنات الصغار دون سن المدرسة يقضون أغلب ساعات النهار إما داخل منازلهم أو في الطرقات المتاخمة لها، بينما يقضون ساعات الليل داخل منازلهم. أما الصبيان من ذوى الأعمار ٦-١٣ سنة ، فإن مجال حركتهم أوسع من الصغار إذ يتواجدون أمام منازلهم وفي أزقة وحارات وساحات الحي خلال الفترة الصباحية، وبإمكانهم قضاء جزء من الفترة المسائية أيضاً أمام المنزل. أما أندادهم من الفتيات في سن ٦-١٣ سنة فإن العادات والتقاليد في البلاد المحافظة (وخاصةً في الدول العربية) تقصر وجودهن خلال ساعات النهار والليل داخل منازلهن أو في منازل الجيران، ولا يسمح لهن بالتواجد خارج المنزل إلا لضرورة. وتطبق نفس القيود الاجتماعية على المراهقات في سن ١٤-١٨ سنة إذ لا يسمح لهن كذلك بالتواجد خارج نطاق المنزل . أما الشباب في سن ١٤-١٨ سنة فيتمتعون بقدر كبير من الحرية ، ولا تمارس عليهم ضغوط اجتماعية تحد من حركتهم ، وبالتالي فهم يتواجدون إما أمام المنزل أو داخل الحي أو في الملاعب والأندية ودور الترفيه البعيدة عن أحيائهم السكنية، خلال ساعات النهار والليل .

ويختلف استخدام الأطفال واليافعين للبيئة العمرانية أيضاً باختلاف مستوى دخل الأسرة، فبينما يقضي أطفال الأسر الفقيرة، التي تقطن عادةً الأحياء العشوائية أو القديمة المكتظة بالسكان، أغلب أوقاتهم في الطرقات والحارات نظراً لصغر مساحة الوحدات السكنية التي يقطنونها مقارنةً مع حجم الأسرة الكبير، يقضي أطفال الأسر الغنية أوقاتهم إما داخل منازلهم الواسعة، وماتحويه من حدائق وفسحات، أو في الأندية الرياضية والمنتزهات ومدن الألعاب خارج الحي السكني. وبالنظر إلى الوقت الكبير الذي يقضيه الأطفال والشباب من الجنسين أمام المنازل وداخل الأحياء السكنية، للسمر واللعب والتواصل الاجتماعي ، يتعين على أولي الأمر تهيئة البيئة العمرانية لهم لكي يمارسوا تلك الأنشطة في يسر وأمان ، في ظل الرقابة الأسرية والمجتمعية الحميمة، إذ أن كثيراً من الأحياء السكنية تفتقر إلى الفضاءات التي يمكن أن يلعب فيها الأطفال، وكثيراً من الحارات والطرقات في الأحياء الفقيرة مليئة بالقمامة أو المجاري المفتوحة التي تشكل خطورة كبيرة على سلامة الأطفال (Bartlett et al., 1999).

جدول (١) أماكن تواجد الأطفال واليافعين خلال أوقات فراغهم خلال النهار والليل

المكان	أولاد		بنات	
	أقل من ٦ سنوات	٦-١٣ سنة	أقل من ٦ سنوات	٦-١٣ سنة
١. داخل المنزل	● ☀	● ☀	● ☀	● ☀
٢. أمام المنزل	☀	● ☀	☀	● ☀
٣. داخل الحي	☀	● ☀	☀	● ☀
٤. خارج الحي	☀	● ☀	☀	● ☀

المفتاح: ☀ صباحاً ؛ ● مساءً

٦ خصائص البيئة العمرانية الملائمة للأطفال : أطر فكرية

تمثل البيئة العمرانية ، وما تضمه من كتل وفضاءات مختلفة ، الوعاء الذي يحوي جميع الأنشطة الإنسانية ، من سكنٍ وعبادةٍ وترويحٍ وحركةٍ ونقلٍ وخلافه . ولذا فإن البيئة العمرانية تلعب دوراً كبيراً في تشكيل شخصية الطفل بما توفره أو لا توفره له من فرص للتحرك بحرية في جميع أرجائها، ولممارسة مختلف الأنشطة المناسبة مع مرحلته العمرية. وقد سعى الباحثون والمفكرون لتعريف ماهية المدن الصديقة للأطفال ، ولتحديد خصائص البيئة العمرانية الصديقة للأطفال ، ولتطوير معايير لقياس مدى ملاءمتها للأطفال ، ولتمييز الفضاءات التي يألّفها الأطفال ويفضلونها على غيرها ، نستعرض فيما يلي بعضاً من تلك المحاولات :

يعرّف المفكر العمراني المرموق كيفن لينش (Kevin Lynch) المدينة الجيدة بأنها المدينة التي توفر لأطفالها فرصاً كافيةً لكي ينموا ويتطوروا لأقصى مدى ممكن ، ولكي يعزّزوا من ثقّتهم بأنفسهم ويصبحوا قادرين على التفاعل مع مجتمعهم ومع العالم حولهم ، في نفس الوقت الذي يحققوا فيه استقلاليتهم ، ويصبحوا قادرين على تصريف شؤونهم وتحمل مسؤولياتهم (Lynch 1977 كما في Moore 2004) . ومن هذه المرتكزات أطلقت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (UNESCO) عام ١٩٧٧ برنامج (نشأة الأطفال في المدن - Growing up in Cities) ، تحت إدارة كيفن لينش في أربعة دول مختلفة. ويستند البرنامج على أن الأطفال يكتسبون الثقة بالنفس ، ويحققون ذواتهم واستقلاليتهم من خلال تفاعلهم مع الفضاءات والأمكنة العامة في أحيائهم السكنية ومدنهم التي يعيشون فيها .^٣

ويعدّ إطار المدن الصديقة للأطفال (Child-friendly Cities Framework) أول المحاولات الجادة على نطاق العالم لتعريف تلك المدن، ولتحديد العناصر البنائية التي تركز عليها . وقد أطلقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) ، هذا البرنامج في منتصف التسعينيات من القرن العشرين وأنشأت له سكرتارية دائمة تعمل على تطوير ونشر البحوث والدراسات المتعلقة به ، وتساعد على بناء القدرات الوطنية والمحلية في تلك الجوانب . وينطلق (إطار المدن الصديقة للأطفال) من منطلق حقوقي بحث حيث يسعى لترجمة (الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل) وتنزيلها على أرض الواقع على المستوى المحلي، بدعوة الإدارات المحلية والبلدية إلى تبني الإطار وإلى تطبيق دعائمه ، ومساعدتها في ذلك بالمعرفة ، ونقل الخبرات ، وبناء القدرات .

وقد حدّد الإطار تسعة لبنات (building blocks) لبناء المدينة الصديقة للأطفال ، وهي :

- (أ) إشراك الأطفال في الشؤون المحلية للمدينة ، وخاصةً في الأمور التي تؤثر عليهم مباشرةً ، واحترام آرائهم، والاستعانة بها في تطوير البرامج والسياسات والمخططات .
- (ب) إعداد إطار قانوني متجانس مع (الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل) ، ومراجعة جميع اللوائح والتشريعات المحلية لضمان تماشيها مع الاتفاقية .
- (ت) إعداد خطة عمل وإستراتيجية محلية للطفولة تسعى حثيثاً لرعاية وحماية وتنمية جميع الأطفال في المدينة .
- (ث) إجراء تقييم دوري لأوضاع الأطفال في المدينة ، وإصدار تقرير سنوي حول أوضاع الأطفال فيها ، والتدابير التي اتخذت للنهوض بهم ، وتقييم أثر البرامج والتدخلات المحلية الموجهة لهم .
- (ج) تخصيص ميزانية محدّدة لبرامج وخدمات الطفولة في المدينة .
- (ح) العمل على نشر والتعريف بحقوق الطفل، فإن الحقوق غير المعروفة تصعب المطالبة بها وحمايتها .
- (خ) إنشاء وحدة أو آلية تسعى لتحقيق أكبر المكاسب للطفولة في المدينة، وتعمل على زيادة التنسيق بين جميع الجهات المعنية في المدينة ، وضمان تكامل البرامج والخدمات التي تقدمها للأطفال .
- (د) إنشاء جهاز رقابي أو تحديد شخص بعينه أو جهةٍ محدّدةٍ معنيّةٍ بمراقبة ومتابعة أوضاع الطفولة في المدينة، والتبليغ عن أي تناقضات أو مخالفات ، والسعي مع الجهات المعنية لمعالجة أوجه القصور .
- (ذ) المراجعة المستمرة للسياسات والبرامج ، قبل وأثناء وبعد التطبيق ، لدراسة ما تحدّثه من نتائج إيجابية أو سلبية في معيشة وأوضاع الأطفال في المدينة .

ونلاحظ هنا أن (إطار المدن الصديقة للأطفال) يهتم في المقام الأول بالجوانب الحقوقية والإدارية في المدن، ولا يتناول بصورة مباشرةً الجوانب العمرانية فيها ومدى ملاءمتها للأطفال، ولكن يتم ذلك ضمناً من خلال بعض لبنات البناء المذكورة أعلاه (مثل رقم (أ) و (ت)).^٤

ومن الأطر الفكرية أيضاً منهجية (Kid Street Scan) KiSS والتي تم تطويرها بواسطة المعهد الدولي للبيئة الحضرية (IUIE) بهولندا لقياس مدى ملاءمة شوارع المدينة للأطفال ، ولأي درجة تعتبر صديقةً لهم . وتقيس المنهجية ستة أبعاد في الشارع هي :

^٣ للمزيد من المعلومات عن برنامج (نشأة الأطفال في المدن) يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني:

www.unesco.org/most/guic

^٤ للمزيد من المعلومات عن (إطار المدن الصديقة للأطفال) يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني: www.childfriendlycities.org

- (أ) إمكانية اللعب فيه .
- (ب) إمكانية المشي فيه .
- (ت) إمكانية ركوب الدراجات الهوائية فيه .
- (ث) درجة الأمان والحماية المتوفرة فيه .
- (ج) المتعة التي يوفرها لمستخدميه .
- (ح) إمكانية الانتقال بحرية بين جوانب الطريق المختلفة .

ويمكن عن طريق هذه المنهجية تقييم أي شارع من شوارع المدينة بواسطة مختصين أو السكان أنفسهم بإعطاء درجات لكل معيار من تلك المعايير ، ومن ثم جمعها للوصول إلى مؤشر يقيس مدى صداقة ذلك الشارع للأطفال (Deelstra 2006 b) ، وبالطبع كلما حقق شارع ما درجات عالية في المعايير المذكورة كلما زادت درجة حميميته وملاءمته لأنشطة ومعيشة الأطفال . وما زالت هذه المنهجية تخضع للتتبع والتطوير من قبل المختصين بالمعهد .[°]

كما خلص الباحث أياد الخاليلة في دراسته عن تأثير البيئة العمرانية الخارجية على أنشطة الأطفال ونوعية حياتهم (quality of life) ، بالتركيز على معسكر الوحدات بمدينة عمان ، إلى أن الشوارع والحارات تشكل نطاق حركة الأطفال اليومية، وتمثل فضاءات معتادة ومحبة لهم للعب ولممارسة مختلف الأنشطة . ولاحظ الباحث أن فرض رسوم دخول على المرافق العامة (كالحدايق العامة) يحد كثيراً من استخدام الأطفال لها . كما أوضحت الدراسة أن الثقافة السائدة وطغيان العنصر الذكوري على الشوارع والطرق في معسكر الوحدات يحد كثيراً من حركة الأطفال الإناث ، ومن فرصهن في اللعب في الشوارع أسوةً بالصبيان والفتيان (Al-Khalailieh, 2004) .

ويؤكد علماء التربية على أن حاجة الطفلة الأنثى للعب لا تقل عن حاجة الأطفال الآخرين ، وبالتالي فإن على المسؤولين وعلى المجتمعات المحلية توفير أماكن للعب الفتيات تتميز بالأمان والخصوصية ، خاصة لمن بلغن مرحلة البلوغ منهن . ويقترح الخاليلة الاستفادة من فضاءات المدارس في الأحياء الفقيرة المكتظة بالسكان ، بعد انتهاء اليوم الدراسي ، للعب الأطفال عموماً ، والفتيات بصفة خاصة ، وذلك لما توفره من أمان وخصوصية لا تتوفر في الشوارع والميادين العامة .

وتعد دراسة شاترجي عن صداقة الأطفال مع المكان (Chatterjee, 2006) من الدراسات المتميزة عن مدى مناسبة البيئات العمرانية في المدن لمعيشة الأطفال . وخلصت الدراسة إلى أن الأمكنة الصديقة للأطفال ، كما حددها الأطفال أنفسهم من خلال البحث الميداني الذي أجرته الباحثة في أحد الأحياء الفقيرة في مدينة نيودلهي ، هي :

- (أ) الأمكنة التي يعتني ويهتم بها الأطفال (care for) ، مثل الحدائق العامة والمنزهات .
- (ب) الأمكنة التي يتعلم منها الأطفال (learn from) ، كالمعالم السياحية، أو تلك التي تعج بأنشطة مختلفة يتعلم الأطفال من خلال التفاعل فيها .
- (ت) الأمكنة التي يستطيع الأطفال تشكيلها وتغييرها بأنفسهم (create through action) ، كالفضاءات المفتوحة والأراضي غير المبنية داخل الأحياء السكنية .
- (ث) الأمكنة التي تحتوي وتحفظ أسرارهم (nurture secrets in)، مثل الأماكن البعيدة عن مراقبة الكبار، والتي يستطيع الأطفال التصرف فيها بحرية أكبر .

ومن أهم النتائج العملية لهذه الدراسة، أن على مخططي المدن المهتمين بتطوير بيئات حضرية صديقة للأطفال أن يوفرروا في مخططاتهم العديد من تلك الأماكن التي أجمع الأطفال الذين شملتهم الدراسة، على حبهم لها وارتباطهم الوثيق بها . كما توصي الدراسة بالاستفادة من الفضاءات المفتوحة والأراضي غير المستغلة في الأحياء السكنية القائمة المكتظة بالسكان كأماكن صديقة للأطفال، لأنها سهلة الوصول ، ويستطيع الأطفال تشكيلها واللعب فيها مع أقرانهم في حرية وأمان .

[°] للمزيد من المعلومات عن منهجية KiSS يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني: www.urban.nl

٧ أمثلة لبعض المباني العمرانية الصديقة للأطفال

نستعرض فيما يلي بعض الأمثلة لمباني عمرانية حرص مطوروها على أن تكون أكثر إنسانيةً ، وبالتالي أكثر ملاءمةً لمعيشة الكبار والأطفال :

١/٧ نهج فوون إيرف (voonerf)

بدأ نهج فوون إيرف (والتي تعنى حرفياً فضاء المعيشة) في الظهور في مدينة دلفت (Delft) بهولندا في الستينيات من القرن الماضي ، وهو محاولة لإيجاد توازن في استخدام الطريق العام بين حركة السيارات والمركبات من جهة ، والمستخدمين الآخرين مثل المشاة ، وراكبي الدراجات الهوائية، والسكان بمختلف فئاتهم صغاراً وكباراً ، من جهةٍ أخرى . ويبدو ذلك جلياً من العلامة المرورية المميزة له (شكل رقم ١) . وهو في حقيقة الأمر حركةً تصحيحيةً للتقليل من هيمنة السيارات، وخاصةً تلك التي تسير بسرعة كبيرة ، على الشوارع والأحياء السكنية . ومن أهم الموضوعات التي يعالجها نهج (فوون إيرف أو فضاء المعيشة) في البيئة العمرانية كيفية تطوير شوارع سكنية ملائمة لمختلف فئات السكان (وخاصةً الأطفال) ، في نفس الوقت الذي يُسمح فيه بدخول السيارات وفق ضوابط محددة. ويكون ذلك عادةً باتباع الخطوات التالية :

- (أ) تحديد السرعة القصوى لحركة السيارات داخل (فضاء المعيشة) بثلاثين كيلو متر في الساعة، وفي بعض الأحيان تكون السرعة المسموح بها عشرة كيلو مترات في الساعة فقط .
- (ب) منح المشاة وراكبي الدراجات الهوائية الأفضلية في استخدام الطريق مهما بلغ عرضه .
- (ت) منح السكان مساحةً صغيرةً ، شبه خاصةً ، أمام مساكنهم يمكنهم تشجيرها وغرس الزهور ووضع مقاعد ثابتة للجلوس ، ونحو ذلك .
- (ث) تشجيع استخدام عناصر تعزز من الحميمية والإنسانية في (فضاء المعيشة) مثل الأشجار ، والمقاعد ، وصناديق الزهور ، وأعمدة الإنارة المميزة ، والأرصفة الملونة . (أنظر الأشكال ٢ ، ٣)



شكل رقم (١)

العلامة المرورية المميزة لفضاءات المعيشة (فوون إيرف) بالمدن الهولندية



شكل رقم (٢)

نماذج لفضاء معيشة (فوون إيرف) بمدينة دلفت، هولندا (أغسطس ٢٠٠٥)

شكل رقم (٣)

(ج) ربط (فضاء المعيشة) المختلفة بشبكة من الطرق الداخلية التي تتيح للمشاة وراكبي الدراجات الهوائية الانتقال من (فضاء معيشة) لآخر في أمان ويسر. وهذه الشبكة من الطرق الأمانة تشجع على التفاعل المجتمعي والتقارب بين مختلف فئات المجتمع، حيث يمكن استخدامها بواسطة الأطفال والبالغين، وكبار السن، ومستخدمي الكراسي المتحركة من العجزة والمقعدين، والأمهات اللاتي يتنزهن مع أطفالهن، والمرضى الذين يمثل المشي الخفيف لهم علاجاً ومنتشاً، وغيرهم من أفراد المجتمع.

(ح) العمل على أن تصل شبكة الطرق الداخلية بين فضاءات المعيشة وبين الفضاءات والمرافق التي يرتادها السكان بصفة يومية مثل متجر الحي، رياض الأطفال، الحدائق والملاعب، ودور العبادة، وغيرها.

وقد شاع استخدام نهج (فضاء المعيشة) منذ السبعينيات من القرن الماضي في المدن الهولندية الأخرى. وفي الثمانينيات أصبحت دلفت مرة أخرى رائدة للتغيير في اتجاه أنسنة المدينة بسنّها لقوانين مرورية توسع استخدام الدراجات الهوائية وتمنحها مسارات محددة وأفضلية في بعض الطرقات. وفي عام ٢٠٠٠ أصدرت المدينة مرسوماً حولت بموجبه مركزها التاريخي إلى منطقة للمشاة تعرف بفضاء المدينة (Stadserf). ومن ثمّ عمّمت هولندا بأكملها استخدام ثلاثين كيلو متر في الساعة كأقصى سرعة في المناطق السكنية. وسعيًا وراء أنسنة أحيائها السكنية فقد اقتبست العديد من الدول نهج (فضاء المعيشة) وطبقته في مدنها. ومن ذلك مثلاً سويسرا الذي طبقته في مدينة بازل عام ١٩٧٨، وفي مدينة بيرن عام ١٩٩٠؛ وفرنسا التي أطلقت في الثمانينيات برنامجاً للأحياء الأمانة؛ وطبقت في التسعينيات حدّ ٣٠ كيلو متر في الساعة كأقصى سرعة للسيارات في بعض الأحياء؛ وبدأت مدينة باريس كذلك في تطبيق فكرة (الأحياء السكنية الخضراء) و(المسارات المتحضرة) والتي تُمنع السيارات من السير في أجزاء منها. وكذلك طبقت فكرة (فضاء المعيشة) في النمسا وفي بعض من الولايات المتحدة.

أما في اليابان فقد بدأ تطبيق مبادئ (فضاء المعيشة) منذ السبعينيات؛ وفي التسعينيات انتشرت في بعض المدن حركات تصحيحية مثل (الإنسان قبل السيارة) و(شبكة سلامة الأطفال). وطبقت تلك المبادئ في الحي السكني النموذجي المعروف بتاكيرو (Takiro) (شكل ٤) الذي تمت فيه السيطرة على سرعة السيارات، وتوفير مسطحات خضراء صغيرة متفرقة، إضافة إلى حديقة وسيطة مفتوحة، وأماكن آمنة للعب الأطفال ولممارسة رياضة المشي والاستجمام (Ikegaki, 1998; Deelstra 2006 a).



شكل رقم (٤): مخطط (تاكيرو) التجريبي باليابان
المصدر: (Deelstra 2006 a)

٢/٧ نهج (هوم زون) أو (نطاق السكن) في المملكة المتحدة

وهو تطوير لنهج (فضاء المعيشة) الهولندي ، وطبق لأول مرة في المملكة المتحدة بصورة تجريبية عام ١٩٩٦. وقد منحت الحكومة البريطانية موافقتها على إنشاء تسعة (نطاقات سكن) في مدن مختلفة في إنجلترا وويلز ، ووافق برلمان اسكتلندا على إنشاء ثلاثة نطاقات تجريبية في مدن اسكتلندية مختلفة. وإضافة إلى ذلك، هنالك العديد من المدن والأحياء التي تسعى حالياً لإنشاء نطاقات سكن جديدة (Gill 2005). ويعرف (نطاق السكن) بأنه الطريق العام الذي تشارك في استخدامه السيارات والمركبات جنباً إلى جنب مع مستخدمي الطريق الآخرين، كما يبدو من العلامة المرورية المميزة له (شكل ٥). وهو بالتالي محاولة لإعادة الطمأنينة والسلامة إلى الشوارع السكنية التي طغت عليها حركة السيارات والمركبات. ومن خلال إحداث تغييرات في تصميم الطريق العام، باستخدام عناصر مختلفة مثل الأرصفة والمقاعد والأشجار وصناديق الزهور وأعمدة الإنارة، يمكن تقليل سرعة السيارات فيها، وتحقيق نتائج إيجابية للسكان، مثل تحسين النواحي الجمالية والاجتماعية، وبالتالي زيادة قيمة عقاراتهم.



شكل (٥) العلامة المرورية المميزة لنطاقات السكن (هوم زون) بالمدن البريطانية

وكما يتضح من تجربة حيّ (كافيل واي) بمدينة (كنت)، وهو أحد الأحياء التي تم تحويلها إلى (نطاق سكن) تجربي، بالتشاور بين مختلف فئات السكان، فإن عدة فوائد قد تحققت للمجتمع المحلي أهمها ما يلي :

- (أ) زادت الروابط الاجتماعية بين السكان وزاد بينهم الإحساس بأنهم مجتمع واحد بسبب مشاركتهم وتعاونهم في تطوير فكرة (نطاق السكن) في حيهم السكني .
- (ب) قلت الكثافة المرورية وحركة السيارات السريعة داخل الحيّ ما قلل من الحوادث المرورية، وأتاح الفرصة للسكان بمختلف فئاتهم، وخاصة الأطفال والشباب، لممارسة نشاطات متنوعة داخل الحيّ لم يكن باستطاعتهم عملها من قبل خوفاً من حوادث السيارات .
- (ت) نتيجة لتقليل حركة وسرعة السيارات داخل الحيّ، أمكن تخصيص فضاء لليافعين والشباب للعب الكرة ضمن الفضاءات التي كانت مهملة وغير مستغلة الاستغلال الأمثل بسبب الخوف من الحوادث المرورية .
- (ث) تمّ تطوير فضاء مفتوح في وسط الحيّ، ومحل تجاري صغير، ما أوجد مركزاً للحيّ يلتقي الصغار والكبار فيه في أوقات مختلفة من اليوم .^٦

٨ واقع المدن العربية

بصفة عامة، يمكننا القول أن الغالبية العظمى من الأحياء السكنية "الحديثة" في المدن العربية ليست صديقة للأطفال، نظراً لسيادة السيارات والمركبات فيها واستخدامها لكل عرض الطريق، ونظراً لأن مصمميها لم يضعوا احتياجات الأطفال للعب والتواصل الاجتماعي الآمن في اعتبارهم عند تخطيط تلك الأحياء . وقليلة جداً في مدننا العربية الشوارع السكنية المخصصة كلياً أو جزئياً لحركة المشاة، والتي توفر للمشاة أرضية عريضة وأمنة تمكنهم من السير أو الانتظار أو الوقوف للتحدث مع الغير في أمان وبدون التعرّض لخطر الإصابة من قبل السيارات .

^٦ للمزيد من المعلومات عن منهجية (نطاق السكن) يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني: www.homezones.org

فإذا تأملنا الأحياء السكنية الحديثة في الرياض والقاهرة والخرطوم وجدة وأبوظبي والوحدرة وغيرها ، نجدها تتميز بالآتي :

(أ) يتكون الحي السكني من مجموعة من المنازل المتلاصقة التي تفصل بينها شوارع تتفاوت في عرضها من حيّ إلى حيّ، ومن مدينة إلى مدينة . وتمثل تلك الشوارع مسارات لحركة السيارات ولوقوفها، حيث يعمل مخطوط تلك الأحياء على ضمان وصول السيارات إلى جميع أرجاء الحيّ السكني وإلى كل قطعة سكنية فيه .

(ب) في الغالبية العظمى من الأحياء السكنية يكون الشارع عبارة عن فضاء ذو مقطع واحد إذ لا توجد فيه أرصفة للمشاة ، أو جُزُرٌ للتشجير ، أو مساراتٍ مخصصةٍ للدراجات الهوائية ، وغالباً ما تكون الشوارع مكدسة بطبقة من الأسفلت تعزز من الانطباع بأن كل عرض الشارع قد خصص لحركة السيارات .

(ت) لا تحدد سرعة السيارات داخل الأحياء السكنية ، وليس هنالك وسيلة لمراقبة ذلك أو لمعاينة المخالفين . وليس غريباً مشاهدة بعض السائقين يقودون سياراتهم بسرعات كبيرة تتجاوز ٨٠ كيلو متر في الساعة داخل الأحياء السكنية ، الأمر الذي يؤدي إلى الكثير من الحوادث المرورية والإصابات الجسيمة للمارة والسائقين على حدٍ سواء .

(ث) يُستخدم النظام الشبكي (iron-grid) في تخطيط أغلب الأحياء السكنية في أغلب المدن العربية. ويسمح هذا النظام بمرور حركة السيارات العابرة في مختلف أرجاء الحيّ السكني وبسرعات كبيرة ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة احتمالات حدوث الحوادث المرورية . كما إن استخدام شوارع الحيّ السكني من قبل أناس لا علاقة لهم بالحيّ تزيد من احتمالات حدوث أنواع مختلفة من الجرائم ، وبالتالي فإنها تزيد من عملية إقصاء وتغيير السكان (alienation) من طرقات حيّهم السكني ، وتزيد كذلك من شعور الأبناء والأمهات بالخوف على أطفالهم من استخدام الشارع للعب والسمر مع الأصدقاء؛ وهذا الشعور بالخوف وعدم الأمان من الطريق العام يفاقم من المشكلة ويؤدي إلى تقوقع كل أسرة داخل مسكنها وفرضها لقيود صارمة على حركة أطفالها خارج المنزل .

(ج) ملكية الشارع دائماً ملكية عامة تتبع للدولة أو للسلطة المحلية ، الأمر الذي لا يشجع السكان على المبادرة بالتشجير ، أو عمل بعض التدخلات التي تقلل من سرعة السيارات أو تشجع على اتخاذ الطريق لأغراض أخرى مثل لعب الأطفال أو تنزه الأمهات وكبار السن .

(ح) توفّر بعض الأحياء السكنية حدثاً عاماً مهيئاً بالأشجار الظليلة والمساحات الخضراء والألعاب الثابتة ، وتعمل السلطات المحلية على صيانتها ونظافتها وحراستها ، وتوفّر هذه الحدائق متنفساً للأسر وللأطفال للترويح واللعب . ولكن نظراً لعدم إمكانية استخدام الشوارع للعب ، ولعدم توفّر فضاءات مفتوحة أخرى داخل الأحياء السكنية ، فإن كثافة الاستخدام في تلك الحدائق العامة عالية ، وخاصة في عطلة نهاية الأسبوع والأعياد والمناسبات العامة، الأمر الذي لا يوفر للأطفال (وخاصة الصغار منهم) قدراً كبيراً من الأمان والخصوصية، والمساحات الكافية لهم للاستكشاف واللهو .

(خ) كما أسلفنا ، فإن الحدائق العامة ، على أهميتها ، لا تُغني عن الفضاءات المفتوحة المتاخمة للمنازل ، سواءً كانت طرقات تقل فيها حركة السيارات، أو قطع أراضي غير مبنية ، نظراً لإمكانية استخدام الأطفال للأخيرة بصورة متكررة وغير مقيدة بزمان استخدام ، أو بلوائح إدارية ، أو برسوم مالية ، ولما توفره هذه الأخيرة من قدرٍ كبيرٍ من الحرية والمرونة للأطفال لاستخدامها بطرق مختلفة .

(د) تلاشت في المدن الجديدة ، وفي الامتدادات الحديثة من المدن القديمة ، الحارة التقليدية التي يتراوح عرضها بين مترين إلى أربعة أمتار ، وهو عرضٌ يكفي لوسائل المواصلات المستخدمة آنذاك وهي الدواب والعربات التي تجرها الدواب ، إضافةً إلى حركة المشاة . وكانت الحارة وعاءً لعلاقات اجتماعية حميمة بين سكانها ، وكانت تتيح للأطفال مكاناً آمناً للعب والحركة (شكل ٦ و ٧) على مرأى من سكان الحارة، الذين يجلسون عادةً أمام منازلهم أو أمام المحلات التجارية في تواصل اجتماعي مستمر . وباختفاء الحارة التقليدية من المخططات العمرانية الجديدة، فقدت العديد من مظاهر التآلف الاجتماعي والنواحي الإنسانية في المدينة (الحضري، ٢٠٠٦).

لكل تلك الأسباب مجتمعة فقد ضعف ارتباط السكان في مدننا العربية بالحيّ الذي يسكنونه وقلّ استخدام الكبار والصغار منهم لشوارعه، إلا لغرض الوصول إلى منازلهم. وإذا أضفنا لذلك عدم وجود فضاء عام يستخدمه جميع سكان الحيّ، فقد ضعفت العلاقات الإنسانية بين الجيران في الحيّ الواحد وزاد الانفصام المجتمعي وتفتت الذاتية والعزلة. وفي ذلك تأكيد للدراسات العمرانية التي ربطت بين كثافة حركة السيارات داخل الحي السكني وضعف ارتباط السكان ببعضهم البعض وبيئتهم المحلية (Appleyard and Lintell, 1972).



شكل (٦) حارة تقليدية في مدينة دمشق القديمة
توفر الأمان للأطفال من حركة السيارات العابرة (ديسمبر ٢٠٠٨م)



شكل (٧) حارة تقليدية تتيح للأطفال اللعب الحر والأمن
المصدر: http://www.discover-syria.com/image/ds_3623.jpg

٩ نحو تطوير مدنٍ عربيةٍ ملائمةٍ للأطفال

يؤكد السكيت (٢٠٠٤) "أن الحي الذي يحترم ويلبّي احتياجات الأطفال هو حي يحبه الأطفال ، وإذا كان الحي هو الخلية التي تتكرر لتكون المدينة ، فإن المدينة ستكون مناسبةً للأطفال ومراعيةً لهم إذا كانت أحيائها السكنية كذلك". و تقدّم فيما يلي بعض الموجهات والمقترحات التي من شأنها أن تؤدي إلى إحداث تغيير في هيكلية المدن العربية ، وزيادة الخصائص الإنسانية فيها ، وجعلها أكثر ملاءمةً وصدقةً للأطفال . ومنطلقنا في ذلك ما استعرضناه في الأجزاء السابقة من هذا البحث من دراساتٍ نظريةٍ ، وأمثلةٍ عمليةٍ متميزةٍ في بعض مدن العالم :

- (أ) إن النظر لاستراتيجيات تنمية المدن، والمخططات العمرانية لأحياء السكنية ومراكز المدن ومرافقها المختلفة، من منظور الأطفال واليافعين والعمل على إشراك الأطفال بالرأي في صياغة ومراجعة تلك الاستراتيجيات والمخططات من خلال أخذ آرائهم فيها بعين الاعتبار، من شأنه أن يؤدي إلى رفع درجة الإنسانية في المدينة . حيث أن المدينة الصديقة للأطفال هي مدينة صديقة لجميع فئات المجتمع ، وحينما تلبي المدينة احتياجات الأطفال وتضعها ضمن أولوياتها يعود الخير على جميع ساكنيها ومستخدميها .
- (ب) السعي إلى تحقيق مصلحة الطفل الفضلى من خلال التخطيط الحضري لأحياء السكنية والمدن ، والعمل على تحقيق المبادئ العامة (لاتفاقية حقوق الطفل) على المستوى المحلي، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تطوير مدن أكثر صداقةً للأطفال .
- (ت) العمل على أن تكون الشوارع في المناطق السكنية خاليةً من الأخطار التي تهدد حياة الأطفال - مثل الكثافة المرورية وسرعة السيارات العالية - أو من تلك التي تؤثر سلباً على سلوكهم وأخلاقهم ، مثل هيمنة المنحرفين على الشوارع العامة ؛ ما من شأنه أن يشجّع الأطفال بمختلف أعمارهم على اللعب في الشارع ، واتخاذ الطريق العام مسرحاً لأنشطتهم اليومية، ويشجّع الكبار كذلك على التواصل الاجتماعي.
- (ث) العمل على الحدّ من حركة السيارات العابرة ، غير المرتبطة بالحيّ السكني ، داخل الحيّ، وتقبيد حركة السيارات المرتبطة بالحيّ والحدّ من سرعتها لأدنى حدّ ممكن (١٠ - ٣٠ كيلو متر في الساعة) وذلك باستخدام مختلف أساليب التخطيط العمراني والتصميم الحضري. مثل استخدام الشوارع المقفولة (dead-end streets)، أو التي على شكل "رقبة الشنطة" (cul de sac) بدلاً عن الطرق النافذة ونظام التخطيط الشبكي .
- (ج) استخدام عناصر عمرانية مختلفة مثل مهدئات السرعة (speed humps) ، والأعمدة الأسمنتية القصيرة (bollards)، والأشجار ، وصناديق وأحواض الزهور، والمقاعد والكنبات، والأرصفة ، والأسطح المختلفة المعالجات ، وأعمدة الإنارة ، والتي من شأنها أن تؤدي إلى التحكم في حركة السيارات في الشوارع السكنية ، كما تضيف على المكان تنوعاً وألقاً .
- (ح) تقسيم الأحياء السكنية في المدن القائمة إلى مجموعة من (فضاءات المعيشة) و (نطاقات السكن) التي تعيد للطريق العام إنسانيته وتشجّع على استخدامه بواسطة مختلف فئات المجتمع .. صغاراً وكباراً ، أصحاء وعجزة؛ وربط (فضاءات المعيشة) و (نطاقات السكن) تلك بشبكةٍ من الطرق الداخلية المخصّصة للمشاة وراكبي الدراجات الهوائية.
- (خ) تشجيع استخدام المواصلات العامة الصديقة للبيئة ، مثل الحافلات قليلة التلوث ، والقطارات الخفيفة التي تسير فوق الأرض بسرعة بطيئة ، والتي تمثل عناصراً في منظومة المدينة الصديقة للجميع - بمن فيهم الأطفال .
- (د) زيادة عدد المسطحات الخضراء الصغيرة ، والفضاءات المفتوحة داخل الأحياء السكنية، وذلك عن طريق إعادة استملاك بعض الملكيات الخاصة في الأحياء القائمة المكتظة بالسكان، أو بإغلاق بعض الشوارع، أو تقليل عرضها ، واستخدام المساحات الناتجة عن ذلك لأغراض الترويج والرياضة ولعب الأطفال والتواصل الاجتماعي.
- (ذ) زيادة عدد مراكز الأحياء والمكتبات العامة والمرافق الثقافية والفنية في المدن، وتسهيل وصول الأطفال والشباب إليها ، وتزويدها بالمشرفين المتخصصين في تنظيم الفعاليات الثقافية والفنية الجاذبة ، التي تنمي الحس الفني والجوانب الإبداعية والنواحي الثقافية في الأطفال .
- (ر) على المستوى المحلي يقع على أمانات المدن والبلديات والمجتمعات المحلية عبء توفير الفضاءات المناسبة للعب الأطفال ، وعبء مراجعة المخططات العمرانية الجديدة ، والمساعدة في إحداث تغييرات في الأحياء القائمة بهدف زيادة الصبغة الإنسانية فيها على ضوء الموجهات المذكورة أعلاه . كما يجب عليها أيضاً أخذ زمام المبادرة في تنظيم النشاطات الرياضية والثقافية والفنية التي من شأنها ملء أوقات الفراغ لدى الأطفال بما يفيدهم في حاضرهم ومستقبلهم ، ويفيد أسرهم ومجتمعاتهم المحلية وأوطانهم .

وعليها في الختام أن نتذكر دائماً أن المدينة الصديقة للأطفال هي مدينة صديقة للجميع (friendly for all) ، وأنها تحقق العديد من المكاسب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للمجتمع المحلي ككل ، ففيها يجد الصغار الأمكنة الآمنة للعب والاستكشاف ، ولتنمية المعارف والقدرات ، ولاكتساب الصداقات؛ وفيها يجد الكبار المناخ الملائم والفضاءات الآمنة للترويج والاستجمام ، ومقابلة الجيران والأصدقاء ، وممارسة الرياضة ؛ وفيها يجد المسنون وأصحاب الإعاقات الجوَّ الصحي لممارسة أنشطتهم اليومية في سلام وأمان .

ففي المدينة الصديقة للأطفال يفوز الجميع (everybody wins)؛ وكما تؤكد (الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل) "فإن المجتمع المتحضر هو الذي يسعى حثيثاً من أجل غدٍ أفضلٍ لأطفاله" ، فهلا بدأنا الآن قبل فوات الأوان!

المراجع

- إيهاب الحضري، ٢٠٠٦. "الحارة كيان يحتضر .. والصمت مطبق". حوار شارك فيه أ.د. وفاء عامر و د. صالح لمعي وآخرون. الشرق الأوسط. العدد ١٠٠١٨، ٣ مايو.
- خالد السكيت ، ٢٠٠٤. "دور الحي السكني في تفعيل روح المشاركة والانتماء لدى الأطفال". عمران. العدد السابع (يونيو) ص ص: ١٠٦ - ١٠٨ .
- ديفيد دريسكل ، ٢٠٠٢. إنشاء مدن أفضل مع الأطفال والشباب . باريس: منشورات اليونسكو .
- مبادرة حماية الأطفال، ٢٠٠٨ . واقع الطفولة في مدن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . الرياض : المعهد العربي لإنماء المدن.
- مركز الإمارات للدراسات والإعلام، ٢٠٠٧. "حوادث السيارات تنتشر الموت على طرقاتنا ٢-٢". ٢٢ مارس. <http://www.emasc.com/content.asp?ContentId=4391>
- Arabian Business ٢٠٠٧ . "حرب الأسفلت خسائر بالمليارات". ٢٧ ديسمبر. <http://www.arabianbusiness.com/arabic/507054>
- Al-Khalaileh, Eyyad 2005. "Understanding children's environments: The effects of outdoor physical environments on children's activities and quality of life within Al-Wihdat Palestinian Refugee Camp and environs, Amman, Jordan". Presentation presented at the *Children and Youth in MENA' Conference*. Dubai, 16-18 May.
- Appleyard, Bruce 2005. "Livable Streets for School Children: How Safe Routes to School Programs Can Improve Street and Community Livability for Children". *NCBW Forum*. http://www.activeliving.org/files/Livable_streets_for_schoolchildren.pdf.
- Appleyard, D. and Lintell, M (1972) "The environmental quality of city streets: the residents' viewpoint". **Journal of the American Institute of Planners**. 38 : 84 - 101.
- Bartlett, Sheridan, 2002. "Urban children and the physical environment". Paper presented at the *'Children and the City' Conference*. Amman 10-12 December 2002.
- Bartlett, Sheridan et al. 1999. **Cities for Children: Children's Right, Poverty and Urban Management**. London : Earthscan.
- Chatterjee, Sudeshna 2006. Children's Friendship with Place: An Exploration of Environmental Child Friendliness of Children's Environments in Cities. Unpublished Ph.D. Dissertation. North Carolina State University, Raleigh, NC.
- Deelstra, Tjeerd 2006a. "Planning and design guidelines of child-friendly urban areas". Presentation presented at the *'Towards Developing Urban Areas suited for all Children and Young People' Workshop*. Khartoum, Sudan. 5-8 November 2007.
- Deelstra, Tjeerd 2006b. "Introduction to KiSS method for evaluating urban areas". Presentation presented at the *'Towards Developing Urban Areas suited for all Children and Young People' Workshop*. Khartoum, Sudan. 5-8 November 2007.
- Gill, Tim, 2005. "The home zone movement in the UK: History, progress and prospects". Paper presented at the *Child Street 2005 Conference*; Delft, Holland, 24-26 August.

- Ikegaki, Akira, 1998. "The new idea of *Machizukuri* (City Planning): Takiro Environmental System". **The Japanese Institute of Landscape Architecture Journal**. Vol. 62, No. 1:54-55.
- Imai, Hiroyuki, 2005 "The long and winding road that leads to traffic calming in Japan: Reclaim the street for children". Paper presented at the *Child Street 2005 Conference*. Delft, Holland, 24-26 August.
- Kibel, M. and Wagstaff, L. (eds), 1995. **Child Health for All : A Manual for Southern Africa**. Capetown, New York : Oxford University Press.
- Lynch, Kevin 1977. **Growing-up in Cities**. Cambridge, MA, MIT press.
- Moore, Robert C. 2004. "Growing-up in Cities (GUIC) in the MENA Region: First steps, future prospects". Unpublished paper.
- Riggio, Eliana 2007. "Building child-friendly cities in the MENA Region: A framework". Presentation presented at the '*Child-friendly Cities in the MENA Region*' *Consultative Workshop*. Amman, Jordan, 9-10 December 2007.
- Satterthwaite, David et al. 1996. **The Environment for Children**. London: Earthscan.
- Shami, S. and Taminian, L. 1995. "Children of Amman: Childhood and childcare in squatter areas of Amman, Jordan". In E.W. Fernea, **Children in the Muslim Middle East**. Austin, Texas, University of Texas Press.
- Thelen, E. 2000. "Motor Development as foundation of and future of development psychology". **International Journal of Behavioral Development**. 24 (4): 385-397.